جامعة د.الطاهرمولاي-سعيدة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر

مذكـــرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص:دراسات مغاربية

إعداد الطالبة:
- بن مغنية سعادة مختارية

إشراف الأستاذ:
أ- شـــــاربي محمد

لجنة المناقشة

الأستاذ:	دربـــة أميـــن	رئـــيـــســـا
الأستاذ:	شـــاربي محمد	مشرفـا ومقررا
الأستاذ:	بلحـاج هواري	عضوا ومناقشا

السنة الجامعية :1435-1436هـ موافق لـ 2014- 2015م

﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾

صدق الله العظيم

سورةالمجادلة الآية 11

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع :

- إلى الوالدين العزيزين حفظهما الله ورعاهما .
- .إلى أخي الغالي مختار .
- .إلى كل الأهل والأقارب.
- إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين أولاً وقبل كل شيءً، فهو عز وجل الذي وفقني إلى إنجاز هذا البحث.

قال الله تعالى: "وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ" **– الآية 19 سورة النمل–**

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الكريم شاربي محمد على تأطيره لهذا العمل وعلى جل نصائحه وتوجيهاته القيمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم العلمية التي سألتزم بها.

لكم مني جميعاً فائق التقدير و الإحترام والتقدير.

مقـــدمـــة

مقدمـــــــــة:

شهد حقل الدراسات الأمنية توسعاً كبيراً في مضامينه نتيجة لتغير مصادر التهديد التي تواجه وحداته المرجعية فانتقل مفهوم الأمن نتيجة لتحولات فترة ما بعد الحرب الباردة من أمن الدولة كوحدة تحليل إلى أمن المجتمعات والأفراد وذلك بفعل التحول في طبيعة وبنية التهديدات الأمنية التي لم تعد تقتصر على الأخطار العسكرية التقليدية للأمن بل تعدتها لتشمل أخطاراًجديدة غير عسكرية.

إن الهجرة غير الشرعية تعتبر واحدة من بين التهديدات الأمنية الجديدة التي برزت بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة كتهديد أمني جديد يمس القيم المرجعية للأمن بأبعاده المختلفة، وتعد الجزائر إحدى الدول المعنية بهذه الظاهرة، إذ يلاحظ أن الهجرة غير الشرعية تشكل تحديات أمنية للدولة الجزائرية خصوصاً وأنها تمثل نقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، هذا بالإضافة إلى ازدياد أعداد الجزائريين الذين يهاجرون بصفة غير شرعية نحو الخارج مما شكل مجموعة من الانعكاسات السلبية التي ساهمت في التأثير على الأمن في الجزائر.

➢ – أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في كونه ينطوي على أهمية علمية والمتمثلة في أن موضوع الهجرة غير الشرعية هو من المواضيع التي تلقى اهتماماً أكاديمياً من طرف العديد من الدارسين في حقل العلاقات الدولية خاصة وأن هذا الموضوع يتشعب إلى عدَّة جوانب اقتصادية، سياسية، اجتماعية.

أمَّا الأهمية العملية فتتمثل في معرفة التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن في الجزائر، ومحاولة دراسة مختلف السياسات التي انتهجتها الجزائر في سبيل التصدي لها.

➢ – أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- تحديد الأسباب والعوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية.
- فهم طبيعة التحديات الأمنية التي تشكلها الهجرة غير الشرعية.
- التعرف على تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري.
- إبراز الإستراتيجيات التي قامت بها الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية.
- إبراز دور التعاون مع الدول الأوروبية في المساهمة في الحد من الهجرة غير الشرعية.

➢ – **مبررات اختيار الموضوع:** ترجع مبررات اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية و أسباب موضوعية.

– **أسباب ذاتية:**

إن دراسة هذا الموضوع نابعة من الاهتمام الشخصي بالموضوع، وكذلك نظراً إلى الضجة الإعلامية حول موضوع الهجرة غير الشرعية واهتمام الرأي العام بها والذي دفعني أكثر لمعالجته هو ارتباط هذه الظاهرة ارتباطاً وثيقاً بالأمن لكونها تعتبر من بين أهم التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر.

– **أسباب موضوعية:**

يعتبر الموضوع من الدراسات التي تساير التطورات الحالية الموجودةسواء على الساحة الدولية أو الوطنية حيث أصبحت الهجرة غير الشرعية من أهم الرهانات التي تواجه الجزائر، فهذا الموضوع يحاول أن يقدم نظرة تحليلية لعلاقة الهجرة بالأمن عبر التطرق إلى أهم الأسباب التي تؤدي للهجرة غير الشرعية و التعرف على أثر تحدياتها الأمنيةعلى مستويات الأمن في الجزائر وعلى السبل التي اتخذتها لمواجهة هذه التحديات .

➢ – **إشكالية الدراسة:**

إن الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة معقدة تمتاز بصفة العالمية وهذا ما جعلها تتحول من ظاهرة إجتماعية إلى مسألة أمنية تشكل تهديد أمني لاستقرار الدول بما فيها دولة الجزائرهذا من جهة وتهديد لأمن الأفراد والمجتمعات من جهة أخرى ،من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي.

إلى أي مدى يمكن للهجرة غير الشرعية أن تؤثر على الأمن في الجزائر؟

وانطلاقاً من هذه الإشكالية تتفرع مجموعة من التساؤلات الفرعية:

– ما هي الأسباب والعوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية؟.

– ما هو واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر؟.

– ما هي انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن في الجزائر؟.

– ما هي الخطط والسياسات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لمواجهة هذه الظاهرة والحد منها؟.

➢ – **الفرضية الرئيسية:**

هناك علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديداً أمنياً وبين مدى تأثيرها على الأمن في الجزائر،وتتفرع عن هذه الفرضيةالرئيسية فرضيات ثانوية:

- ترجعالعوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية إلى أسباب تاريخية واقتصادية وسياسية.
- كلما ازدادت أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون الجزائر للوصول الضفة الشمالية للمتوسط زاد التهديد الأمني وعدم الاستقرار في الجزائر.
- كلما كان هناك تنسيق وتعاون بين الجزائر ونظرائها من الدول كلما ساهم ذلك في إيجاد حلول للهجرة غير الشرعية.

➢ – **أدبيات الدراسة:**

يعد موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع الأكثر استقطاباً لاهتمام الباحثين و من الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر ما يلي:

- دراسة للباحثة في جامعة سعد حلب بالبليدة فتيحة كركوش(2012) بعنوان " الهجرة غير الشرعية، في الجزائر دراسة تحليلية نفسية اجتماعية" ركزت فيها الباحثة على أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر وعلى طرق العبور غير الشرعي التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون للوصول إلى الدول المقصودة كما أعطت بعض الإحصائيات عن الهجرة غير الشرعية في الجزائر وخلصت الدراسة إلى ضرورة بذل مجهودات أكبر قصد إيجاد حلول ناجعة لمشكلات الشباب الجزائري للوصول إلى حلول للهجرة غير الشرعية.

- دراسة ثانية للباحث في جامعة الجزائر محمد معمر (2009) بعنوان "أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة غير الشرعية" وقد ركزت على أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة غير الشرعية أخذه بعين الاعتبار جميع العوامل التي لها صلة بالموضوع في مدينة الغزوات بالجزائر التي تشهد إقبالاً متزايداً على الهجرة التي أصبحت مهنة محترفة لدى شبابها، وقد خلصت الدراسة إلى أن عوامل الدفع المتمثلة في انعدام فرص التشغيل وتفشي البيروقراطية والعراقيل الإدارية إضافة إلى تدني مستوى المعيشة كلها عوامل تؤثر في تصوراتهم للإقبال على الهجرة غير الشرعية.

وهناك أيضاً دراسة ثالثة و هي مذكرة ماجستير لظريف شاكر (2010)بعنوان " البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل:التحديات والرهانات" والتي تطرق فيها الباحث إلى مجمل التهديدات الأمنية

الموجودة في منطقة الساحل و من بينها الهجرةغير الشرعية، وكيف تؤثر هذه التهديدات على الأمن القومي الجزائري.

دراسة رابعة وهي أيضا مذكرة ماجستير من إعداد الباحث ساعد رشيد 2012 بعنوان" واقع الهجرةغير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني" تطرق فيها إلى أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية في الجزائر وإلى انعكاساتها والآليات الحكومية لمكافحتها وتطرق أيضاً إلى ضرورة تفعيل الأمن الإنساني كآلية لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

➢ **– الإطار المفاهيمي للدراسة:**

تفرض علينا الدراسة ضرورة ضبط المصطلحات الواردة فيها و منها:

– مفهوم الأمن: [1]

هناك الكثير من التعريفات لمفهوم الأمن لكن لعل أكثرها نيلاً لنوع من الإجماع بين الدارسين هو تعريف أرنولد ولفرز بقوله أن الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية أمَّا ذاتياً فهو مرتبط بغياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم.

– مفهوم الهجرةغير الشرعية[2]

هي انتقال أفراد أو جماعة من مكان الى أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا

– الإطار النظري:

إن ظهور الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني تزامن مع التطور والتوسع في مفهوم الأمن أي أن هذا الأخير اتسع ليضم قطاعات أخرى لا تركز فقط على الدولة كوحدة تحليل مركزية في الدراسات الأمنية حسب ما جاءت به النظرية الواقعية وإنما تركز كذلك على الفرد والمجتمع وهي ممتدة إلى القطاع السياسي والاقتصادي و الاجتماعي والبيئي إلى جانب القطاع العسكري وهذا ما جاء به باري بوزان أهم منظري مدرسة كوبنهاغن،وباعتبار الهجرةغير الشرعية تهديد أمني، فإن النظرية الاقتصادية فسرت الهجرة من حيث أنهارهان

1- محمد الأمين بن عائشة ، **"مفهوم الأمن"،متوفر على الرابط التالي:** www.maqalaty.com43640.html(2015-09-12)

2- أمير فرج يوسف، **الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية**، القاهرة:دار الكتاب الحديث ،2012،ص21

اقتصادي بالدرجة الأولى وذلك انطلاقاً من فهم العامل الاقتصادي والدور الكبير الذي يلعبه في توجيه وتحديد مسار الهجرة.

أمَّا النظرية الاجتماعية فسرت الهجرة من منطلق الجوانب الاجتماعية والثقافية وحاولت إعطاء تفسيرات من خلال مجموعة من النظريات الفرعية (النظرية الثقافية نظرية التنظيم الإجتماعي،نظرية خصائص المركز الإجتماعي).

كما أن المقاربة المفسرة للهجرة من منظور العولمة وضحت بأن العولمة أثرت على الهجرة وعلى السياسات المتعلقة بها وهذا راجع إلى صعوبة التحكم في حركة الهجرة خصوصاً مع ظهور تحولات على مستوى الدول وازدياد الاهتمام بمفاهيم جديدة لها علاقة بالهجرة كمفهوم الهجرة عبر القومية وتأثيرها على الدول.

➢ – **الإطار المنهجي**: اقتضت الدراسة الاعتماد على المناهج التالية:

– **المنهج التاريخي**:

وذلك لأن موضوع الدراسة يستلزم استقراءا للمعلومات و الحقائق التاريخية التي تساعد على فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر مثل: معرفة الأسباب والعوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية وتوظيفه أيضاً فيما يخص بعض المعطيات التاريخية مثل:التطور التاريخي للهجرةغير الشرعية نحو أوروبا.

– **منهج دراسة الحالة**:

استعماله كان بهدف التعرف على الموضوع فيما يتعلق بالتطرق إلى الهجرة غير الشرعية في الجزائر من جميع جوانبها والتعرف على تأثيرها على الأمن الجزائري.

– **المنهج الإحصائي**:

يعتبر من المناهج التي أضفت الصيغة العلمية على البحوث السياسية لذا كان من الضروري الاستعانة بلغة الأرقام، فالمعطيات الإحصائية تقربنا أكثر من فهم موضوع الدراسة.

➢ **صعوبات الدراسة**:

الصعوبات الرئيسية التي واجهتنا أثناء انجاز هذه الدراسة تمثلت أساساً في صعوبة الحصول على المعلومات الضرورية التي تخدم الموضوع خصوصاً ما تعلقبالجانب الأمني لتهديد الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

➢ – **تقسيم الدراسة**:تم تقسيم الموضوع محل الدراسة لثلاثة فصول : فصل نظري وفصلين تطبيقيين.

– الفصل الأول:

وهو عبارة عن إطار نظري ومفاهيمي لموضوع الدراسة قسم إلى ثلاثة مباحث تناولنا من خلال المبحث الأول تحديد مفهوم الأمن بالتطرق إلى تعريفه و النظريات المفسرة له ومستويات وأبعاد الأمن ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى مفهوم الهجرة غير الشرعية بما تشمله من تعريف ونظريات مفسرة لها ومحددات تتعلق أساسا بخصائصها وأنواعها وأشكالها أمَّا في المبحث الثالث فتطرقنا إلى الهجرة غير الشرعية وارتباطها بالتهديدات الأمنية من خلال ارتباطها بالإرهاب والجريمة المنظمة وكذا ارتباطها بتهريب المهاجرين وارتباطها أيضاً بالاتجار بالبشر.

– الفصل الثاني:

وهو بعنوان الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن في الجزائر أين قمنا بتقسيم دراسة هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول الإطار العام للهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال التطرق إلى الأسباب و العوامل المؤدية للهجرةغير الشرعية وكذا التطرق إلى أنماط الهجرة غير الشرعية وإلى منافذ العبور التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون وإلى تهريب المهاجرين في الجزائر، أمَّا المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله إلى الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الأوروبية من خلال تناول التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وانتقلنا بعدها إلى هجرة المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة نحو أوروبا عبر الجزائر وإلى التطرق إلى تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية، أمَّا في المبحث الثالث انتقلنا لدراسة أثر الهجرة غير الشرعية على مستويات الأمن في الجزائر من خلال دراسة تأثيرها على أمن الأفراد وأمن المجتمع لنصل في الأخير إلى دراسة أثرها على أمن الدولة ككل.

– الفصل الثالث:

وهو بعنوان المقاربة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول مجموعة الإستراتيجيات التي قامت بها الجزائر من أجل التصدي للهجرة غير الشرعية إستراتيجية أمنية، إستراتيجية قانونية، إستراتيجية اقتصادية ، كما قمنا بالتطرق إلى التعاون الأورو متوسطي كآلية للتصدي للهجرة غير الشرعية من خلال مجموعة من الأطر (مسار برشلونة ،مجموعة من 05+05،سياسة الجوارالأوروبية)، أمَّا المبحث الثالث فتناولنا من خلاله مستويات التعاون في مجال مكافحة الهجرةغير الشرعية أين تم التطرق إلى التعاون الدولي والتعاون العربي وكذا التعاون الإفريقي كأسس لتبني سياسات تعاونية تهدف إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الفصل الأول

الإطار النظري لدراسة مفهومي الأمن و الهجرة غير الشرعية

إن التحولات العالمية التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة أدت إلى التغير في مفهوم الأمن مع ما ينسجم وطبيعة هذه التحولات، حيث تمكنت المقاربات الحديثة للأمن من تقديم تفسيرات جديدة، فلم تعد الدولة هي محور التحليل الأساسي بل تعدت ذلك إلى مفاهيم أخرى، كالأمن العالمي الأمن الإنساني.

إن التغير في مفهوم الأمن جاء متزامناً مع التحديات الجديدة التي أثرت على أمن الدول فلم يعد الأمن مقتصراً على المسائل العسكرية فقط، حيث أصبح يشمل قضايا ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية إنسانية، ضمن ما يعرف بالأمن الناعم الذي تندرج فيه كل التهديدات غير العسكرية التي تواجه الدول كغسيلالأموال، تهريب المخدرات، الهجرة غير الشرعية، هذه الأخيرة التي أصبحت ترتبط بمفهوم الأمن ارتباطا وثيقاً فلم يعد من الممكن الحديث عن الأمن دون الإشارة إليها.

سنحاول في هذا الفصل تناول مفهومي الأمن والهجرة بالدراسة والتحليل.

المبحث الأول: تأصيل مفاهيمي للأمن

يحتل الأمن أهمية كبرى في الدراسات الدولية باعتباره تشكل ضرورة أساسية تسعى لها جميع الوحدات السياسية في النظام الدولي ويأتي على رأس أولويات السياسات الوطنية لتحقيق المصلحة الوطنية داخليا وخارجيا، فالأمن أساس الاستقرار والتطور ومن دعائم تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما يستوجب ضبط عناصره بالتطرق إلى تعريفه والأطر النظرية المفسرة له و مستوياته وأبعاده.

المطلب الأول: تعريف الأمن

يعتبر الأمن من بين أصعب المفاهيم التي تتناولها البحوث العلمية بالدراسة والتحليل، فهو أحد المصطلحات التي ليس من السهل إيجاد تعريف محدد لها وهذا ما نلاحظه من خلال التعريفات التي سنتعرض لها.

الأمن لغةً: مصدره أمن يأمن أمانا، ويعني الطمأنينة والأمان وزوال الخوف والتهديد به، ويقال أمنت غيري بمعنى الأمن والأمان.[1]

الأمن اصطلاحاً:

قبل التطرق إلى مفهوم الأمن اصطلاحا وجب الإشارة إلى غياب الإجماع بين الدارسين والباحثين حول معناه وهو ما أشار إليه الأستاذ باري بوزان في قوله: " إنه مفهوم معقد ، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم، ومروراً بالأبعاد المختلفة له، والإنتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية"[2]، وهو ما يدفعنا إلى عرض جملة من التعاريف.

أ- والتر ليبمان *(Walter Lippmann)*

"إن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".[3]

---

[1]-ذياب موسى البداينة، **الأمن الوطني في عصر العولمة**، الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص21.

[2]- سليمان عبد الله الحربي،" مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19 ، 2008، ص 10.

[3]- سليمان عبد الله الحربي ،المرجع نفسه، ص14 .

ب- أرنولد والفرز (*Arnold Wolfers*):

" يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".[1]

ج- دومينيك دافيد(*DominqueDavid*):"الأمن في معناه الواسع، يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح واقعا"[2]

د-هنري كيسنجر(*Henry Kissinger*):*

الأمن هو ذلك التصرف الذي يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء "[3]

هـ-روبرت ماكنمارا(*Robert Macnamara*)**

أعطى نظرة شمولية للأمن بقوله" لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلاّ إذا ضمنت حد أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلاّ بتوفير حد أدنى للتنمية فالأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"[4].

بناءاً على التعاريف السابقة نصل إلى التمييز بين نوعين من التعاريف، تعاريف تقليدية وأخرى حديثة، فالتعاريف التقليدية تعكس مفهوم الأمن في معناه الضيق والتصورات التقليدية له والتي برزت أثناء ممارسات السياسية في الدولية لما بعد الحربالعالمية الأولى حيث ربط مفهوم الأمن بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات

---

[1]-وهيبة تباني، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي –دراسة حالة ظاهرة الإرهاب** – (مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية)، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014 ،ص21.

[2]- Charles- Philippe David ,Jean Jacques Roche, **Théories de la Sécurité :** définition, et approches concept de la Sécurité internationale, Paris, Edition Montchrestien, 2002,P 85.

*- شغل منصبي مستشار الأمن القومي ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينات

[3]-لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة(1991-2008)**.الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010 ص 14

**- وزير الدفاع الأمريكي في الفترة ما بين 1961- 1968.

[4]- هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2012، ص 19.

الدولية ليشير إلى حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية، الدبلوماسية والعسكرية التي يمكن أن تأثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيانها السياسي والقانوني وحدودها الترابية.

أماًالتعاريف الحديثة، تلك التي ارتبطت بالتحولات الجديدة المتزامنة مع العولمة وفترة ما بعدالحرب الباردة والتوسع في مضامينه ومصادره إذ تقترب من الأمن اقتراباً تعددياً سواء على مستوى الفواعل الأمنية (الدول، الفرد المجتمع) أو التهديدات الأمنية (اجتماعيا، سياسية، اقتصادية....)وتنوع السياسات الأمنية لمواجهة تلك التهديدات(العسكرية،الاقتصادية ،تعاون، شراكة...).

من خلال استعراض التعاريف السابقة للأمن، يمكن استخلاص ثلاث صفات رئيسيةللأمن وهي:[1]

النسبية: بمعنى أن الأمن أمر نسبي في العلاقات الدولية فلا يوجد أمن مطلق يمكن تحقيقه لأن ذلك يعني تهديد أمن الآخرين.

الشمولية:بمعنى أن الأمن مفهوم شامل لا يتوقف على عنصر أو بعد و احد وإنما يرتبط بمجموعة من الأبعاد (سياسية، عسكرية اقتصادية، ثقافية.....) .

الديناميكية:بمعنى أن الأمن ليس حقيقة ثابتة ولا يوصف بالجمود بل هو مفهوم متطور يعني أشياء مختلفة في أوقات وأماكن مختلفة بمعنى مسألة الأمن متغيرة تتأثر بتطور الوضع الدولي والداخلي

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للأمن

تعددت النظريات التي حاولت تفسير وفهم الظواهر الأمنية وتحليل مفهوم الأمن وتطورت عبر مراحل مختلفة نستطيع القول أنها واكبت تطور الدراسات الأمنية ومن أهم هذه النظريان نجد النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية والبنائية والنقدية، **مدرسة كوبنهاجن.**

1-النظرية الواقعية:

تعد من أبرز النظريات التي حاولت إعطاء تفسيرات للأمن وسيطرت أفكارها خاصة خلال فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي والأمن وفق هذه النظرية يعني الحفاظ على بقاء الدولة وسيادتها استقلاليتها والحفاظ على وحدتها الترابية في ظل نظام دولي سمته الأساسية الفوضى الدائمة.

[1]- وهيبة تباني،مرجع سابق،ص 23.

ويعتبر هانس مورغانتو*Hans Morgenthau*وكينث والتز *Kenneth Waltez* وريمون آرون*Raymond Aron*أهم رواد الفكر الواقعي وإن كانت لهم تصورات مختلفة إلاّ أنهم يشتركون في المسلمات المركزية، تركز الواقعية على جانب إستخدام القوة،[1]وتقوم السياسات الأمنية وفق هذا المنظور على العوامل المادية المعدات، ميزانية الدفاع، حيث تفترض تحليل نزاعي للعلاقات الدولية، على أساس الدولة كوحدة مرجعية للتحليل فالأمن يتضمن معنى القوة وهذه الأخيرة معرفة بالعناصر التالية(المتغير العسكري، الأسلحة الموقع الجيواستراتيجي).

أمَّا بالنسبة لمرتكزات هذه النظرية فهي تقوم على النقاط التالية:

أ- النظام الدولي هو في حالة فوضي وليس هناك سلطة مركزية مشتركة يمكن لها حل النزاعات التي تحدث بين الدول .

ب- الدول تحاول تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها أو التأثير على الآخرين وبالتالي الحرب لا يمكن تفاديها وهي ضرورية.

ج- عدم وجود الثقة بين الدول و المصلحة الوطنية هي أهم المصالح

د- استقرار أو عدم استقرار النظام راجع إلى تقسيم القدرات بين الدول خاصة القدرات العسكرية وكذلك قدرة تحقيق التوازن بين القوى الكبرى، وبالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكات الدول. [2]

هـ-الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، ليتركز بذلك التحليل الواقعي على04 مرتكزات أساسية وهي مركزية الدولة ومبدأ القوة ومبدأ المصلحة والحياة الفوضوية[3]التي تعني فوضوية النظام الدولي المفتقر لسلطة عليا وهذا ما يدفع الدول للبحث عن مصلحتها المتناقصة مع مصالح الدول الأخرى وهو تحقيق أمنها أو زيادته عبر آلية القوة المعرفة بالقدرات العسكرية المادية.

كما يربط المنظور الواقعي الأمن بحماية الدولة من أي تهديد خارجي يمس حدودها الإقليمية، وبما أن الدولة توجد في نظام دولي يتميز بالفوضى فإنأيغياب للسلطة العليا التي تنظمه، يؤدي لاعتماد الدول على نفسها

[1]- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، ص146.

[2]- جيمس دورتي،روبرتبالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. (ترجمة: وليد عبد الحي)، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985، ص73 .

[3]- أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 238.

باستعمال كل الطرق بما فيها القوة العسكرية من أجل الحفاظ على بقائها على حد تعبير كينث والتز مع الواقعية الجديدة أن كل الدول لها نفس الوظيفة وهي الأمن ولكن مسألة المساهمة في الأمن تختلف من دولة إلى أخرى بحسب قدراتها الذاتية.[1]

2- النظرية الليبرالية:الطرح الليبرالي لم يبتعد كثيراً عن التصورات الواقعية التقليدية إلاّ أن رواده حاولوا النظر بنوع من التفاؤل للنظام العالمي، من خلال إمكانية التقليل من حدة النزاعات الدولية بسبب انسجام القيم والمصالح مما يجعل الأمن مشتركا فيما بينها [2]، إلى جانب استمرار أهمية القوة في إدارة العلاقات الدولية يتحدد مفهوم الأمن بالاعتماد على عوامل وأبعاده اقتصادية، من خلال الليبرالية التجارية التي تقر بدور الانتفاخ الاقتصادي في إنتاج علاقات دولية أكثر سلمية وأن العوامل المؤسساتية التي جاءت بها الليبرالية المؤسساتية مع المفكر روبرت كيوهان *(Robert ,Keohane)*فحسبه يمكن لهذه الأخيرة أن تقلل المخاطر وتوفر الجو الملائم لتحقيق الاستقرار الدولي ولعل أهم ما جاءت به هذه النظرية هو :

- **نظرية السلام الديمقراطي**:ارتبطت هذه النظرية بكتابات مايكل دويل*(MickaelDoyle)* وبروس راست *(BruceRusset)* مع فترة الثمانينات وتتخذ هذه النظرية من كتابات إيمانويل كانط *(Immanual Kant)*حول فكرة السلام الدائم مرجعية لها[3]، تسلم هذه النظرية بأن الدول الليبرالية لا تحارب بعضها، ويرى الأستاذ دويل بأن هناك فرقا في الممارسة الليبرالية تجاه المجتمعات الليبرالية الأخرى والممارسة الليبرالية تجاه المجتمعات غير الليبرالية فالأولى تنتج مؤسسات تعاونية ولا تحارب بعضها البعض وغيرها أكثر ميلا للحرب والدول الديمقراطية تتوفر على دعم شعبي واسع مما يجعل قيادتها أكثر حذرا لتجنب المخاطر

من الناحية الأمنية وفقا لهاته النظرية فإن الأمن يعتمد على تشجيع تطبيق الليبرالية المؤسسية و السياسية الأمنية يكون هدفها على المدى الطويل نشر الليبرالية: فالطريق إلى السلام يكون بتشجيع الأنظمة الديمقراطية و الاحترام العالمي لحقوق الإنسان.[4]

أماً بالنسبة لتفسير السلام الديمقراطي فيطرح بروس راست تفسيرين، الأول هو النموذج الثقافي المعياري، ففي الديمقراطيات المستقرة يتوقع صناع القرار أن يتمكنوا من حل الصراعات الداخلية من خلال التوصل إلى

---

[1]- وهيبة تباني،مرجع سابق،ص29

[2] -**C**harles**P**hilippe**D**avid ,**J**ean **J**acques **R**oche, Op-cit,P97.

[3]- عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية ــ الحوارات النظرية الكبرى**،القاهرة: دار الكتب الحديث،2011، ص 117.

[4] -**P**aul **D**.**W**illiam ,**Sécurity Studies: An Introduction.,**Londn.routlege.20 08,PP.31-.38.

الحلول الوسط، ويفترض أن يطبقوا هذا التوقع عند التعامل مع صناع القرار في ديمقراطيات مستقرة أخرى تتوفر فيها آلية مماثلة لحل الصراعات من دون اللجوء إلى العنف و على عكس ذلك فإن الاحتمال الأكبر لدى صناع القرار في الدول غير الديمقراطية هو أن يستخدموا ويهددوا باستخدام العنف في حل الصراعات المحلية، أماً النموذج الثاني فيركز على العوامل الهيكلية المؤسسية، فأنظمة الضوابط والتوازن والحاجة إلى الحصول على موافقة الجمهور من شأنها أن تبطئ قرارات استخدام العنف على نطاق واسع وتقلل احتمال اتخاذ مثل تلك القرارات.[1]

3 - النظرية البنائية:

برزت هذه النظرية تزامنا مع التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية في فترة الثمانينات مع كتابات ألكسندر واندت(***Alexander Wendt***)ونيكولاس أونوف(***Nicolas Onuf***).[2]

وتتخلص أطروحات المنظورة البنائي حول الأمن في النقاط التالية :

- البنائية لا تقبل بمسلمة فوضوية النظام الدولي بل تحاول مناقشتها لأن الدول هي التي تحدد البنية بالرجوع إلى القيم والسلوك فالفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صناع القرار وليست حقائق موضوعية، تؤكدالبنائية على قضية توظيف الأمن والفوضوية لخدمة مصالح أخرى وبما أن الهوايات متعددة المصادر من حيث التشكل وليست ذاتية وبما أنها أساس المصلحة القومية فإنه رغم إشارة هذه الأخيرة إلى مستلزمات الأمن فإنه لا يمكن أن تحدد من خلال مقاربة أنانية، حيث أن الفوضى الدولية التي تعيش وتتحرك فيها الدول والتي تصقل هوياتها، وبالتالي مصالحها ليست إلاّ ما تصنعه الدول وليست قانون قائم بذاته فالفوضى بنى اجتماعية وليست متأصلة في النظام الدولي[3].

- الشروط المادية ليست هي المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية و الاقتصادية والقوة العسكرية لا تكفي في تفسير الواقع الدولي بل هناك معايير أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية والهوياتية والتي لها القدرة

[1]- عامر مصباح، مرجع سابق،118.

[2]-عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 323.

[3]- المرجع نفسه، ص327.

على التأثير في النظام الدولي مستقبلاًفمتغيرات الهوية والخطاب السياسي والقيم الثقافية والحقائق وادراكات صناع القرار تؤدي حسب البنائيين إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي[1].

– تعطي البنائية أهمية قصوى لفعل اللغة الذي يساعد صانع القرار أو الفاعلين على جعل قضية أو مسألة ما أمنية كون الخطاب السائد في المجتمع يعكس المعتقدات والمصالح، ويؤثر في السلوكيات والخيارات فالتهديد أو العدو لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط أساساً بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته، أي أن الأمن في المحصلة يحمل مدلول اجتماعي أكثر منه مادي وعنصر الإدراك الجماعي يتحكم في تشكيل التهديدات وتوجيهها

– يدعو البنائيون وبالتحديد إيمانويل أدلار*(Emanuel Adler)* إلى خلق جماعات أمنية لغرض احتواء النزاعات عن طريق فواعل دولية وغير دولية ويكون ذلك بواسطة تكوين ثقافة للأمن الجماعي.[2]

4- النظرية النقدية:

برزت هذه النظرية كاتجاه يرمي إلى إعادة هيكلة وتقييم التنظير في العلاقات الدولية بتبنيها لأفكار جديدة تختلف إلى حد كبير عن تلك التي تبنتها الاتجاهات النظرية التفسيرية، من أبرز مفكري هذا التيار نجد جرجينهابرماس*(Jurgen Habermas)* تيودور أدورنو*(Theodore Adorno)*،روبرت كوكس*(Robert (cox*

أماً عن أهم مبادئ النقديين في تصورهم للنظام الدولي والأمن الدولي والمحلي فهي كالآتي:

– النظام الدولي مبني اجتماعيا وليس مادياً وبنية هذا النظام هي التي تحدد سلوكيات الدول إماً تعاونا أو تنافسا وبدوره هذا السلوك يتبع الطريقة التي تفكر بها الدول، أي متغير تابع لعنصر الإدراك بالإضافة إلى عنصر المعرفة بين الدول وخبرة التعاطي مع الحالات التفاعل، وهنا تظهر أهمية عوامل أخرى غير القوة والفوضى في فهم الأمن الدولي وهي الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة، كلها عوامل تفيد في تشكيل جماعة أمنية تتمتع بقدر أكبر من السلام، أي أن المعرفة هي انعكاس لرغبات الإنسان.[3]

[1]–جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**،(مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن)، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011،ص 46.

[2]–المرجع نفسه، ص 47.

[3]–عبد الناصر جندلي،مرجع سابق، ص 313.

النظرية النقديةتعتبر الفرد موضوع مرجعي وأساسي للأمن[1]على عكس الواقعين الذين ركزوا اهتمامهم على الدولة، حيث يرى النقديون أن العمل على حماية الإنسان أو الجماعة البشرية بصورة أشمل تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن استراتيجيات لضمان الأمن العالمي والأمن الإنساني وهما المفهومان الأساسان اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات الأمنية، فالنسبة لمفهوم الأمن الإنساني يعتبر أن الإنسان هو الموضوع المرجعي للأمن والدولة هي وسيلة لتحقيق هذه الغاية وبالتالي الانتقال من المستوى الدولتين إلى المستوى الفردي للأمن وذلك باعتبار أن الدولة تراجعت قدرتها في مواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها العولمة.

أماً مفهوم الأمن العالمي الذي يشمل التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنسان على المستوى العالمي، فمن الضروري أمنية على عنصر من شأنه توفير الإنعتاق والتحرر للفرد.

كنتيجة فإن تفسير النظرية النقدية للأمن يمكنه أن يتعامل مع أي تهديدات لم تؤخذ بعين الاعتبار مثل الكوارث الطبيعية، يمكن القول بأن أهم إسهام جاءت به هذه النظرية هو مفهوم الأمن الإنساني ونقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد.[2]

5- مدرسة كوبنهاغن:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن ورائدها باري بوزان من بين المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية، فحسب بوزان أن الدولة تراجع دورها و لم تعد الموضوع الوحيد لفهم السلوكات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي كما حاول إبراز دور خطاب الأمنية وتوظيفه لفهم الانعكاسات لأي تحول في السياسات العامة الوطنية لصالح إضفاء الطابع الأمني على قضايا معينة، سيما تعليق العمل بآليات ديمقراطية راسخة كالرقابة والمساءلة نتج عنه ظهور ما أصطلح عليه بالمعضلة الأمنية المجتمعية وهو ما يؤدي على المدى الطويل إلى أثار عكسية إذ أن عدم ممارسة رقابة مجتمعية على أغلب القضايا المسيسة بذريعة أمنيتها يساهم في تبني خيارات لا تحظى بالدعم والترحيب لدى المجتمع، ما يؤثر في استقراره في النهاية وبذلك فإن الأمننة التي تم تسويقها كآلية لحماية المجتمع سيكون لها أثر عكسي في حالة المبالغة في استثمار خطاب الأمننة في غير محله، حيث اقترح بوزان نزع الطابع الأمني عن القضايا كحل مقترح يكون في المجتمع

[1]-**C**harles**P**hilippe **D**avid Jean **J**acques **R**oche. Op.cit.106.
[2]-**C**harles- **P**hilippe **D**avid **J**ean **J**acques **R**oche .Ibid .pp 114- 115.

المدني، من بين فاعلي السياسة للعامة والأكثر قدرة على ممارسة تعبئية شبكية لإعادة جل القضايا المسيسة لحيز السياسة العادية.[1]

لقد قام بوزان بتطوير مفهوم مركب الأمن لتحليل مسألة الأمن الإقليمي وأوضح بأن أول خاصية للإقليمية أنها ذات بناء اجتماعي إذ أن البناء الإقليمي ينشأ عن إدراك مشترك من قبل الفاعلين للتهديدات والمخاطر وبذلك يصبح التنسيق الإقليمي كهوية مشتركة، لذا يعتبر بوزان أن التناسق والتكامل في الوظائف والقيم المشتركة بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل بين مجموعة من الدول هو ما يجعل هواجسها الأمنية الأساسية ترتبط ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يؤدي إلى عدم إمكانية النظر إلى أمن دولة بمعزل عن دول أخرى، وبالتالي تؤدي الأقلمة إلى تسهيل مسار الأمنية وتوحيد الانشغالات الأمنية وانسجام المفاهيم الخاصة بالتهديدات والمخاطر القائمة و المحتملة وتصبح الروابط بين الإقليمية والأمن مسألة متبادلة.[2]

قدم باري بوزان تحليل للأمن بصياغة جديدة تتضمن تصوراً تعددياً، وذلك بتوسيعه إلى قطاعات أخرى بالإضافة إلى القطاع العسكري هذه القطاعات التي يمكن تحديد مفهوم الأمن من خلالها وهي القطاع السياسي ،القطاع الاقتصادي، القطاع البيئي، وأهم قطاع ركز عليه بوزان هو القطاع الاجتماعي أو الأمن المجتمعي الذي يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها الثقافية في إطار شروط مقبولة لتطويرها، وكذا التهديدات التي تؤثر في أنماط هويتها.

المطلب الثالث:مستويات وأبعاد الأمن

ذكرنا سابقا أن مفهوم الأمن تعرض لجملة من التغيرات بحيث أعيد النظر في مفهومه ليشمل جوانب عديدة اقتصادية سياسية واجتماعية مما جعل التعامل معهما كمصادر تهديد يختلف ولا يتخذ نفس الطريقة، من خلال هذا نستنتج أن هناك عدة مستويات للأمن بالإضافة إلى أن التحول في مفهوم الأمن أدى إلى التوسع في أبعاده بعد أن كان يقتصر على البعد العسكري أصبح يشمل أبعاد أخرى اقتصادية واجتماعية.

1- مستويات الأمن:

هناك 04 مستويات للأمن "الأمن الوطني" "الأمن الإقليمي" "الأمن الدولي" و"الأمن الإنساني".

[1]–عادل زقاغ،" المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد *05*، *2011*،ص *113* .

[2]–جويدة حمزاوي، مرجع سابق،ص 48.

1-1- الأمن الوطني:

يتركز المستوى الوطني على أمن الدولة في إطار حدودها ويتضمن التأمين من الداخل ودفع التهديد الخارجي بما يكفل الاستقرار والحماية.[1]

يقصد به أيضاً أمن الدولة الوطنية وقدرتها على الدفاع على استقلالها واستقرارها الداخلي وهو أعظم مسؤوليات الدولة ويستهدف تحقيق المصالح الوطنية لهاكما تحددها بإرادتها.[2]

إن مفهوم الأمن الداخلي – تقليديا – يتضمن احتواء عناصر عدم الأمن ومكافحة الهدم الداخلي وأعمال التخريب فالدولة تكون بأمان عندما تكون التحديدات الداخلية قدمت السيطرة عليها بدون أضعاف المبادئ أو بنى مؤسسات النظام السياسي.[3]

فالأمن في مستواه الوطني يتركز حول دور السلطة السياسية في تحقيق الأمن التي بدورها تلعب دورين الدور الأول يتمثل في توفيرها لجميع متطلبات أفراد المجتمع، ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم أماً الدور الثاني فيركز على مدى قدرة الدولة في التحكم والسيطرة على جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع والمقصود هنا أنه على الدولة أن تتمتع بالقدرة على التغلغل داخل المجتمع من خلال تحديد جميع الأمور التي قد تسبب في حالات الأمن.

من هنا يتضح أن الأمن في مستواه الوطني يقتضي من الدولة مراعاة أمرين تحقيق الأمن الداخلي بدرء أي أخطار قد تلحق بالحدود السياسية للدولة وتهدد أمن مواطنيها ومن جهة أخرى تطوير سياسات أمنية من شأنها الحفاظ على الأمن الداخلي.

وتجدر الإشارة إلى أن التخطيط الإستراتيجي الدقيق والقدرة على الفعل الهادف في مجال الأمني فضلا عن متانة البيئة الداخلية المتطلبة إشاعة العدالة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص كلها عوامل تجعل من المجتمع عصي الاستجابة للتحدياتوفرص ضمان أمنه الداخلي متوافرة بشكل أكبر.[4]

---

[1]– معاذ البطوش،**تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره الأمن القومي العربي**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع،2012 ص 40.

[2]– هشام محمود الإقداحي، **تحديات الأمن القومي (مدخل تاريخي سياسي)**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009،ص 64.

[3]– ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2005، ص 329.

[4]– ثامر كامل الخزرجي،المرجع نفسه، ص 330.

1-2- الأمن الإقليمي:

يقصد به تكافل مجموعة من الدول التي يجمع بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة،[1] وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية أو عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي، ولقد ظهر هذا المصطلح في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواتها لتحقيق استقرار لأمنها في محيط الإقليم بما يردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم والدول المجاورة المهددة له، وقد انتشر استخدام هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية بظهور الإتحاد الأوروبي وهي منظمة أوروبية تضم معظم الدول الأوروبية كان أساس نشأتها اقتصادي أولاً ولكن فيما بعد تطورت إلى سياسات أمنية مشتركة لمواجهة الأزمات .[2]

قد يتخذ المستوى الإقليمي للأمن بعداً أخر بمعنى أن لا يشترط التواجد في نفس المحيط الجغرافي حتى يتدخل الدول في اتفاقيات ومعاهدات مشتركة فالواقع الحديث بين لنا أن العديد من الدول تدخل في معاهدات واتفاقيات فيما بينها رغم البعد الجغرافي، فالشراكة الأمنية خير دليل على ذلك والهدف منها المصلحة بالدرجة الأولى بين الأطراف المتعاقدة.

فالأمن الإقليمي إذن هو عبارة عن سياسة لمجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون أمني لدول الإقليم لمجابهة التهديدات الأمنية على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني.

خلاصة القول أن مفهوم الأمن الإقليمي يتعلق بأمن مجموعة من الدول المتعاونة تسعى إلى تفعيل استراتيجيات أمنية للمحافظة على أمنها في المحيط الدولي.

1-3- الأمن الدولي:

الأمن الدولي كمفهوم يمثل جميع المحاولات المبذولة على الصعيد الدولي والرامية إلى ضمان الأمن الخارجي لمجمل الدول، وتجدر الإشارة إلى أنه بعد إنتهاء الحرب الباردة وظهور وحدات سياسية جديدة على الساحة الدولية، تشكل ما يعرف بالجماعة الدولية الحديثة،[3] خصوصاً مع استقلال العديد من الدول وتنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل هذا ما أدى في نفس الوقت إلى ظهور تهديدات جديدة تمس المجتمع الدولي ككل هذا الأمر

[1]- معاذ البطوش،مرجع سابق، ص 42.

[2]-هايل عبد المولى طشطوش،مرجع سابق، ص 24.

[3]-ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 333.

جعل من العسير على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية.أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد الأمن الوطني فقط بل تهدد أمن جميع الدول مثل: قضايا الهجرة غير الشرعية، الإرهاب الدولي العابر للقارات الأمراض الفتاكة.

إذن فالمقصود بالأمن الدولي ارتباطه بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي[1]، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل فيما بين هاته الوحدات وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية، منها نظام الأمن الجماعي الذي يساعد على مجابهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته و أوضاعه بطرق غير مشروعة وذلك من خلال تنفيذ إجراءات وتدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير، وقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولىمع نشأة عصبة الأمم.[2]

أساس الأمن الدولي يتمثل في وضع العدوان أمام قوى دولية متفوقة في حالة عدم احتكامه إلى المنطق أو الأخلاقيات الدولية إضافة إلى ردع العدوان بغض النظر عن مصادر تمويله أو الدول التي تفق وراءه.

يمكن القول بأن الأمن الدولي :" هو النظام الذي تعتمد فيه الدول في حمايةحقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفاءها وإنماً على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية"[3]ويكون الأمن الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي في إطار أمن أوسع وشامل تقنن وسائله وغاياته وثائق دولية ملزمة التطبيق والتنفيذ.

1-4- الأمن الإنساني:

تعود بدايات الحديث عنه إلى فترة الحرب الباردة، ففي عام 1966 طرح بلاتز رؤيته حول الأمن الفردي وذلك في كتاب له بعنوان" الأمن الإنساني: بعض التأملات"، وقد أكد فيه أن الدولة الأمنة لا تعني بالضرورة الأفراد، الآمنين وهو ما مثل أو تحدي على المستوى النظري للفكر التقليدي القائم على محورية أمن الدولة، وأن فرد داخلها[4]لكن لم يبرز المصطلحويأخذ الاهتمام اللازم إلا بعد نهاية الحرب الباردة مع تقرير برنامج

[1]–لخميسي شيبي، مرجع سابق، ص 28.

[2]–نفس المرجع، ص 29.

[3]–وهيبة تباني،مرجع سابق، ص45.

[4]–خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009، ص 22.

الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994، لا سيما بعد انتشار الصراعات المحلية داخل الدول وما انجر عنها من ضحايا في صفوف المدنيين.

هناك تعريف للأمن الإنساني لجورج ماكلين الذي يقول بأنه": في معناه الشامل يعني تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، فالأمن الإنساني يقوم على حماية الأفراد فلن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسة ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة.... الأمن الإنساني يعني الحماية من العنف غير المهيكل الذي يترافق مع اعتبارات عدَّة غير مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل: الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية".[1]

أماً مفوضية الأمن الإنساني فعرفته بأنه:" حماية الحريات الحيوية أي أنه يعني حماية الأشخاص الذين يتعرضون للتهديدات والمواقف الخطرة وذلك ببناء تطلعاتهم وقدراتهم، وهو يعني كذلك خلق النظم التي توفر للناس المقومات الأساسية لسبل العيش والبقاء والكرامة.

كما يرتكز الأمن الإنساني على عدة مرتكزات أهمها:

– هناك إجماع على اعتبار الفرد وحدة التحليل عوضاً عن الدولة وهذا ما يعطي انطباع أنه هناك تغيير في طبيعة الأمن، وهذا بانتقاله من الدولة مركز التفاعلات الدولية إلى واقع يحكمه مبدأ عولمة الأمن وهذا تزامناً مع تعاظم التهديدات وأخذها طابع اللاقطرية.

– مفهوم الأمن الإنساني يخضع لمبدأ التأثير المتبادل والعولمة ما أدى إلى شارع وتيرة انتشار الأخطار التي تهدد الفرد، حيث أصبح من المستحيل حصرها في نطاق جغرافي محدد، مما أدى لوصفها بأنها أخطار عابرة للقارات وهذا لإتساع مجال تأثيرها خارج نطاق الدولة القطرية وهذا ما أدى إلى قناعة مفادها أنه من المستحيل مواجهة هذه الأخطار بصفة منفردة.

– يركز الأمن الإنساني على العمل الوقائي وهذا المبدأ من أهم المبادئ التي جاءت بها الأمم المتحدة من أجل وضع تدابير فعالة للحد من الأخطار التي تهدد الأمن الإنساني.

2-أبعاد الأمن:

مفهوم الأمن توسع ليشمل أبعاد عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1]–خديجة عرفة محمد أمين ،المرجع نفسه،ص 34.

2-1-البعد السياسي والعسكري: يشير المعنى السياسي للأمن إلى أن هذا الأخيرة هو سلامة الدولة من التهديد الخارجي الذي يستهدف استقلالها ووحدتها الترابية بمعنى حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية الدبلوماسية والعسكرية التي يمكن أن تؤثر على الدولة، وعلى المستوى الخارجي فيبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي.

أماً الأمن العسكري فيخص القدرات العسكرية للدولة(الدفاع، الهجوم) ومدركات الدول لنوايا ومقاصد بعضها تجاه البعض الأخر بحيث يهدف إلى مواجهة التهديدات الخارجية وتأمين المصالح القومية والدفاع عنها.[1]

2-2- البعد الاقتصادي:

يهدف إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الجماهير وتوفير سبل التقدم والرفاهية ويرتبط أساساً بالبنية الاقتصادية السائدة أي توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه الحفاظ على استقرار البلاد وعدم التعرض لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنة.[2]

يمكن اختصار هذا البعد في النجاح في تحقيق حاجيات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها فالأمن الاقتصادي يختص بتأمين الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة وبالتالي الحفاظ على أمنها الاقتصادي.

2-3- البعد الاجتماعي:

يهدف الأمن الاجتماعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع سواء أفراد أو مجموعات وتنمية الشعور بالولاء والانتماء، كما يستلزم تأمين الخدمات الأساسية للإنسان التي تشمل الخدمات الصحية والمدرسية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية من أجل مواجهة الظروف الطارئة.

هذا ويعتبر البعد الاجتماعي عاملاً أساسياً في الأمن لأي كيان دولي إذ أن العامل البشري يعتبر عصب قوة الدولة[3]، ويمكن القول بأن الأمن الاجتماعي يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها

[1]-هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص 67.
[2]-المرجع نفسه، ص 68.
[3]- المرجع نفسه، ص 114.

في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وهكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها.

2-4- البعد البيئي:

يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع حيث يؤثر النظام البيئي على العلاقات الأمنية فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة ما يتعلق بندرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كتلوث المائي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات وتدهور الوضع الصحي العام، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النموالديمغرافيالسريع في العالم الثالث تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الأفراد وحياتهم ما يبرز علاقة المنظومة الإيكولوجية البيئية بمفهوم الأمن البشري[1].

الأمن البيئي يهدف إلى تحقيق الأمن ضد الأخطار البيئية والمحافظة على البيئة من أسباب التلوث، ومن هنا يتضح أن البيئة لها تأثير على الأمن لهذا أصبحت بعداً من أبعاده.

[1]-جويدة حمزاوي، مرجع سابق،ص ص53-55.

المبحث الثاني: تأصيل مفاهيمي للهجرة غير الشرعية.

إن مفهوم الهجرة غير الشرعية مفهوم معقد ينطوي على العديد من الدلالات المختلفة وهو ما يستدعي ضبطه بالتطرق إلى تعريفه والأطر النظرية المفسرة له وكذا إلى محددات الهجرة غير الشرعية والتي تشمل خصائصها وأنواعها وأشكالها.

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية.

باعتبار الهجرة غير الشرعية جزءاً من الهجرة بصفة عامة كان لابد من الوقوف على تعريفها كمصطلح عام ثم التدرج إلى تعريف الهجرة غير الشرعية

تعريف الهجرة: لغة:اشتق لفظ الهجرة من فعل أي تباعد وكلمة هاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان إلى غيره، ففي لسان العرب ابن منظور جاء أن الهجرة ضد الوصل والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى[1]، نقول أن هجر المكان أي تركه.

ولا يبعد معنى الهجرة في اللغات الأجنبية عن دلالاتها في المعاجم العربية ففي القواميس الفرنسية مثلا الهجرة يقصد بها الإتيان من بلد إلى أخر بنية الإقامة والاستقرار فيه.[2]

وفي اللُّغة الإنجليزية نجد*Immigrate , Immigrant, Immigration* بمعنى يهاجر، مهاجرة، هجرة وتعني الأشخاص اللذين يقدمون إلى بلد أجنبي بقصد اتخاذه مقرا دائماً.

اصطلاحا: فتعاريف الهجرة تختلف وتعدد نظراً لتعدد جوانبها وأغراضها ووفقاً لذلك يمكن عرض جملة من التعاريف:

ففي علم السكان تعرف بأنها:" الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى أخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً أو اقتصادياًأوسياسياً" [3]،وهنا نلاحظ أن هذا التعريف يتمحور على حوافز الهجرة والتي يغلب عليها الطابع الاقتصادي أي من أجل حياة أفضل للمهاجر

[1]– فريد أمعضشو،" الهجرة المغربية إلى أوروبا في الحاجة إلى مقاربات بديله"،**مجلة مسالك في السياسة والاقتصاد**، العدد 3،2013،ص 111.

[2]– فريد أمعضشو ، مرجع سابق، ص 112.

[3]–عبد القادر رزيقالمخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012،ص 15.

أماً في القانون فيعرف فقهاء القانون الدولي الهجرة بأنها مغادرة الفرد الإقليمي دولته نهائياً إلى إيقليم دولة أخرى، وهناك تعريف أخر يرى بأنها انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقرا دائما.[1]

تتنوع الهجرة إلى عدة أنواع ويمكن تصنيفها إلى 04 أصناف فبحسب المكان ينتج لنا هجرة داخلية وأخرى خارجية فالأولى عبارة عن انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو البلد الواحد وفي المقابل توجد هجرة خارجية تحدث بانتقال عدد من أفراد المجتمع إلى بلد أخر وهناك صنف أخر بحسب إرادة القائمين بها ينتج عنها هجرة إرادية وأخرى قسرية، وتصنيف ثالث حسب الزمان الذي تستغرقه إلى هجرة دائمة وأخرى مؤقتة أماً الصنف الأخير فهو بحسب مشروعيتها هجرة شرعية وأخرى غير شرعية.[2]

الهجرة الشرعية:

هي الهجرة المنظمة والقانونية والتي تتم وفق متطلبات الأعراف والقواعد الشرعية المتعامل بها دولياوالمتطلبة وفق قانون كل دولة على حدة.[3]

أيضاً هي التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة [4]، ويمكن القول بأنها تلك الهجرة التي تتم وفق القانون الدولي للهجرة بحيث يتم الدخول إلى بلد معين وفقاً لإجراءات قانونية معينة بحيث يصبح هذا الدخول قانوني وبصفة علنية وواضحة.

الهجرة غير الشرعية:

يجب أن نشير في البداية إلى أن الهجرة غير الشرعية يرمز إليها بعدَّة مصطلحات منها الهجرة غير القانونية وهي تسمية تدل على أن هذا النوع من الهجرة يتم بطريقة تخالف القوانين المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب وخروجهم ويترادف هذا المصطلح مع الهجرة السرية التي تنبع من الطابع السري الذي يميز طريقة دخول المهاجر إلى دولة المقصد وكذا الحالة التي يعيش فيها، سوف نورد أهم التعريفات لنصل في الأخير إلى

[1]– أحمد رشاد سلام، **الأخطار الظاهرة والكامنة للهجرة غير المشروعة**، مكافحة الهجرة فير المشروعة، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010،ص 203.

[2]– عبد القادر رزيقالمخادمي، مرجع سابق، ص ص37-38.

[3]–أحمد رشاد سلام، مرجع سابق،ص 205.

[4]–عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم ميارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،2008،ص 17.

تبني تعريف شامل للهجرة غير الشرعية، الهجرة غير الشرعية تعني انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.[1]

تعرف أيضا بأنها:" تعنى أولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدول التي يهاجرون إليها والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممراً للوصول إلى دولة أخرى [2].

وتعرف المفوضية الأوروبية الهجرة السرية أو غير الشرعية:" بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إيقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، يتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعد شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار وهناك الأشخاص الذين يدخلونبصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقته على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد"[3]، كما عرفها تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية والصادر في أكتوبر 2005:" مصطلح الهجرة السرية يطلق لوصف ظاهرة دخول الأفراد إلى بلدان غير خارقين بذلك قوانينها الداخلية، هذا ما يشمل المهاجرين الذين يدخلون ويبقون في بلدمادون رخصة وأيضا المهاجرين ضحايا تجارة البشر وتهريب المهاجرين عبر الحدود وكذلك طالبي اللجوء الذين لا يحترمون قرارات طردهم.[4]

كما تعرف الهجرة غير الشرعية بخروج المواطن من إيقليم دولية عبر المنافذ غير الشرعية المخصصة أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق مزورة، أماً الدولة المستقبلة للمهاجرين فينصب اهتماما على الوجود أراضيها بغير موافقتها، سواء كان ذلك الوافد قادماً من بلده أو من دولة أخرى وسواء خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ شرعي أو أنه خرج من منفذ غير شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي وسواء قاصداً الإقامة المستمرة أو المؤقتة فمناط التأثير لديها هو الوجود على أراضيها.[5]

---

[1]–هشام صاغور، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر**، الإسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية،2010،ص 88.

[2]–سهام حروري،" الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، **مجلة المفكر**: جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد05، 2012،ص 346.

[3]–عزت حمد الشيشني،**المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**،الرياض:جامعة نايفللعلوم الأمنية ،2010

[4]–Rapport de la Commission mondiale de les Migrations Internationales sur, **« les Migrations dans Un Monde Interconnecté: Nouvelles Perspectives D'action »,** Octobre 2005,P 35.

[5]– عزت حمد الشيشني،مرجع سابق ،ص 140.

وهناك تعريف قدمه الدكتور محمد رمضان بقوله:" الهجرة غير الشرعية في معناه العام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية".[1]

أماً الدكتور أحمد عبد العزيز الأصفر فيعرفها على أنها:" دخول الشخص حدود دولة من دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك...أو دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وبقائه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة".[2]

أما الدكتور محمد فتحي عيد فيعرفها على أنها " قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول إلى الدولة عبر احد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة، وغالبا ما تكون الهجرة غير المشروعة جماعية ونادرا ما تكون فردية.[3]

عموماً يمكن القول بأن الهجرة غير الشرعية هي فعل غير مشروع ليرتكبه الأفراد أو الجماعات المهاجرة بعدم احترامهم للقانون الدولي للهجرة بحيث لا يلتزم هؤلاء بالشروط القانونية المتعلقة بخروجهم من بلدانهم وكذلك تلك التي تتعلق بدخولهم وإقامتهم في تلك الدول التي يقصدونها،وبناءا على ما تقدم فإنه يلزم لبيان مفهوم الهجرة غير الشرعية النظر إليها من زاويتين، الزاوية الأولى هي زاوية نظر الدولة المهاجر منها حيث تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها: خروج الأشخاص من إقليم دولة ما بطريقة غير مشروعة من المنافذ المحددة للخروج باستعمال طرق غير مشروعة أو من غير هاته المنافذ.

أماً بالنسبة لزاوية النظر الثانية فهي تعريف الهجرة السرية من وجهة نظر الدولة المهاجر إليها حيث تعتبر الهجرة غير الشرعية متى وصل الأفراد إلى حدود إيقليمها بأي طريق مشروع ومهما كان غرضهم طالما كان هذا الأمر بغير موافقة من تلك الدولة.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية.

[1] – محمد رمضان،" الهجرة السرية في المجتمع الجزائري أبعاده وعلاقتها بالاغتراب الإجتماعي"،**مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 43،2009، ص04.

[2] – أحمد عبد العزيز الأصفر، **الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة**، مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض جامعة نايف الأمنية،2010،ص 10.

[3] – محمد فتحي عيد، **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة**،ورقة مقدمة في الندوة العلمية بعنوان" مكافحة الهجرة غير المشروعة"، جامعة نايف للعلوم الأمنية، أيام8- 2010/02/10، ص 50.

تعددت النظريات المفسرة للهجرة الدولة بصفة عامة والتي يمكن منها استخلاص تفسيرات للهجرة غير الشرعية، في هذا المطلب سنتطرق إلى أهم النظريات التي حاولت إعطاء تفسيرات لظاهرة الهجرة.

01- النظرية الاقتصادية:

يرى أنصار التفسير الاقتصادي أن العوامل الاقتصادية هي المفسر الأساس لظاهرة الهجرة بحيث ينطلقون في تفسيرهم من مجموعة من النقاط الأساسية أهمها:

– أن حدوث الهجرة يرتبط بعواملطاردة وعوامل جاذبة ففي حالة العوامل الطاردة نجد أن الحالة الاقتصادية الصعبة في الموطن الأصلي للمهاجر غير الشرعي تدفع به إلى مغادرة بلده وتركه، أماً فيما يخص العوامل الجاذبة فهي تتعلق بالمجتمع المضيف وهي التي تجذب المهاجر إليها.

– أن سلوك المهاجر يسايردائماً نموذج تعظيم المنفعة الذي يفترض أن المهاجر يستهدف تعظيم المنفعة الاقتصادية من خلال قيامه بالهجرة.[1]

كما نجد أيضا أن العديد من المنظرين الماركسين انطلقوا من اعتباره أن العامل الاقتصادي هو المسلمة الرئيسية في قضية الهجرة و سياسة الهجرة بصفة عامة وهذا لزيادة وتعظيم الأرباح و المكاسب من خلال يد عاملة بأقل الأثمان، فالمنظور الماركسي يرتكز على العديد من العناصر وأهمها:

– اليد العاملة المهاجرة جزء من بنية الرأسمالية واليد العاملة المهاجرة هي خدمة الطبقة الرأسمالية الحاكمة ومن هنا فالرأسماليون يعملون على تشجيع الهجرة باستمرار بين البلدان بهدف الحفاظ على تدفق اليد العاملة المهاجرة الرخيصة

أيضا حسب المنظور الماركسي تعمل الهجرة على خلق الانقسامات داخل الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية وهذا ما يجعل الطبقة المالكة تستفيد من هذه الانقسامات كما نجد أن الرأسمالية العالمية تشجع على الهجرة ذلك لأن اليد العاملة المهاجرة تعطي الحلول للأزمات التي تحل بالنظام الرأسمالي من خلال:[2]

– إمكانية التحكم في اليد العاملة المهجرة بسهولة والعمل على إقصائها في مراحل الركود الاقتصادي.

[1]–نجيب سويعدي، **إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي**،(مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص، إدارة الجماعات المحلية والإقليمية)، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012،ص 29 .

[2]–نجيب سويعدي ،المرجع نفسه،ص 30.

– اليد العاملة المهاجرة تستهلك أقل مقارنة باليد العاملة المحلية، ومن هذا فهي تقلل من إمكانية حدوث التضخم خاصة في مرحلة التوسع الرأسمالي وهذا لأن اليد المهاجرة تكون بمثابة الأجير الذي يختفي بانتهاء العمل الموكل له .

– تعتمد هذه النظرية على تفسير ظاهرة الهجرة انطلاقا من كونها شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط أي أن دول المركز وهي الدول المصنعة تعمل على تشجيع الهجرة وخاصة هجرة اليد العاملة بهدف الحفاظ على معدلات الإنتاج.

02- النظرية الاجتماعية:

يرى التفسير الاجتماعي لظاهرة الهجرة غير الشرعية أنها ترتبط بعدة أبعاد نذكرها فيما يلي:

ضغوط البيئة وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية وينعكس ذلك ميدانياً في صورة أن المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستوى الاقتصادي.

اختلال التوازن بين الوسائل والأهداف المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة فالمجتمع يؤدي في حالات متعددة إلى حدوث الاضطرابات ما يؤدي بدوره إلى أضعاف التماسك والتساند الاجتماعيين وبالتالي ظهور الانزلاقات، يختلف التفسير السوسيولوجي للهجرة عن غيره من التفسيرات فهو لا يركز على عامل واحد في التفسير ولا يركز على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة، فيرى أن المهاجرين هم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال، وأن الظروف السائدة في كلا المجتمعين تلقي يؤثرها على الهجرة والمهاجر [1]، وتحدد قرار الهجرة واتجاهما ومدتها وعوائدها...الخ.

وعموماً فإن التفسير الاجتماعي يقدم عوامل اجتماعية للهجرة ومنه فثمة نظريات يمكن التركيز عليها:

أ- النظرية الثقافية:

يرى أنصار هذا المدخل أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولية عن الميل العام للهجرة داخل الجماعة، فالنسق الهجري الأساسي هو جزء من شكل المجتمع ونظامه والثابت عموماً هو انتقال الناس وتحركهم وهجرتهم داخل أو خارج حدود المجتمع إنما يحدث لامتزاج الثقافة و الدوافع الاقتصادية ونفس العوامل المؤثرة

[1] – ابراهيم زروقي، **الهجرة السرية والأمن القومي: دراسة في الانعكاسات وإستراتيجيةالمواجهة"المجتمع الجزائري أنموذجا"**(مذكرة ماجستير علوم اجتماعية تخصص انثروبولوجيا الجريمة)، قسم الثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009،ص 14.

في حجم السكان بالمنطقة هي نفسها محركات للهجرة، ويقسمها البعض إلى الظواهر الفيزيقية للمنطقة، عمل النظام الاقتصادي ، التأثير الثقافي، تأثير الكوارث، القرارات السياسية.[1]

ب- نظرية التنظيم الاجتماعي:

يقدم *Mongalam* نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة ويقول فيها أن كل مجتمع أنما يمر بمرحلة من التغيير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفين وذلك بالنسبة إلى التغييرات في كل من أنساقه الثلاث ويعني بها النسق الثقافي والاجتماعي ونسق الشخصية وفي هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الذي يمكن تخليه كعملية حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغير، وفي نفس الوقت تعطي لأعضائه طرقاً ليتخلصوا من حرمانهم وأن الهجرة تؤثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب والطرد وكذلك القيم الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم تتغير أثناء هذه العملية ونسق الهجرة يشتمل على ثلاثة عناصر تتمثل في المنطقة الأصلية (الطرد) ومجتمع منطقة (الجذب)ثم المهاجرينفسهم وهذه العناصر تكون كلا متساندا ديناميكيا.

جـــ- نظرية خصائص المركز الإجتماعي:

إن سلوك الميل نحو الهجرة يختلف اختلافاً واضحاً على أساس المركز الطبقي وهذا حسب توماس هوبز Th*omashobbes* وقد وجد توماس أن العمر يعتبر أكثر خصائص المركز الاجتماعي تأثيراً في تحديد الميل إلىالهجرة في معظم الدراسات التي تناولت الهجرة في حين أوضحت الدراسات التي تلت دراسة توماس أن الحالة التعليمية والوضع المهني تعتبر أكثر خصائص المركز الاجتماعي تأثيراً في السلوك الدافع نحو الهجرة،[2]

لقد أصبحت الدلائلالتي توضح الأثر الكبير للمركز الاجتماعي كافية لتجعل منه أساساً في تفسيره الهجرة.

03- التفسير الجغرافي:

يقوم التفسير الجغرافي لظاهرة الهجرة على أمرين أساسين هما: أولاً ما يرتبط بأسباب وعوامل الطرد من الموطن الأصلي، ثانيا: ما يرتبط بتحديد مجتمع الاستقبال أماً عن النقطة الأولى فيقوم هذا التفسير على افتراض أن ثمة توازن بين خصائص المنطقة وخصائص سكانها أي أن الظروف الجغرافية لكل منطقة تسمح بالاحتفاظ

[1]- ابراهيم زروقي، المرجع نفسه، ص 15.

[2]- ابراهيم زروقي، المرجع نفسه، ص 16.

بعدد محدد من السكان وأن أي عدد يزيد منهم عن العدد المسموح يصبح زائداً ويخل بمقتضيات الظروف الجغرافية للمنطقة ومن ثم فإن المخرج الوحيد أمام العدد الزائد هو الهجرة نحو منطقة جغرافية أخرى.[1]

أماً النقطة الثانية التي تقدم النظرية الجغرافية تفسيراً لها فهي اختيار مجتمع الاستقبال بالنسبة للمهاجر إذ أن المهاجر يختار الاستقبال أو بالأحرى المنطقة التي يهاجر إليها في ضوء مناسبة ظروفها الجغرافية مع منطقته الأصلية وثمة عامل أخر أهتم به أنصار هذه النظرية في تحديد المهاجر لمنطقة الجذب التي يهاجر إليها ألاً وهو عامل المسافة التي تفصل بين البد والموطن الأصلي في حيث يرتبط طردياً مع فرص العمل المتاحة، ليصبح البعد أو القرب الجغرافي من أهم العوامل المحددة للهجرة.[2]

المقاربة المفسرة للهجرة من منظور العولمة:

العولمة فرضت تحديات جديدة على الدولة من خلال قدرة مراقبة الحدود والحركة عبرها وفي دراسة لكل من *(Strange1996)* ، *(Schmid 1995)* توصلا إلى إجماع شبه كلي على أثر العولمة على الهجرة وسياسيات الهجرة وما يتعلق بنظام الهجرة إذ أصبح من الصعب التحكم في حركة الهجرة: ومع التحول الذي عرفته الدولة الحديثة في ظل العولمة وتحت تأثير التحول في مفهوم السيادة بسب ظهور فواعل جديدة لها تأثير كبير في النظام الدولي مثل جماعات الضغط أو المنظمات التي تعمل على التأثير الهجرة وسياساتها مثل: منظمات حقوق الإنسان.[3]

في نظرية العولمة المفسرة لظاهرة الهجرة نجد أن هناك اهتمام بمفاهيم جديدة مثل: مفهوم الهجرة عبر القومية *Transnational immigration* مفهوم المواطنة العابرة للقوميات *Transnational citizenship* فحسب الباحثين فهذه المفاهيم الجديدة التي انبثقت مع عصر العولمة قد أصبحت تطرح تحديات كبيرة على الدولة وخاصة في مفهوم السيادة ففي قضية المواطنة أصبح من الصعب أن تستمر الدولة في العمل بنظامين متناقضين فمن جهة تعمل على تحرير التجارة ومن جهة أخرى تعمل على وضع قيود أمام الهجرة.

كذلك ضمن هذه النظرية تنبثق نظرية التحرير الخالصة للهجرة والتي تقوم على مفهوم الحقوق الفردية أي اعتبار الفرد وحدة التحليل بغض النظرية عن الانتماء، إضافة إلى ضرورة عمل الدولة على عدم الفصل بين ما هو محلي أصلي وما هو مهاجر وتميز هذه النظرية بين ثلاث أنواع من سياسات الهجرة المنتهجة من قبل

[1]- نجيب سويعدي، مرجع سابق،ص32.

[2]-نجيب سويعدي ،المكان نفسه.

[3]- نجيب سويعدي، المرجع نفسه،ص 33.

الدول[1] الهجرة القائمة على الحرية ترتكز على عدم مراقبة الحدود ، أماً الهجرة القائمة على الطلب فهي قائمة على إقصاء غير المدمجين ضمن البرنامج المسطر للهجرة أماً النوع الثالث القائم على التقييد فدور الدولة هو العمل على إبعاد غير المرغوب فيهم من الطبقات المهاجرة.

ينطلق هذا المنظور من فرضية أساسها أن كل الأفراد متساوون في الحقوق خاصة حق الملكية باعتباره حقا عالمياً كونياً إذا لم يكن يهدف إلى سلب ملكيات الغير، فهذا الحق لا يمكن أن يحد أو يترع بحجة حماية السيادة والأمن وغيرها، كما أنه لا يمكن أن يسلب بضرورة الحصول على قطعة من ورق المتمثلة في جوازات السفر والتأشيرات مع استثناء ما يدخل في نطاق التنظيم لا السلب والحرمان من حف الهجرة والتنقل.

المطلب الثالث:محددات الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية لها العديد من المحددات التي تساعد على فهم وتحديد، طبيعتها وتتلخص هذه المحددات في خصائص الهجرة غير الشرعية وأنواعها وأشكالها.

1- خصائص الهجرة غير الشرعية:

يمكن تصنيف الهجرة إلى عدَّة خصائص بعضها بحسب عامل إرادة الفرد وبعضها بحسب استمرارها، كما قد يكون بحسب مكان الانتقال أو بحسب شرعيتها وسنتعرض إلى شرح ذلك بالتفصيل كما يأتي:

الهجرة بحسب إرادة الفرد قد تكون هجرة اختيارية وهي عادة ما تتم بمبادرة فردية ذاتية، أي بحسب رغبة الفرد من الانتقال في الانتقال من وطنه الأم إلى مجتمع فيه فرص أفضل من تلك التي كان يعيشها في وطنه الأصلي.[2]

كما قد تكون الهجرة بحسب إرادة الفرد هجرة قسرية أو إجبارية حيث تُعرف الهجرة القسرية بأنها إجبار مجموعة من السكان تقيم بصورة قانونية على أرضها وفي ديارها على الانتقال إلى منطقة أخرى[3]والحالات التي تتم فيها عمليات التهجير القسْري تشمل إبعاد الأفراد والجماعات باستخدام شتى وسائل القمع والعنف

[1]-نجيب سويعدي ،المرجع نفسه، ص 34.

[2]-عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**،مرجع سابق، ص 37.

[3]-فاضل عبد الزهرة الغراوى، **المهجرون والقانون الدولي الإنساني**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013،ص 50.

والترويع و الإرهاب حتى يفرون من أوطانهم وهذا ما حدث للاجئين الفلسطينيين عندما قمعت القوات الصهيونية التي احتلت الأراضي الفلسطينية وقمعت أهلها ليتركوها ويرحلوا عنها.

كما يمكن تصنيف الهجرة على أساس استمراريتها وديمومتها إلى هجرة دائمة:كأنها يهاجر الأفراد والجماعات إلى الدول الجديدة دون التفكير في العودة إلى أوطانهم الأصلية، وهذا النوع هو الأكثر خطورة لأنه يقطع الجذور بأصوله وبالتالي يقطع خط الرجعة.

وهناك الهجرة المؤقتة وهي عكس الأولى حيث نجد في هذه الحالة أن الأفراد والجماعات يهاجرون إلى الدولة الجديدة بصورة مؤقتة حيث تكون إقامتهم في البلد المهاجر إليه بهدف تحسين الأوضاع المعيشية أو لأسباب سياسية ولكن هذا النوع يعود في نهاية المطاف إلى وطنه.[1]

أماً تصنيف الهجرة بحسب شرعيتها من عدمه فهذا الذي يدخل في نطاق موضوعنا أي الهجرة غير الشرعية التي عادة ما تتم بصورة غير نظامية لأنها تتم سريا ودون علم السلطات أو الجهات الرسمية

2- أنواع الهجرة غيرالشرعية:

هناك نوعين أساسيين للهجرة غير الشرعية هما: الهجرة غير الشرعية المباشرة والهجرة غير الشرعية غير المباشرة، سنحاول في هذا المطلب شرحهما بإيجاز.

أولاً: الهجرة غير الشرعية المباشرة:

نقصد بها تلك الهجرة التي تتم بطريقة مباشرة بين دولتين فقط وهما: الدولة المنشأ أو الأصل والدولة المقصد، أي دون أن يمر المهاجرون السريون بالدولة العبور فيمكن أن نذكر مجموعة من الحالات التي يستعملها هؤلاء المهاجرين للوصول إلى دولة المقصد.[2]

- قد يستعمل المهاجرون غير الشرعيون الحدود البرية ويدخلون البلد المقصد بطريقة غير قانونية سواء عن طريق استعمال الوثائق المزورة والدخول من المعابر القانونية على الحدود أو عن طريق التسلل عبر كامل الحدود مستعملين بذلك كافة الوسائل المتاحة لذلك.

- قد يستعين المهاجرون غير الشرعيون بجماعات تهريب المهاجرين سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو.

ثانياً: الهجرة غير الشرعية غير المباشرة:

[1]-عبد القادر رزيقالمخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**،مرجع سابق، ص 38.

[2]- رؤوف منصوري، **الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني**،(مذكرة ماجستير قانون عام تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني)، قسم الحقوق ، جامعة سطيف02،2014، ص 24.

يقصد بها مجموعة المهاجرين السريين التي تنطلق من البلد المنشأ وتعبر بطريقة غير قانونية دولة العبور من أجل البقاء فيها لمدَّة معينة بهدف الوصول إلى الدولة المقصد بطريقة غير قانونية مستعملين لذلك مختلف الطرق البرية التي قد تعبر دولة أو مجموعة من الدول، إذاً هي عبارة عن عملية اختراق غير قانونية لحدود دولة أو العديد من دول العبور أي دخول غير قانوني بهدف دخول أخر غير شرعي للدولة المقصد.[1]

تتميز الهجرة غير المباشرة أو العابرة بما يلي:

- هي عبارة عن دخول أو اختراق غير شرعي لحدود بلد العبور انطلاقاً من البلد المنشأ، بهدف التخطيط والبحث عن سبل الدخول غير القانوني أو إقامة غير شرعية في بلد المقصد أي بمعنى أن تتم هذه الهجرة السرية بين أكثر من ثلاث بلدان.

- تتم بشكل فردي أو جماعي إماً إرادياً أو قصراً ضمن شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والتي توفر أطول مدَّة ممكنة من الإقامة غير القانونية في الدولة العبور أو الدولة المقصد.

- أشكال الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية ذات أشكال متعددة ينتهجها المهاجرون غير الشرعيين من أجل الدخول إلى البلد الذي يقصدونه سوف نتطرق إلى أهم هذه الأشكال في النقاط التالية:

أولاً: المهاجرون غير الشرعيون الذين يدخلون البلد بشكل غير قانوني:

حالات الدخول غير القانوني متعددة فهناك الدخول عن طريق تزوير الوثائق، كجوازات السفر وبطاقات الهوية والوثائق الثبوتية ويتم هذا الأمر من المعابر الحدودية سواء البرية أوالبحرية أو الجوية، وهناك الدخول غير القانوني الذي يتم عبر كل الحدود البرية والبحرية إذ يتجنب المهاجرون السريون معابر الحدود ونقاط التفتيش بطرق متعددة، مثل التسلل عبر الحدود البرية أو البحرية، إذ يعرف التسلل على أنه:" الدخول المستتر إلى حدود الدولة كما هو عليه الحال في الهجرة السرية والتي تدل على الدخول إلى أراضي الدولة خفية وعلى بعد من عيون المراقبة والضبط في المراكز الحدودية و الإستفادة من موطن الخلل في عملية المراقبة و الضبط في نقاط التماس بين الدول".[2]

[1]- رؤوف منصوري، المرجع نفسه،ص 25.

[2]- أحمد عبد العزيز الأصفر، مرجع سابق،ص 11.

كذلك هناك الدخول غير القانوني باستعمال القوارب: تنتشر هذه الطريقة في أغلب الدول التي تطل على البحر يدفع من خلالها المهاجرون السريون تكاليف الرحلة بأموال باهظة مع العلم بأن هذه الطريقة ليست مضمونة فقد يهلكون في المياه أو قد يقعون في أيدي خفر السواحل التي تعيدهم إلى بلداهم الأصلية.[1]

ثانياً: المهاجرون الذين ينتهكون قواعد الزيارة أو الإقامة:يدخل هؤلاء المهاجرين إلى دولة المقصد بطريقة قانونية تتمثل في عدَّة أساليب نذكر أهمها:

- الدخول إلى الدولة المقصد بطريقة شرعية بحجة زيارة الأقارب لمدَّة محددة زمنياً في الوثائق القانونية وعند انتهاء هذه المدَّة لا يغادرون البلد ويبقون فيه.[2]

- الدخول إلى الدولة المقصد بحجة متابعة الدراسة ولكن عندما تنتهي المدَّة المقررة لا يقدم هؤلاء على تجديد رخص الإقامة ويبقون في الدولة بصفة غير مشروعة، أو هي إقامة غير مشروعة بعد انقضاء فترة الإقامة المشروعة والاستمرار في المكوث إلى ما بعد الفترة المسموح بها.

إذن فالهجرة غير الشرعية يمكن أن تنطبق على هؤلاء الأفراد اللذين يدخلون بصفة قانونية ولكن لا يجددون بطاقات إقامتهم وبالتالي يصبحون مهاجرين غير شرعيين.

ثالثاً: المهاجرون الذين ينتهكون نظام اللجوء:

إن تعبير اللاجئ ينطبق على كل شخص أرغم على مغادرة موطنه الأصلي بحثاً عن ملاذ وعنده خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين القومية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب الرأي السياسي ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية بلده أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد.[3]

ونظراً لتراجع فرص الهجرة القانونية فإن هذا الأمر يفتح فرصاً للهجرة غير الشرعية عن طريق استغلال اللجوء كنظام تختفي فيه الهجرة السرية، فقد يكون لاجئ سياسي وعندما يرفض طلبه يصبح مهاجر سري ومقيم غير قانوني أو كأن يخترق اللاجئ نظام اللجوء ولا يحترم قوانين الهجرة في البلد الملجأ ويصبح بذلك مهاجراً سرِّياً وغير شرعي.

1- المرجع نفسه ،ص 29.

2- أحمد عبد العزيز الأصفر،المكان نفسه.

3- إيناس محمد البهجي، الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي والإنساني بين الدول، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2013، ص 21.

رابعاً: العمال المهاجرين غير الشرعيين:

يعبر عنها بممارسة الشخص لمهام وأعمال ضمن الدولة المستضيفة غير مسموحة له فيها بموجب تأشيرات الدخول الممنوحة له من قبل، كأن يكون قدومه لغايات السياحة أو الزيارة ولكنه يمارس أعمالاً منتجة،أي هي فئة تشتغل بطريقة غير قانونية خلال الإقامة القانونية المسموح بها.[1]

كما أن فرص العمل غير الشرعية تشكل أحدى الطرق التي تجذب المهاجرين غير الشرعيين إذ تحفز هذه الفرص ظاهرة الهجرة غير الشرعية بحيث ترفع من أعدادها ما دامت هذه الفرص متوفرة في الضفة الأخرى التي يقصدها المهاجرون غير الشرعيون فهي تساهم في إخفائهم عن سلطات ذلك البلد طوال المدَّة التي يقضونها، لكن رغم ذلك فإنهم يعانون من قرارات الطرد الجماعي عند اكتشافهم ، كما يعانون من التمييز العنصري ويتعرضون لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، في ضوء هذا التعددفي الأشكال التي ينطوي عليها مفهوم الهجرة غير الشرعية يمكن الإشارة إلى أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة تتضمن مجموعة من الحالات التي تعد مخالفة للأنظمة المعمول بها في البلد المقصد أو المهاجر إليه.

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، مرجع سابق، ص 39.

المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية وارتباطها بالتهديدات الأمنية

الهجرة غير الشرعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتهديدات الأمنية باعتبار أنها تشكل علاقته فيما بينها وفيما يلي سنوضح مدى ارتباط الهجرة غير الشرعية بمجموعة من التهديدات الأمنية الإرهاب والجريمة المنظمة، تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

المطلب الأول: ارتباط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب والجريمة المنظمة

إن ظاهرة الإرهاب تعد من أبرز التهديدات الأمنية التي لا تتمتع بتعريف محدد و واضح لكن هناك عدَّة مفاهيم أطلقت عليه نظراً لاختلاف الدراسيين والمفكرين حول إيجاد مفهوم موحد له وفي ظل هذا التباين نجد أن هناك توافق كلي على المستوى العالمي على أن ظاهرة الإرهاب تشكل تهديداًأمنيا واستراتيجيا باعتبارها ظاهرة عابرة للحدود تعتمد على العنف والقوة مما يصعب من عملية التحكم فيها.

يمكن تعريف الإرهاب بأنه وجود فعل منظم من أفعال التهديد أو العنف التي تسبب فزعاً أو رعباً من خلال عمليات الاغتيال أو حجز الرهائن أو الاختطاف أو غيرها من الممارسات التي تولد الفزع والرعب والفوضى والاضطراب .[1]

هناك تعريف أخر: هو كل فعل من أفعال من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع بتنفيذ مشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم وحريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الإستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.[2]

كما عرفت الأمم المتحدة الإرهاب بأنه يضم أعمال العنف الخطيرة التي تصدر عن فرد أو جماعة بقصد تهديد أشخاص أو التسبب في إصابتهم أو موتهم سواء كان فردياً أو بالاشتراك مع أفراد آخرين و موجهاً ضد أشخاص أو منظمات أو مواقع سكينة أو حكومية أو دبلوماسية وضد أفراد دون تمييز، وتدمير ممتلكات أو وسائل نقل ومواصلات بهدف المساس بعلاقات الصداقة بين الدول أو بين مواطنيها لذلك فإن التأمر ارتكاب

[1]–خليفة عبد السلام الشاوش، **الإرهاب والعلاقات العربية الغربية**، الأردن:دار جرير للنشر والتوزيع ، 2008،ص 19.

[2]–المرجع نفسه، ص 25.

أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل وجه من أوجه الإرهاب الدولي [1] ، ومن هنا يتضح أن ظاهر ة الإرهاب هي عالمية لا ترتبط بدين أو أفراد معينين، تعاني منها أغلب دول العالم.

لقد أضفت تداعيات 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من أحداث دولية تعقيدات جديدة حول التشابك والترابط فيما بين الهجرة والإرهاب والبحث عن سبل لإدارة عمليات الهجرة لزيادة درجة الأمن، ما يلاحظ أن ارتفاع نسب الهجرة غير الشرعية في دول العالم خاصة في الدول المتقدمة جعل منها هاجساً أمنياً وهذا راجع للعلاقة المحتملة بين الإرهابيين والمهاجرين غير الشرعيين الذين لا يملكون وثائق تثبت هوياتهم والذين يرتكبون جرائم إرهابية وينتمون إلى جماعات مسلحة ومتطرفة تسعى إلى عمليات تخريبية من أجل تحقيق أهدافنا ،إن ارتباط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب يساهم في تهديد الأمن الشخصي للمواطنين بحيث يتم زرع العناصر الإرهابية وسط المهاجرين غير الشرعيين كوسيلة للتغلغل وضرب الاستقرار داخل الدول المستقبلة مما يؤثر سلباً على أمن مواطنيها، بحيث أن نشر الأفكار المتطرفة يؤدي بالمهاجرين غير الشرعيين إلى ارتكاب أعمال إرهابية ضد المواطنين والمساعدة على تهريب الأسلحة والمتفجرات والذخائر للدول المهاجر إليها وهذا ما جعل الدول تعمد إلى انتهاج مقاربة أمنية ضد الهجرة غير الشرعية من أجل الوقاية من الإرهاب.[2]

يمكن توضيح علاقة الإرهاب والهجرة من خلال الإشارة إلى أن الهجرة بأعداد كبيرة إلى الدول المهاجر إليها تطرح مشكلة تزايد نسب السكان ومشكلة الاندماج في هذه المجتمعات مما يؤدي إلى الشعور بالاغتراب لدى المهاجرين وعدم الرضى بالأوضاع التي يعيشونها، مما قد يدفع بالبعض إلى الانضمام إلى الحركات المتطرفة بهدف التخلص من ذلك الشعور الأمر الذي يزيد من احتمال تزايد عمليات الإرهاب والتطرف، كما أن الهجرة في مضمونها لا تعني فقط هجرة الأفراد ولكن أيضا هجرة ما يحملونه من أفكار ومعتقدات قد تكون لها علاقة بأفكار إرهابية ومتطرفة.[3]

يبرز لنا الطرح الأوروبي لعلاقة الهجرة بالإرهاب مثالاً، واضحاً لمدى ارتباطهما ببعض، حيث أن التزايد المستمر في حركة الهجرة نحو أوروبا أدى إلى ظهور أراء متطرفة بشأن الهجرة فهنالك العديد من التيارات التي تهتم بقضايا الهجرة وتربطها بالشبكات الإرهابية التي تهدد الأمن والاستقرار الأوروبي إن هذا الربط التعسفي

[1]–محمد عبد المطلب الخشن، **تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 24.

[2]– رؤوف منصوري ، مرجع سابق ،ص 130.

[3]– هشام صاغور، مرجع سابق ،159.

للهجرة بالإرهاب في تزايد مستمر خاصة وأن موضوع الهجرة غير الشرعية أصبح يشكل بعد دولي ولهذا نشطت دعوات من أجل وضع استراتيجيات أوروبية من شأنها تطويق مخاطر الهجرة غير الشرعية التي لها علاقة بالإرهاب الدولي.

إن التصور الشامل لمفهوم الأمن المعاصر في ظل ثورة المعلومات والاتصالات جعل من قاعدة التأثير المتبادل بين الدول محوراً أساسياً في هذا التصور، وتؤكد هذه القاعدة أن الأخطار والتهديدات التي تخيم على منطقة معينة تنعكس على المناطق الأخرى فالاضطرابات الأمنية وانتشار العنف والإرهاب في الدول الأصلية للمهاجرين غير الشرعيين يؤدي إلى نقل مثل هذه التهديدات إلى الدول المهاجر إليها.

أماً فيما يخص الجريمة المنظمة فتعرف بأنها جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجرامياً ينطوي على ارتكاب جرائم متعددة ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي وذلك بهدف الحصول على السطوة وتحقيق الأرباح باستخدام العنف وغيره من وسائل التأثير والتخويف.

تشمل الجريمة المنظمة جرائم السرقة والاحتيال والمخدرات، الهجرة غير الشرعية، تجارة الأسلحة[1]، أماً المنظمة العالمية للشرطة الجنائية(الأنتربول) فتعرف الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأنها مجموعة من الأشخاص لها تركيب مؤسسي تمارس أنشطة غير مشروعة بهدف الحصول على أموال تستخدم عادة للتخويف والفساد.[2]

الجريمة المنظمة تستدعي أن يكون فيها تناسق بين أفعال عديدة خاصة بالنظر إلى الأهداف التي تسعى لبلوغها وإلى خطورة النتائج التي تترتب عنها، وفي الغالب تتشكل الجريمة المنظمة من السلوك الإجرامي الذي يعتبر الفعل المباشر الذي يؤدي إلى تحقيق أهدافه وهذا السلوك يرتبط بمجموعة من الأعمال سواء للتحضير للجريمة أو للمساعدة في تنفيذها أو للتحريض عليها.[3]

ترتبط الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة ضمن ميدان الترويج للجرائم المختلفة المكونة لها مثل: ترويج المخدرات، الأسلحة، إن العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة هي علاقة جدلية لأن الجريمة المنظمة تحتاج إلى المهاجرين غير الشرعيين للإنتشار عبر الحدود الدولية وكذلك المهاجرون السريون هم في مأمن من متابعة سلطات دولة المهجر لأنهم يقعون تحت حماية هذه الشبكات الإجرامية العابرة للحدود ومنه يمكن

[1]- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص 75.

[2]- شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، القاهرة: دار النهضة2001،ص 44.

[3]- المرجع نفسه ،ص 45.

نستنتج بأن الهجرة غير الشرعية هي نوع من أنواع الجرائم المنظمة بل هي تعتبر من أهم أنواعها لكونها تتميز بصفة عدم الشرعية وهذا ما يميز أيضاً الجريمة المنظمة.

المطلب الثاني: ارتباط الهجرة غير الشرعية بتهريب المهاجرين.

يعد تهريب المهاجرين تهديداً كبيراً للأمن لكونه تنقل غير نظامي لمجموعة من الأشخاص نحو دول أخرى بهدف الاستقرار والبقاء فيها عن طريق شبكات تهريب تساعدهم في بلوغ الدول المقصد أو المهاجر إليها، يعرف تهريب المهاجرين بأنه تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.[1]

كما يقصد بتعبير الدخول غير المشروع عبور الحدود الدولية دون التقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع للدولة المستقبلة أي بدون وجود وثيقة السفر أو هوية، أو تكون قد زورت من قبل شخص غير الشخص المعني بالأمر أو تكون قد صدرت بطريقة غير سليمة أو باستخدامها من قبل شخص غير صاحبها الأصلي.[2]

إن الراغبين في الهجرة لا يستطيعون في أغلب الأحيان أن يقطعوا المسافات التي تفصل بلدانهم عن دول المقصد بمفردهم خاصة وأنهم في الغالب لا يتمتعون بمستويات تعليمية تسمح لهم بالتعامل والتواصل مع مختلف التجمعات السكانية التي يمرون بها وأكثر من ذلك أنهم لا يعرفون المسالك التي يتوجب سلوكها، على أساس ذلك يصبح الاتصال بأشخاص يتمتعون بالخبرة في هذا المجال ويمتلكون الوسائلوالمعدات اللازمة للتنقل ضروريا جدا قبل بدء المغامرة وإلا فإن كل محاولة فردية تعد رحلة نحو المجهول تنعدم فرص نجاحها الأمر الذي يجعل المهاجرين بحاجة إلى السماسرة وإلى الناقلين وإلى مزوري الوثائق وغيرهم الانتقال إلى الدولة المهاجر إليها،[3]وإذا كان البعض يرى بأنه ليس هناك تنظيم بين هؤلاء الفاعلين فإن آخرين يرون بأن المنافسة بين مختلف الناشطين في هذا المجال جعلت من عصابات التهريب تتخذ صفة التنظيم والهيكلة.

---

[1]- عبد الله سعود السراني، **العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم** ، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010، ص 105.

[2]- خالد مصطفى فهمي، **النظام القانوني لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر في ضوء القانون والاتفاقيات الدولية والتشريعات العربي**، الإسكندرية: درا الفكر الجامعي، 2011،ص147.

[3]- أحمد عبد العزيز الأصفر، مرجع سابق،ص29.

إن المشاكل التي يتعرض لها المهاجرون تزداد بشكل كبير نظراً لجهود الدول في مكافحة الدخول غير المشروع لأراضيها مما يجعل من اللجوء لشبكات التهريب مسألة ضرورية ذلك أن هذه الأخيرة توفر كل الوسائل الممكنة للتحايل وتضليل أو حتى تفادي الرقابة الحدودية.[1]

لتذليل الصعوبات وتسهيل عملية تهريب المهاجرين غير الشرعيين فإن شبكات التهريب تقوم بتنظيم هياكلها وفق نظام يسمح لها بالعمل في أحسن الظروف، وعليه يتم توزيع المهام بين أعضائها بين من يقوم بجلب المهاجرين وبين من يقومون بالنقل والذين يقومون بالإيواء أي إيواء المهاجرين في فترة رحلتهم إلى الدول المهاجر إليها إذ يمكن أن تستغرق أيام أو عدة شهور مما يستدعي المكوث في بعض الأماكن إلى حين فرصة العبور.[2]

إن تهريب المهاجرين يتم من خلال عصابات منظمة مقابل مبالغ مالية عبر شبكات تهريب عالمية يعمل فيها تمن لهم الخبرة في هذا المجال ويستخدمون ممرات برية وبحرية لا تخضع للتفتيش والرقابة من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية ودون تقديم ضمانات أمنية خلال عملية التهريب مما قد يعرض المهاجرين إلى الهلاك، وكثيرا ما يتم استغلال هؤلاء المهاجرين في تجارة المخدرات أو الدعارة أو تهريب السلاح وغيرها من الجرائم الأخرى.[3]

زيادة على ذلك فإن عصابات تهريب المهاجرين تلعب دوراً في تشجيع الشباب لترك أماكن عيشهم والسفر إلى دول أخرى أكثر رفاهية من دولهم وهذا الدور يعتبر منطقياً بما أن أرباح هذه العصابات مرتبط بدرجة الإقبال على الهجرة فكلما زاد عدد المهاجرين زادت معهم نسب الأرباح ويتم ذلك عن طريق أشخاص مهمتهم الترويج لفكرة الهجرة من خلال مجموعة من المزايا التي توفرها هذه الشبكات واستعراض قدراتها على إتمام رحلاتها بنجاح تام، كما قد يتم اللجوء إلى إظهار قدرات أشخاصها في التحكم التام في الوسائل التي يستعان بها أثناء الرحلة ، إضافة إلى ذلك قد تكون قدرةشبكات التهريب في ربط صلات مع جهات رسمية

[1]-**M**abrouk**M**ehdi , «**E**migration **C**landestine en **T**unisie **O**rganisations et **F**ilières » , **Revue NaQd d'études et de Critique Sociale,** automne 2009,PP 101-106.

[2] -Ibid.P110

[3]- عبد الله سعود السراني، مرجع سابق، ص 114.

أحد الوسائل التي تساهم في إقناع المهاجرين على الهجرة، أو عن طريق استعراض نماذج من الشباب الذين نجحوا في الوصول إلى الدولة المقصودة وبلوغ أهدافهم في العمل وتحسين وضعهم الاقتصادي.[1]

إن علاقة الهجرة غير الشرعية بتهريب المهاجرين تتمثل في أن هذا الأخير يشكل أحد المصادر الرئيسية للدخول بطريقة غير شرعية إلى دولة معينة ولقد تزايدت حدَّة الهجرة غير الشرعية مع ازدياد نشاط تهريب المهاجرين في الآونة الأخيرة مما ساعد على استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثالث: ارتباط الهجرة غير الشرعية بالاتجار بالبشر

يعرف بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وخطر ومعاقبة الأشخاص الذين يتاجرون بالبشر وخاصة النساء والأطفال الاتجار بالبشر على أنه تجنيد ونقل وإيواء أو استقبال الأشخاص من خلال وسائل التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أساليب الإكراه والاختطاف و التزوير والخداع أو سوء استخدام السلطة أو استغلال نقاط الضعف أو إعطاء أو استلام دفعات مالية أو خدمات للحصول على موافقة شخص على أن يسيطر على شخص أخر من أجل استغلالها، يتضمن في حد ذاته استغلال الأشخاص للعمل في البقاء أو أية أشكال أخرى من الاستغلال الجنسي أو الإكراه على العمل أو الخدمات أو العبودية أو ممارسة مشابهة للعبودية أو الأشغال الإجبارية أو إزالة الأعضاء.[2]

من خلال هذا التعريف يمكن لنا أن نستخلص بأن الاتجار بالبشر يشمل ثلاثة عناصر:

01- تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم.

02- الوسائل المستخدمة لارتكاب الأفعال بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع وغيرها من الأساليب المذكورة في التعريف.

03- الاستغلال الذي يشمل استغلال البشر بمختلف أنواعه.

يتضح ارتباط الاتجار بالبشر بتهريب المهاجرين حيث أن هذا الأخير يعني جلب الأشخاص إلى دولة أخرى بطريقة غير قانونية بهدف الربح إذ أن تسهيل دخول الأشخاص إلى دولة أو المرور بها لا يعتبر اتجاراً بهم رغم

---

[1]- محمد محمود السرياني، **هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال**،ورقة مقدمة في ندوة علمية بعنوان "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، جامعة نايف للعلوم الأمنية،أيام 8-2010/02/10، ص 174.

[2]- ابراهيم سيد أحمد، **قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر واتفاقيات الأمم المتحدة**، الإسكندرية: دار الكتاب القانوني،2009، ص51.

أن تنفيذ ذلك غالباً ما يكون في ظروف خطيرة فالتهريب يستدعي موافقة المهاجرين على القيام بذلك النشاط أي الرضى والقبول بتهريبهم في حين أن الاتجار بالبشر لا يتضمن موافقة المهاجرين عليه.

إن الاتجار بالبشر يشكل أحد المصادر الرئيسية للدخول بطريقة غير شرعية إلى دولة ما، إذ أن الاتجار بالبشر في مجال الهجرة غير الشرعية يعتبر استغلال لظروف الفقر والاستضعاف والاستجلاب في إطار الهجرة بشروط مجحفة وعدم عدالة ظروف العمل والتشغيل وسوء المعاملة الإنسانية من بعد الاستقدام في المصانع والمزارع والمنازل وغيرها من أماكن العمل.

يتضمن الاتجار بالشر استغلال ظروف الراغبين في الهجرة من حيث:[1]

- تنظيم عمليات الهجرة مقابل مبالغ مالية كبيرة.
- نقل وإيواء المهاجرين غير الشرعيين في مقابل المال بوسائل وأساليب خطرة تعرض حياتهم للخطر.
- استغلال المهاجرين غير الشرعيين من بعد الوصول عن طريق الابتزاز المستمر أو القسر على العمل بشروط مجحفة أو استغلالهم في الأعمال الإجرامية

كما نجد أن المادَّة 03 من اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة حددت فارقاً أساسياً بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في عنصر الإكراه حيث أن المهاجر في الهجرة غير المشروعة دائماً ما يكون طواعية وبرغبة من الفرد أماً إذا كان الشخص متاجراً به فهناك يتوافرعنصر الإكراه حيث يقوم التاجر باستغلال ذلك الشخص في البلد المهاجر إليه لممارسة عمل غير مشروع أو يقوم باستغلاله في أعمال شاقة مع عدم إعطائه المقابل المتعارف عليه.[2]

إن الاتجار بالبشر يعتبر من أكثر التهديدات الأمنية خطورة نظراً لأنه يتعلق بعملية الاستغلال التي تستمر لما بعد الهجرة غير الشرعية إلى البلد أو الدولة المقصد.

يمكن القول بأن علاقة الهجرة غير الشرعية بالتهديدات الأمنية هي علاقة ترابطية تزداد حدَّتها بازدياد حركة الهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأخرى فالإرهاب يشكل أحد الطرق التي ينتجها المهاجرون غير الشرعيون من للتعبير عن التطرف والعنف في حيث أن الجريمة المنظمة تمثل وسيلة يستخدمها هؤلاء المهاجرون لتحقيق أهدافهم أماً تهريب المهاجرون فيساعدهم على الوصول إلى الدول التي يريدون الذهاب إليها في حين أن

[1]- عادل حسن علي، **الاتجار بالبشر بين التجريم وآليات المواجهة**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،2012، ص71.

[2]- أحمد رشاد سلام، مرجع سابق، ص 225.

الاتجار بالبشر يشكل شكلاً من أشغال الاستغلال التي يتعرضون لها حيث يتم استغلال ظروفهم والضغط عليهم للقيام بالهجرة ويستمر هذا الاستغلال إلى ما بعد الوصول عن طريق استخدامهم في أعمال غير مشروعة تساهم في زيادة أرباح هذه العصابات التي تختص بالاتجار بالبشر.

إن الهجرة غير الشرعية تمثل تهديداً حقيقياً للكيان السياسي للدولة فمن خلال النشاط الذي تمارسه شبكات الهجرة غير الشرعية على إقليم دولة ما يساهم في تشجيع ظواهر لها علاقة بالتهديدات الأمنية على غرار ظاهرة الفساد التي تعد من بين أكثر الظواهر سلبية والتي تعاني منها خاصة الدولة التي يمر بها المهاجرون إذ تعتبر من أهم الوسائل التي تستعملها شبكات الهجرة لاختراق الحدود في سبيل تزوير الوثائق أو تسهيل مرور الأشخاص.

هذا بالإضافة إلى ارتباط الهجرة غير الشرعية بتهريب المخدرات وهذا راجع إلى أن الشبكات العاملة في مجال تهريب المخدرات تستغل هذا الوضع لصالحها لأن المهاجرين في أغلب الأحيان يعتمدون على مهربي المخدرات كأحد الخيارات التي يمكن اللجوء إليها لعبور الحدود، نشير كذلك إلى الدور الذي يلعبه المهاجرون في تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات والترويج لتجارها وأساس ذلك هو الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه أغلب المهاجرين غير الشرعيين في مناطق استقرارهم مما يؤدي بهم إلى ممارسة هذا النوع من النشاطات من أجل ضمان العيش .[1]

[1]- **M**ichel**S**chiray,, « **I**ntroduction: **T**rafic**D**e**D**rogues , **O**rganisations **C**riminelles et **P**olitiques Publiques de**C**ontrôle »,**Revue internationale des sciences sociales** n° 169 ,2002, P389- 396.

كخلاصة نستنتج أن الهجرة غير الشرعية ترتبط بمجموعة من التهديدات الأمنية نظراً لكونها موضوعاً معقداً يشمل دراسة جوانب متعددة لها علاقة مباشرة بهذا المفهوم والذي هو الأخر يشكل تهديداً أمنياً للدول سواءً المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين أو المستقبلة لهم.

مفهوم الأمن تطور عبر مراحل مختلفة خاصة بعد فترة الحرب الباردة وهذا ما عبرت عنه الأطر النظرية المفسرة له، كما أن للأمن مستويات عديدة وأبعاد متنوعة تساهم في تفسيره وتوضيح مفهومه الذي أساسه غياب التهديد.

إن الهجرة غير الشرعية هي الأخرى عرفت تنوعاً واختلافاً في التعريفات والأطر النظرية المفسرة لها، هذا بالإضافة إلى أنها لها أشكال مختلفة وخصائص متنوعة، فضلاً عن علاقتها وارتباطها بالتهديدات الأمنية مما جعلها موضوعاً هاماً في حقل الدراسات الأمنية.

الفصل الثاني

الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن في الجزائر

الهجرة غير الشرعية في الجزائر تتحكم فيها مجموعة من الأسباب والعوامل ساهمت في انتشارها وزيادة حدَّتها، إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لم تعد تقتصر فقط على الجزائريين الذين يطمحون للهجرة عن طريق منافذ العبور نحو الدول الأوروبية بل أصبحت تشمل المهاجرين الأفارقة الذين يدخلون الجزائر للعبور نحو أوروبا باعتبار الجزائر محطة رئيسية يسلكها المهاجرون غير الشرعيون للوصول إلى دول شمال المتوسط.

إن تزايد أعداد المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا بطريقة غير قانونية عن طريق الجزائر ساهم في التأثير على العلاقات الجزائرية الأوروبية.

كما أن للهجرة غير الشرعية انعكاسات سلبية على الأمن في الجزائر فهي تؤثر على مختلف مستوياته سواء الأفراد أو المجتمع أو الدولة، فهي تمثل تهديداً أمنياً نظراً لنتائجه وتداعياته الأمنية الخطيرة.

المبحث الأول: الإطار العام للهجرة غير الشرعية في الجزائر

إن الهجرة غير الشرعية ظاهرة دولية تشكل تهديداً أمنياً لمعظم دول العالم والجزائر باعتبارها واحدة من هذه الدول التي تفشت فيها هذه الظاهرة بشكل كبير هذا ما استوجب البحث في أسبابها وأنماط ومنافذ عبور المهاجرين غير الشرعيين وكذا كيفية تهريبهم وذلك للإحاطة بالموضوع وتفسير الجوانب المتعددة للهجرة غير الشرعية في الجزائر.

المطلب الأول: أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر أصبحت تشكل خطراً أمنياً كبيراً ولفهم هذه الظاهرة لابد من تقصي أسبابها بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيها ويمكن ذكر أهم الأسباب والعوامل فيما يلي:

أولاً:أسباب تاريخية وجغرافية.

إن العلاقات التاريخية التي تربط دول شمال إفريقيا بالدول الأوروبية هي علاقات ناتجة عن الفترة الاستعمارية التي ظلت دافعاً مهماً للهجرة نحو البلدان الأوروبية وخاصة فرنسا التي تعتبر من أهم البلدان الاستعمارية في أوروبا ومن هنا يمكن إرجاع أسباب الهجرة إلى عوامل تاريخية تعود إلى فترة الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر [1] فقد شهدت هذه الفترة موجة كبيرة للهجرة الجزائرية إلى فرنسا خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، بعدها في فترة السبعينات تطورت الهجرة لتصبح ضمن ما يعرف باليد العاملة الأجنبية، حيث أن الجزائريين كانوا يعملون في المناجم والموانئ لإعمار أوروبا فيما بعد أصبحت الهجرة مقننة وتخضع لشروط تعجيزية، هذا ما جعلها تتحول إلى الجانب غير الشرعي أي إلى الهجرة غير الشرعية للوصول إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط[2] تزامن ذلك مع مرحلة غلق الحدود وسياسة محاربة الهجرة في أوروبا هذه السياسة التي كان لها أثر عكسي تمثل في تشجيع الهجرة السرية في ظل الدور الذي لعبه المهاجرون القدامى المقيمون في أوروبا في تدعيمها وتشجيع طريقة الدخول غير القانوني ما دامت الطرق الشرعية معقدة وبهذا الشكل انتقلت الهجرة من هجرة قانونية إلى استفحال ظاهرة الهجرة غير القانونية.

[1]- عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسابين الحربين 1914. 1939**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2007، ص 12.

[2] -**M**ichelle**G**uillant , « La **M**osaique de **M**igrations**A**fricaines »,**P**aris **Revue Esprit N°**160,2005,P 165.

إن الأسباب التاريخية تساهم في فهم مسار المهاجرين غير الشرعيين واتجاههم إلى الدول الأوروبية بسبب عوامل تاريخية أثرت على الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة.

هناك أيضاً أسباب جغرافية تساهم في الهجرة نحو الخارج إذ أن الموقع الجغرافي للجزائر و قربه من القارة الأوروبية جعل منه محفزاً أساسياً في هجرة الجزائريين إلى أوروبا بالإضافة إلى أن الجزائر تطل على البحر الأبيض المتوسط وتعتبر بوابة نحو دول الشمال المتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً هذا ماأدى إلى ارتفاع نسب المهاجرين غير الشرعيين خاصة المهاجرون الأفارقة الذين يدخلون إلى الأراضي الجزائريةلغرضالعبور و الوصول إلى الدول الأوروبية لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم.[1]

من هنا يتضح أن العامل الجغرافي يلعب دوراً مهماً في تفسير أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر فموقعها الاستراتيجي الهام جعل منها دولة عبور يقصدها العديد من المهاجرين غير الشرعيين هروباً من الأوضاع القاسية التي يعاونون منها وهو ما أدى إلى زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية من بعض الدول الإفريقية التي تعاني من هذه المشاكل.

إن الأسباب التاريخية والجغرافية للهجرة تساعد على فهم حركية الهجرة غير الشرعية في الجزائر وعلى توضيح أسباب استمرار تدفقات الهجرة غير القانونية نحو الخارج باتجاه البلدان الأوروبية.

ثانياً: أسباب اقتصادية

تعد الأسباب الاقتصادية عوامل رئيسية للهجرة غير الشرعية وذلك لقدرتها على التأثير في قرار الهجرة حيث يعتبر نوافذ المهاجرين لأسباب اقتصادية من أهم الدوافع التي ركز عليها المتخصصون في قضايا الهجرة ويظهر ذلك من خلال المكانة التي يتبوأها العامل الاقتصادي في تحليل أسباب انطلاق المهاجرين نحو البلدان أخرى خاصة ما يتعلق بمعدلات البطالة المرتفعة ووجود نسبة كبيرة يعيشون تحت خط الفقر.

ويؤكد الخبير الاجتماعي الجزائري د.عبد الناصر جابي أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تعد بشكل ما نتيجة لنسب البطالة العالية وسوء الحالة الثقافية والاجتماعية للشباب، ما أفرز فشل اندماج الشباب في المجتمع المحلي.

[1]-Sarah Collinson, **The Politics of Migration in Euro Maghreb Relation,**London: The Royal Instituteof International Affairs, 1996 ,P14.

إن الهجرة غير الشرعية تعبر في صميمها عن قوة الإرادة التي يملكها الشباب في سعيه الملح إلى تغيير واقعه المعاش والتحرر من بطالته الخانقة بحصوله على عمل وتحقيقه لذاته حتى ولو كان ذلك يكلفه حياته.[1]

إن البطالة تمس عدداً كبيراً من السكان وخاصة الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية الذين لم يتحصلوا على عمل مما يجعل الكثير منهم يلجؤون إلى الهجرة كسبيل لإيجاد العمل وتحقيق الاستقرار و الرفاهية.

إن إنعدام المستقبل المهني للشباب يجعل من الهجرة السبيل الوحيد للخروج من البطالة، وتشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل الهجرة فالدول الأكثر عرضة لهجرة مواطنيها هي تلك التي ترتفع بها بنسب البطالة.

يمكن الإشارة إلى الوضعية الاقتصادية المتدهورة، للجزائر التي أدت بها إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي الذي اشترط تغيير النظام الاقتصادي إلى النظام الرأسمالي مما أدى إلى غلق المؤسسات الاقتصادية المفلسة وخصخصة مؤسسات عمومية مما أدى إلى تسريح آلاف العمال، و بالتالي إلى الزيادة في معدلات البطالة.

جدول رقم(1): يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2009)[2]

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدلالبطالة %	29,77	27,3	25	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2

إن البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول تبين بوضوح الارتفاع المستمر لنسبة البطالة وهذا راجع إلى عاملين أساسيين هما ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي والتسريح الكبير للعمال كما قلناً سابقاً نتيجة لخوصصة العديد من المؤسسات العمومية إن هذا الارتفاع في نسب البطالة يجعل من الهجرة في شكلها القانوني أو غير القانوني حلاً لمعظم الشباب الجزائري نشير أيضا إلى ظاهرة الفقر وتأثيرها على الهجرة لأن الزيادة في معدلات الفقر تدفع الناس إلى الانتقال بحثاً عن العمل حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في

[1]-رتيبة طيبي،" البطالة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية في الجزائر"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية** منشورات سعد دحلب البليدة، العدد 08، 2012 ، ص 103.

2- الديوان الوطني للإحصاء،متوفر على الرابط التالي:

http :// El mouradia.dz/ arab/ Algérie/ Economie/ économie .html(2015-09-13)

الجزائر حوالي10% كما يشكل التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول الطاردة و المستقبلة عاملاً مساهماً في أسباب الهجرة هذا التباين يرجع إلى وتيرة الإقتصادية في البلاد التي لازالت تعتمد على الريع والفلاحة وهما لا يضمنان الاستقرار في التنمية، إضافة إلى انخفاض الأجور وارتفاع مستويات المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تفاقم البطالة التي تدفع الشباب إلى الهجرة غير الشرعية.[1]

وإذا كانت العوامل الاقتصادية تشكل دافعاً رئيسياً في الهجرة إلاَّ أن ذلك لا يعني بأنها كافية وإنما قرار الهجرة تدفع إليه أسباب أخرى تساعد على تحقيقه.

ثالثاً: أسباب سياسية وأمنية:

تعد الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية و من الأسباب السياسية التي تدفع إلى الهجرة هي انعدام الديمقراطية والحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي إضافة إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة كل هذا يساهم في الاندفاع نحو الهجرة غير الشرعية فيما يتعلق بالجزائر فإن التحول الذي شهدته في فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والاتجاه إلى التعددية الحزبية وما صاحب ذلك من أحداث عنف وعمليات إرهابية في ما يعرف بالعشرية السوداء وارتباطه بالأزمة السياسية التي خلف ضحايا ومفقودين ومهجرين[2] إضافة إلى الخسائر في الممتلكات كل ذلك ساهم بدرجة كبيرة في عملية الهجرة حيث أن عدم الشعور بالأمن والاستقرار زاد من معدلات الهجرة النازحة نحو الخارج[3] هروباً من الإرهاب وبحثاً عن الأمن.

بالإضافة إلى هذه الأسباب يوجد عوامل محفزة تتضح أساساً من خلال ما يلي:

صورة النجاح الاجتماعيالذي يظهره المهاجر عند عودته غلى بلده لقضاء العطلة وإبرازه لمظاهرة الغنى: السيارة الهدايا.....الخ وهكذا فإن من يحلم بالانتقال للهجرة إلى الضفة الشمالية يتوقع أنه سيحقق فيها أهدافه حتى وإن كان الوصول إليها بطرق غير شرعية.

---

[1]- محمد رمضان، " **الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الإجتماعي،مرجع سابق،ص10**.

[2]- سليمان الرياشي، صالح فيلالي وأخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**،(ط02) بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1999ص 184.

[3]- عبد القادر رزيقالمخادمي، **الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة وحلم العودة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2010،ص 131.

أثر وسائل الإعلام:

إن الطفرة التكنولوجية التي يشهدها العالم جعلت الجميع حتى الفقراء يقتنون أجهزة التلفاز والهوائيات التي تلتقط المحطات الفضائية المليئة بمظاهر الغنى والترف مما يساعد على الهجرة لتحقيق حلم الرفاه[1] إضافة إلى الضغوط الاجتماعية على الأفراد نتيجة للتعقيدات البيروقراطية في مجتمعهم والتي تحرمهم من تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم تشكل هي الأخرى إحدى العوامل الطاردة التي تدفع بالأفراد إلى الهجرة نحو الخارج. [2]

المطلب الثاني: أنماط الهجرة غير الشرعية ومنافذ العبور

الهجرة غير شرعية في الجزائر تنقسم إلى نوعين الأول هو الهجرة السرية من الخارج إلى الداخل والثاني هو الهجرة السرية من الخارج إلى الداخل كما لها طرق ومنافذ عبور يسلكها المهاجرون للوصول إلى الدولة المستقبلة.

- **أنماط الهجرة غير الشرعية في الجزائر:** [3]

أ- هجرة سرية من الداخل إلى الخارج:

إن الجزائر كغيرها من الدول شهدت موجة جديدة وظاهرة غريبة اشتدت حدتها في العشرية الأخيرة خاصة مع سنوات العنف والإرهاب الذي مَّرت به الجزائر وهذا ما جعل الشباب يجازفون ويغامرون بحياتهم باتخاذهم قرار الهجرة نحو الخارج هروباً من الأوضاع الأمنية والاجتماعية المزرية في بلادهم، ولذلك سمي هذا النمط بالهجرة السرية من الداخل إلى الخارج أي أنها تخص أفراد ومواطني الدولة الجزائرية الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية نحو الخارج أو إلى بلدان أخرى.

ب- هجرة سرية من الخارج إلى الداخل:

الجزائر بحكم موقعها الجغرافي القريب من الدول الأوروبية أصبحت نقطة عبور ومقصد لأفواج من الأجانب المغاربة والأسيويون والعرب والأفارقة خصوصاً وأصبحت تحتضن أعداد كبيرة من المهاجرين يتسللون عبر الحدود الجزائرية ويدخلون إلى الجزائر للعبور إلى دول شمال البحر الأبيض المتوسط.

---

[1]- عبد القادر رزيقالمخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، مرجع سابق،ص ص 26-27.

[2]- السيد علي شتا، **هجرة العقول العربية و التخطيط لاستقطابها في الدول العربية** مصر: المكتبة المصرية2007،ص 34.

[3]-الأخضر عمر الدهيمي، **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**،مداخلةفي ندوة علمية حول:" التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية،" المملكة العربية السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، يوم 08فبراير 2010،ص 08

إن المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون إلى الجزائر بصفة غير شرعية يمثلون النمط الثاني من الهجرة غير الشرعية أي الهجرة إلى داخل الجزائر والمرور إلى الدول المقصد.

أماً فيما يخص منافذ عبور المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر يمكن أن نذكرها كالآتي:

1-الحدود البرية:

إن أهم حافز للهجرة غير الشرعية في الجزائر هو شساعة حدودها البرية الممتدة على 7،011كلم و وقوعها بين 07 دول إفريقية وبمساحة تقدرب 2.381.741كلم^2 تمثل عاملاً رئيسياً في عبور المهاجرين غير الشرعيين بها مع العلم أن الحدود الجزائرية مع النيجر هي 1300كلم ومع المالي هي 1280كلم، ليبيا 1250كلم و1200كلم من السواحل هذا ما يساهم في تصعيب مراقبة الحدود، وتشجيع المهاجرين غير الشرعيين على العبور.[1]

وما زاد في تفاهم الظاهرة بداية من التسعينات هو تدفق أكثر من 34 جنسية إفريقية وأسيوية بهدف الالتحاق بأوربا عن طريق إسبانيا مروراً بالمملكة المغربية وبأقل حدَّة إيطاليا عن طريق ليبيا في سنوات التدهور في المستوى الأمني وإنشغال قوات الأمن بمحاربة الإرهاب وأعمال العنف.

02- الحدود البحرية:

بالنظرة إلى الشريط الحدودي البحري الجزائري والمقدر 1200كلم فإن المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر يستعملون بعض الوسائل لمحاولة التمويه واللجوء إلى استعمال البحارة لمساعدتهم في الإيجار والانتقال أو الركوب عن طريق التسلق بالحبال إلى البواخر الراسية والاختفاء بداخلها والهجرة غير الشرعية عبر البحر هي أكثر الطرق استخداماً في الهجرة نحو الدول الغربية وهذا القصر المسافة ومدة السفر.

03- الحدود الجوية.

الهجرة السرية عبر الحدود الجوية قليلة جداً إن لم تكن منعدمة حيث أن الحل الوحيد هو تزوير الوثائق للدخول إلى المطارات إن عملية الهجرة عن طريق الجو تعد صعبة جداً خاصة تطور الوسائل التكنولوجية التي تكشف الوثائق المزورة.[2]

[1] -الأخضر عمر الدهيمي، المرجع نفسه، ص 09.

[2] - المرجع نفسه، ص 10.

يمكن القول بأن الموقع الاستراتيجي للجزائر وتوسطها لدول المغرب العربي وشساعة حدودها مع دول الساحل والصحراء الإفريقية مكنها من احتلال مركز هام حيث تعتبر من بين أهم الدول التي يعبر المهاجرون غير الشرعيون منها إلى الدول الغربية إضافة إلى كونها دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين ونقصد بذلك مواطنيها، إن التطورات التي حدث في الساحة الدولة في السنوات الأخيرة وما حدث في إفريقيا خاصة من صراعات وفقر وكوارث طبيعية جعل نسب الهجرة غير الشرعية تتزايد بشكل مستمر وتحولت الجزائر إلى بلد عبور نحو القارة الأوروبية.

أما فيما يخص الطرق التي يستعملها المهاجرون غير الشرعيون لضمان إفلاتهم من الرقابة ونجاحهم في مهمتهم فتتمثل أساساً في مراقبة وترصد الباخرات أثناء رسوها في الموانئ لمعرفة لحظة إبحارها والركوب فيها، فضلاً عن التسلل في الأوقات التي تغيب فيها الأعين مثل الصباح الباكر أو أخر الليل.

رغم الحوادث التي تقع من حين لأخر للمهاجرين غير الشرعيين كوفاتهم بالجوع أو العطش أو في عرض البحر أو حتى اكتشافهم من طرف طاقم السفينة، إلاَّ أن هذا لا يمنعهم من المحاولة بغرض الوصول إلى الدول المقصد، إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية حافظت على و تيرتها السريعة حيث بينت الإحصائيات لدى مصالح ميناء وهران أن شرطة الحدود تمكنت خلال الفترة الممتدة بين بداية جانفي إلى نهاية أكتوبر 2008 من توفيق 300 شاب متلبسين في محاولات التسلل إلى سفن أجنبية كانت مستعدة للإقلاع أو في مناطق ممنوعة الدخول على الغرباء تحسباً للتسلل أثناء سكون الحركة الأمنية والعمالية.[1]

كما بينت التحقيقات التي يجريها الدك الوطني مع المهاجرين غير الشرعيين قبل إحالتهم للجهات القضائية بأن هناك تواطئ مع عمال السفن الذين يستعملون مهمة الهجرة ويساعدون المهاجرين السريين بِدَّلهم على الأماكن التي يختفون فيها مقابل مبالغ مالية مرتفعة.

إن طرق العبور تتعدد بتعدد الوسائل والتقنيات التي يستعملها المهاجرون السريون وتختلف باختلاف المنافذ التي يسلكونها فإن كان المنفذ برياً فذلك يعتمد على عصابات وشبكات تهريب تسهل عملية الهجرة السرية وكذلك إذا كان المنفذ بحرياً فهم يعتمدون على أشخاص يمتلكون الخبرة لإيصالهم إلى دول المقصد وإن كان المنفذ جوياً وهذا النوع قليل جداً فهم يعتمدون على عصابات التزوير للحصول على تأشيرة الدخول لتلك الدول.

[1]–فتيحة كركوش،" **الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة تحليلية نفسية إجتماعية" مجلة دراسات نفسية**، جامعة سعد دحلب، عدد 04، جوان 2010، ص 47.

المطلب الثالث: تهريب المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر

إن تهريب المهاجرين السريين له علاقة بالهجرة غير الشرعية ويؤثر على الطرق المستعملة للهجرة من الجزائر، يمكن الإشارة إلى أن الجزائر ليست قريبة من إسبانيا حيث أن أقرب نقطة هي مدينة الغزوات التي تبعد بحوالي 195 كلم وليست قريبة جدا من فرنسا أو إيطاليا، ولكن الموقع الجغرافي لكونها مطلة على البحر الأبيض المتوسط جعل من المهاجرين السريين يتجهون إليها للوصول إلى الدول الأوروبية.

الملاحظة هو وجود نقص في مجال تأطير عصابات التهريب التي لا تسمح لها إمكانياتها ولا خبرتها للولوج إلى أوروبا و عليه فإنها تفضل التنسيق مع عصابات أخرى تنتشر في كل من تونس والمغرب وليبيا.[1]

لكن هذا لا يعني غياب تام لعمليات التهريب التي تنطلق من الجزائر بل هي موجودة ولكنها لا تماثل المستويات الموجودة في الجارتين تونس و المغرب اللّتان تتجدر فيهما ثقافة تهريب المهاجرين بشكل أكبر كما أن التهريب فيهما يعتبر أكثر تنظيماً

تعتبر شواطئ ولاية مستغانم محطة رئيسية التي ينطلق منها المهاجرون غير الشرعيون نحو أوروبا وبالتحديد نحو إسبانيا، غير أنه إبتدءاً من 2007 أصبحت إيطاليا وبالضبط سردينيا محل اهتمام بالنسبة للمهربين والمهاجرين على حد سواء وعلى أساس ذلك تحولت شواطئ سيدي سالم في عنابة إلى نقطة انطلاق للمهاجرين السريين الراغبين في الوصول إلى أحد الدول الأوروبية.

كما ينبغي الإشارة إلى أن كثافة المهاجرين المتواجدين ببعض المناطق الجنوبية وعلى الخصوص بولاية تمنراست بحكم قربها للنيجر و أدرار التي لها حدود مع مالي و إليزي القريبة من ليبيا أصبحت تعرف ديناميكية كبيرة في مجال نقل المهاجرين تمهيداً لدخولهم إلى المغرب أو تونس وهناك عصابات متخصصة في إيوائهم وتشغيلهم في البناء على سبيل المثال هذه العصابات تقوم بأنشطة تدخل ضمن الإطار العام للتهريب،[2] ويلاحظ أنه في غالب الأمر لا يكون هناك علاقة بين المهرب والمهاجر غير الشرعي إلاّ بعد اقتناع هذا الأخيرة بالفكرة تأثراً بأصدقائه، كما أن هذه العلاقة تستمر إلى غاية نهاية الرحلة إذ تكون بدايتها في أحد مراكز التجمعات الشعبية عن طريق لقاءات يتم فيها الحديث عن الأمور الأساسية للرحلة وهي:

[1]–مهدي مبروك،" **الهجرة السرية بالمغرب العربي: الشباب، الشبكات، وثقافة الهروب**"، **مجلة المغرب الموحد**، عدد 2010/04، ص 08.

[2]–مهدي مبروك، المرجع نفسه،ص 09.

- السعر الذي يدفعه المهاجر السري لنقله للضفة الأخرى ويتراوح متوسطه ما بين 05 ملايين إلى 07 ملايين دج لكنه يتغير بحسب الظروف وكذا بحسب عصابات التهريب.

- وسيلة النقل التي تتمثل في قوارب قديمة ولذلك فهي لا تتوافر على أدنى الشروط الأمنية للسفر كما لا تستطيع مقاومة التغيرات الجوية التي يمكن أن تطرأ، وهذا ما يفسر إهتمام المهاجرين والمهربين على حد سواء بنشرات الطقس والأحوال الجوية كما يفسر أيضا ارتفاع نسب الاقبال على الهجرة في فصلي الربيع والصيف،نظراً لكونهما فصلين مستقرين نسبياًمن حيث أحوال الطقس.[1]

- الشاحنات والسيارات ذات الدفع الرباعي التي يكثر استخدامها لإدخال المهاجرين إلى الجزائر عبر الصحراء.

- الأجهزة التي يتم توفيرها مثل: جهاز تحديد المواقع أو الإتجاهات*(G P S)* الذي يساعد المهاجرين على تحديد وجهتها.[2]

أماً عن كيفية القيام بالرحلة فهي تنطلق من أحد المناطق الساحلية المعزولة والتي لا تشد انتباه أجهزة الأمن حيث يترك المهرب لكل مجموعة من المهاجرين في قارب يحتوي على محرك وكمية معينة من الوقود ثم يقدم لهم مجموعة من النصائح في حال اعترضت سبيلهم القوات البحرية الجزائرية أو السلطات التابعة للدولة المقصد . الملاحظة أنه أغلب حالات التهريب في الجزائر تكون من طرف شبكات بسيطة غير منظمة و لا مهيكلة وفقاً للبناء والتنظيم الذي تعرفه عصابات الإجرام المنظم وهذا ما يجعلهم يحاولون تقليل علاقاتهم مع المهاجرين حتى يبقو بعيدين عن الشكوك حتى في حال القبض على المهاجر السري فإنه لا يستطيع التبليغ عن المهربين لأنهم لا يعرفونهم كما أنهم لا يرافقونهم ولا يقدمون لهم خدمات ما بعد الوصول إلى دولة المقصد ولا يضمنون حتى نجاح الرحلة مما يجعل الأموال التي دفعت غير قابلة للتعويض حتى وإن فشلت الرحلة وعادوا إلى بلدهم.

بالرغم من كل هذا إلاً أنه يمكن الحديث عن وجود بعض التغيرات أو التطويرات التي عرفتها شبكات التهريب، مما جعلها تكسب صفة التنظيم بصفة تدريجية خاصة من خلال قدرتها على المناورة وتضليل أجهزة الأمن وكذا تغيير مكان نشاطها وارتباطها بشبكات دولية مختصة في تهريب المهاجرين السريين خصوصاً في تونس وليبيا.

[1] - فتيحة كركوش، مرجع سابق، ص 50.

[2] -محمد غربي، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر أنموذجا"، **المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 08،2012، ص 54.

إن تهريب المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر يعتمد في الأساس على الرحلات البحرية باستعمال القوارب الصغيرة، وهناك أيضاً التهريب عن طريق التسلل إلى السفن الأجنبية لكن هذا النوع يبقى بمثابة محاولات معزولة وقليلة جداً ترتبط برشوة أعوان الرقابة والأمن أماً بالنسبة لاستعمال الوثائق المزورة فهي حالات لا تكاد تذكر بالنسبة للجزائر ولكنها شائعة في أوساط الأفارقة الذين يقصدونها للعبور إلى الدول الأوروبية.

المبحث الثاني:الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الأوروبية

إن أوروبا باعتبارها مقصداً للمهاجرين غير الشرعيين الذين يتوافدون إليها من جميع بلدان العالم وخاصة من الجزائر باعتبارها بلد عبور من هذا المنطلق كان لابد من دراسة الهجرة في إطار العلاقات الجزائرية والأوروبية لتوضيح تطوراها التاريخي وتأثيرها على مسار العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية.

المطلب الأول:التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

لقد ظلت أوروبا محوراً أساسياً للهجرة نظراً لموقعها الجغرافي الذي يتوسط العالم مما جعلها مقصداً للمهاجرين باختلاف أنواعهم وقد مَّرت الهجرة نحو أوروبا بثلاث مراحل أساسية وهي مرحلة تشجيع الهجرة، مرحلة وقف الهجرة وتشجيع عودة المهاجرين إلى أوطانهم، مرحلة بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أولاً:مرحلة تشجيع الهجرة الشرعية.

تميزت هذه المرحلة بتسهيلات للدخول إلى أوروبا بحيث كان من السهل دخول أي بلد أوروبي عند الخروج من الوطن الأصلي، ولذلك الحركات السكانية آنذاك لم تكن كبيرة لأن المواطن كان بمثابة ثروة للدول من الجانب العسكري والاقتصادي وما كان موجود من الهجرة كان نتيجة الصراعات العقائدية التي أخذت شكل التهجير والإقصاء مثلما حدث للكاثوليك هجرة نحو العالم بحثاً عن الثروة.[1]

فيما يتعلق بمنطقة شمال إفريقيا خاصة الجزائر فإن الهجرة نحو القارة الأوروبية تعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي حيث هاجرت مجموعات كبيرة من الجزائريين في فترة الحرب العالمية الأولى للخدمة في الحرب خاصةبعد صدور قانون 1914 الذي نص على رفع القيود وتشجيع الهجرة نحو فرنسا[2] واستمر هذا الوضع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تزايد الحاجة إلى العمالة الأجنبية شهدت فترة السبعينات تزايد كبيرا في أعداد المهاجرين وتغيرت النظرة الإيجابية للمهاجرين إلى نظرة عنصرية من المواطنين المحليين ثم من سلطات الدول الأوروبية حيث أصدرت الدول الأوروبية قرارات بعدم استقبال عمالة مهاجرة جديدة وهذا ما أثر على الدول المرسلة للعمالة ومن بينها الجزائر، كما تميزت هذه المرحلة بتحول العديد من البلدان الأوروبية من بلدان مصدرة إلى بلدان مستقبلة للهجرة مثل إيطاليا التي كانت تمول الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية

[1]- عبد المالك صايش، **التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**، (مذكرة ماجستير حقوق تخصص قانون دولي وعلاقات دولية)، قسم القانون العام، جامعة باجي مختار عنابة، 2007، ص 34.

[2]-عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 14.

بالمهاجرين فتحولت إلى دولة مستقبلة للأعداد القادمة من دول الشمال الإفريقي كالمغرب والجزائر حيث وصل عدد الجزائريين في فرنسا سنة 1980 إلى أكثر من 808176 وهو ما يفوق النسبة الإجمالية للسكان في كثير من الدول والجزائر تأتي في المرتبة الثانية مغاربياً وهذا ما أجبر أوروبا على غلق الحدود في وجه الموجات الجديدة من المهاجرين .[1]

ثانيا: مرحلة وقف الهجرة.

كما قلنا سابقاً فإن فترة السبعينات تغيرت فيها النظرة إلى الهجرة فأصبح ينظر إليها على أنها مشكلة ينبغي البحث لها عن الحلول الناجعة، ومنه كان الاتجاه نحو سياسة غلق الحدود أمام الهجرة و لم تقتصر هذه السياسة على الدول المستقبلة بل وصلت عدواها إلى بعض الدول المصدرة للمهاجرين التي لم تقف موقف المتفرج إزاء تصاعد الحركة العنصرية في الدول المستقبلة فقامت هي كذلك بمراجعة سياساتها الخاصة بالهجرة وهذا ما قامت به الجزائر 1973 بقرارها الصادر عن مجلس الثورة الذي جاء فيه:" نظراً للحالة المزرية التي آل إليها المهاجرون الجزائريون في فرنسا جراء العنصرية والاضطهاد فإن مجلس الثورة ومجلس الوزراء بعد الانحناء أمام المرحلة الجديدة من الشهداء الذين لا ذنب لهم إلاّ مطالبهم بالمساواة يدين كل المساعي الرامية إلى تعكير العلاقات بين الجزائر وفرنسا بل وبين فرنسا والعالم بأسره ويقرر الوقف الفوري للهجرة الجزائرية في انتظار ضمان الأمن والكرامة للجزائريين من طرف السلطات الفرنسية".[2]

وعلى العموم فقد أصبحت الدول الأوروبية تمنع الهجرة أو تعتمد على وسيلة التراخيص السياحية المحددة المدى أو تعتمد على سياسة الهجرة الانتقائية بينما أصبح أهم مشكل يعاني منه المهاجرون هو العنصرية والتمييز نظراً لتركز المهاجرين في مناطق معينة وبأعداد كبيرة مثل: مرسيليا وليون في فرنسا وكذا إلى البطالة التي ارتفعت بنسبة جد مقلقة فبلغت أكثر من 05,82مليون عاطل عن العمل في السوق الأوروبية المشتركة سنة 1978 وعلاقة المهاجر بالبطالة تفسر على أن كل مهاجر يشغل منصب فإنه يؤدي بالمواطن إلى البطالة.[3]

بذلك بدأت أغلب الدول الأوروبية في طرد المهاجرين واستبدال الطاقات العمالية بالمواطنين المحليين.

إن التوجه الأوروبي نحو وقف عملية الهجرة تأكد بعدما تم التوقيع على اتفاقية تستغن التي تم بموجبها فتح الحدود الداخلية وغلق الحدود الخارجية أي بمعنى أن هذه السياسة كانت تمهيداً للسير نحو سياسة تعاونية لتشجيع الهجرة فيما بين الدول الأوروبية في مقابل غلق الحدود في وجه الهجرة الخارجية بتنسيق الجهود في مراقبة الحدود وإعادة المهاجرين غير المرغوب فيهم إلى بلدانهم .

[1]-عبد المالك صايش،**التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية** ،مرجع سابق، ص 35.

[2]- المرجع نفسه، ص 36.

[3]-المكان نفسه .

إن هذه السياسة التي انتهجتها الدول الأوروبية لم تستطع معالجة مشكلة تدفق المهاجرين بل أدت إلى ظهور وجه جديد للهجرة أكثر خطورة وهي الهجرة غير الشرعية.

ثالثاً: مرحلة الهجرة غير الشرعية :

إنَّ سياسة غلق الحدود كان لها أثر عكسي وأدن إلى تشجيع الهجرة السرية والدخول غير القانوني ما دامت الطرق الشرعية مستحيلة أو بإجراءات جد معقدة، وهكذا فإن أوروبا انتقلت إلى سياسة منع الهجرة وتقنينها في ظل بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعد أكثر تعقيداً وصعوبة وباتت تقلق المجتمع الدولي بعد تحولها إلى مشكلة عالمية.

إن الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا أصبحت في تزايد مستمر خاصة المهاجرون الذين يأتون من بلدان إفريقية متخذين من دول الشمال الإفريقية معابر للوصول إلى أوروبا، إن هذا النمط من الهجرة أصبح يشكل خطراً أمنياً على الدول الأوروبية وهذا ما جعل هذه المشكلة تشكل أبرز الأولويات لمعظم سياسات الدول الأوروبية خاصة بعد أحداث 11سبتمبر2001 [1]، حيث أصبح هناك خلط متعمد لقضايا الهجرة والإرهاب وأدى ذلك إلى تعديلات مؤسسية وتشريعية أثرت على تيارات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي وهذا ما أدى إلى استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: الهجرة الإفريقية نحو أوروبا (الجزائر كبلد عبور).

إن الموقع الجغرافي للجزائر وقربها من الدول الأوروبية جعل منها بلد عبور يقصد المهاجرون غير الشرعيون الأفارقة للوصول إلى الدول الأوروبية بحيث ازدادت أعداد المهاجرين غير الشرعيين القادميين من إفريقيا جنوب الصحراء بشكل عام ومن الساحل الإفريقي تحديداً وتشير الإحصائيات إلى أن عددهم يقارب24000مهاجر يتمركز أغلبهم في ولايات الجنوب الجزائري خاصة في تمنراست التي تضم 9722 من المهاجرين ثم في الغرب والوسط : في حين تقل أعدادهم في الشرق أنظر الجدول:

[1]–مصطفى عبد العزيز مرسي، **قضايا المهاجرين العرب في أوروبا**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2010، ص 104.

الجدول رقم(02): نسبة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا جنوب الصحراء وتوزيعهم حسب المناطق في الجزائر[1]

المكان	الأعداد	النسبة المئوية%
الوسط	2500	%11, 63
الغرب	4100	%19,07
الجنوب	13900	%64,65
الشرق	1000	%04,65
المجموع	21500	%100

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة كبيرة من المهاجرين الأفارقة يفضلون الاستقرار في المدن الجنوبية من الوطن لاسيما تمنراست [2]، ومرد ذلك يعود إلى القرب الجغرافي وتشابه التركيبة الاجتماعية ونمط المعيشة الخاص بالمهاجرين من طوارق مالي ونيجر وقد يعود السبب كذلك لتشابه لون البشرة لهؤلاء مع سكان الجنوب أين يصعب تمييزهم وبالتالي القبض عليهم وترحيلهم،حيث أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين قادمون من دول الساحل القريبة لاسيما مالي والنيجر. [3]

1- سمير قط، **الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل الصحراء نحو وعبر الجزائر بين المناولة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الدا**خلية،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، الجزائر: جامعة08 ماي1945 قالمة يومي 24 و25 نوفمبر2013،ص05.

2-سمير قط، المرجع نفسه،ص06.

3-**N**acer**E**ddine**H**ammouda **«La migration irrégulière Vers et à travers L'Algérie »** P 03.

disponible sur : http://cadmus : eui . eu /bitstream /hamdle/1814/10508/CARIM AS%26N 2008 75pdf ?Sequence=1.consulte le:10-09-2015

الجدول رقم (03): نسبة المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة المتواجدين في الجزائر حسب الجنسيات[1]

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
نيجر	11200	% 52,1
مالي	2186	% 10,2
كاميرون	1347	% 6,3
غانا	1324	% 6,2
نيجيريا	1266	% 5,9
بنين	938	% 4,4
كونغو	778	% 3,6
ليبيريا	641	% 3,0
ساحل العاج	388	% 1,8

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الأكبر من المهاجرين هي من النيجر وبنسبة أقل مالي وهذا راجع لتعرض هذين البلدين لأزمات خطيرة ما جعل أعداد كبيرة من المهاجرين تفرمن بلدانهم الأصلية للبحث عن نمط عيش أفضل في البلدات الأوروبية.

أماً فيما يخص اعتبار الجزائر كبلد عبور فإن الإحصائيات تشير إلى أن المهاجرين بشكل غير منتظم من إفريقيا ودول الساحل يعتبرون الجزائر منطقة عبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط وتقدر الإحصائيات بان حوالي 24000 مهاجر من إفريقيا يصلون أوروبا سنوياً وتمر رحلتهم الشاقة والمحفوفة بالمخاطر بعدة مراحل يقيمون بداية في مدن محلية أثناء الرحلة وذلك من أجل العمل وتحصيل بعض الأموال الكافية لمواصلة الرحلة، والمناطق المفضلة لهم هي الكاميرون ونيجيريا، ليبيا، الجزائر و عند وصولهم إلى مدينة أغاديز بالنيجر يتخذون سبيلين بعضهم يأخذ طريق الواحات في الشمال الشرقي لليبيا في حين تكون وجهة البعض الأخر إلى مدينة تمنراست الشاسعة خاصة منطقة تيتراواتين ومن ثمة يتجهون إلى المناطق الداخلية الساحلية للجزائر و آخرون يواصلون طريقهم إلى المملكة المغربية ومنها إلى إسبانيا وبعضهم يفضلون السواحل الشمالية والشرقية للجزائر للهجرة نحو صقلية الإيطالية .[2]

[1]-**N**acer**E**ddine**H**ammouda ,Ibid,p1

[2]-سمير قط، مرجع سابق، ص 08.

الخريطة رقم(01): مسار المهاجرين غير الشرعيين بمنطقة الصحراء الكبرى نحو أوروبا.

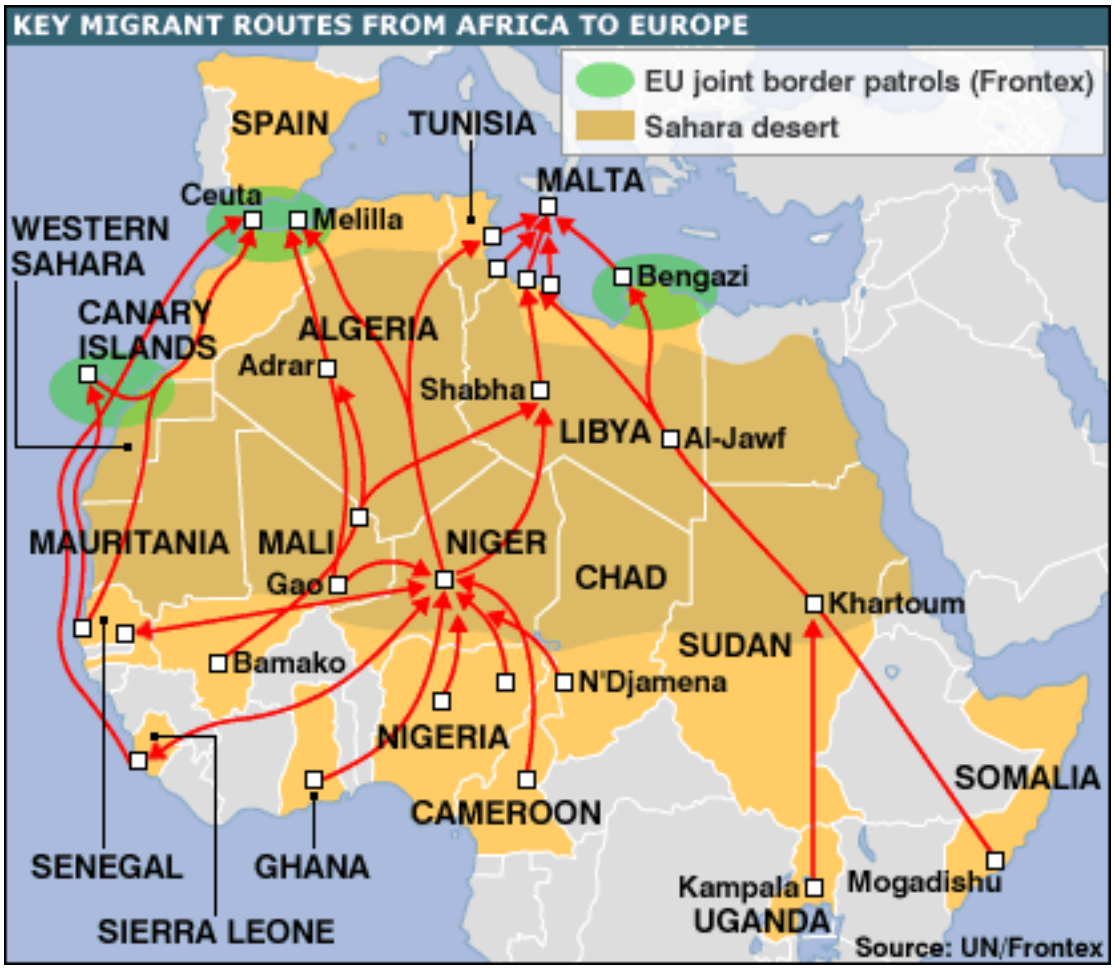

المصدر:

*http://newsing.bbc. co. UK media/images/4245300/gif/*42453786 mapafricamigration416x 355 gif: Retrieved on 10- 09-*2015*.

وقد جاء في التقرير الذي أعدته لجنة من الخبراء بخلية علم الإجرام بقيادة الدرك الوطني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية الآتية من منطقة الصحراء الكبرى أنه تم إحصاء 30 ألف مهاجر غير شرعي خلال الفترة بين 2001 وإلى غاية جانفي2007.

وحسب دراسات بيانية تضمنها هذا التقرير فإن أعلى نسبة للهجرة غير الشرعية من بلدان الساحل الإفريقي كانت سنة2005 بعدد فاق 6600مهاجر غير شرعي.

وتشير تقارير أخرى للدرك الوطني أن مجموع المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين خلال عام 2008 بلغ 7838 مهاجر أغلبهم أفارقة، من ناحية أخرى فإن الشرطة قدمت إحصائيات بخصوص ظاهرة

الهجرةغيرالشرعية وعبرت هي الأخرى عنتفاقمها من خلال الأرقام المحصاة حيث تم ترحيل أزيد من 8380 مهاجر قانوني في سنة 2008 .[1]

يتضح مما سبق بأن المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة يتخذون الجزائر كبلد عبور نحو أوروبا وهذا ما جعل العلاقات الجزائرية الأوروبية تركز على هذه الظاهرة، باعتبارها مشكلة مشتركة ينبغي تظافر الجهود لإيجاد حلول لها.

المطلب الثالث: تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية.

الهجرة غير الشرعية تعتبر ظاهرة عابرة للأقاليم وبإمكانها تهديد أمن واستقرار المتوسط فهي تشكل رهان في الشمال والجنوب على حد سواء أماً فيما يخص تأثير الهجرة على العلاقات الجزائرية الأوروبية ففي السياق التاريخي لهذا التأثير الكل لاحظ كيف تأثرت العلاقات الجزائرية الفرنسية على وجه التحديد بعد تعرض حوالي أربع آلاف مهاجر جزائري لمعاملات الإنسانية من طرف الشرطة الفرنسية، حيث كان موقف الجزائر قوي من خلال الاحتجاج والإعلان عن وقف الهجرة نحو فرنسا.

كما أنه في ديسمبر 1968 وقعت الحكومتان الجزائرية والفرنسية اتفاقاً للسماح بهجرة 35 ألف عامل جزائري يحصلون على رخصة إقامة بمجرد حصولهم على عمل.[2]

كما عادت العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى التأثر بشكل سلبي نتيجة الأعمال العنصرية وحملة الاعتقالات التي تعرض لها جزائريون مقيمون بفرنسا وهو الأمر الذي أدى ردة فعل من الطريق الجزائري من خلال إيقاف الهجرة بجميع أشكالها.

هذا التأثير في العلاقات لازال مستمراً إلى يومنا هذا ففي التسعينات زاد تأثير الهجرة على العلاقات وهذا من خلال ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة وامتداد نشاطها داخل الأقطار الأوروبية ومن جهة أخرى صعود الحركات اليمنية المتطرفة المعادية للأجانب والجالية العربية المسلمة، بحيث أصبح هناك ربط وثيق للهجرة والإرهاب وتأكيد على درجة التهديد الإرهابي المتأتي من المهاجرين[3]خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تبعها من تفجيرات إرهابية في لندن 2005 وأعمال شغب للمهاجرين المهمشين في الضواحي الفرنسية في

1- سمير ةبوطالبي، " **الجزائر محطة استقرار آلاف المهاجرين الأفارقة**" متوفر على الرابط التالي (تاريخ التصفح:10-09-2015 (http //www.palmon.net/2/topic-1247-19html

2- ادريس بوسكين، **أوروبا والهجرة– الإسلام في أوروبا**– الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013، ص 416

3-المرجع نفسه،ص417.

27 أكتوبر من نفس السنة هذه الأحداث نبهت الدول الأوروبية إلى خطورة ملف المهاجرين فيما يخص قضايا الأمن والحريات وحقوق الإنسان واللجوء السياسي، ومشكلات الفقر والبطالة وتحديات الاستيعاب و الإندماج وكذا التطرق والإرهاب والإسلام السياسي وتأثير كل هذا على العلاقات الأوروبية الخارجية خاصة مع الدول المصدرة للمهاجرين.[1]

إن للهجرة غير الشرعية تأثيرات كبيرة على العلاقات الجزائرية الأوروبية بحيث ترى دول الاتحاد الأوروبي بأن العمالة أو المهاجرين من الضفة الجنوبية بصفة عامة يولدون شبح البطالة فالعاطلون عن العمل في أوروبا يبلغون حوالي18 مليون نسمة وربما أكثر ،كما أن المهاجرين ينافسون مواطني الاتحاد الأوروبي على سوق العمل التي أصبحت تضيق تدريجياً وهذا ما يؤدي إلى ظهور الفساد والجريمة[2].

إضافة إلى تخوف الاتحاد الأوروبي من تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذي يؤثر على التركيبة السكانية وعلى الهوية الوطنية للدول الأوروبية- وما يلاحظ هو استغلال القوى اليمينية المتطرفة في البلدان الأوروبية لهذه الظاهرة وتعد كل من ألمانيا وفرنسا مسرحاً رئيسياً ففي ألمانيا يوجد 63% من حوالي 65000 شخص يعتنقون أفكار متطرفة يمينية معادية للمهاجرين، كما وضعت الجبهة الوطنية الفرنسية قضية إعادة المهاجرين المغاربة إلى بلدانهم ضمن برنامجها السياسي كقضية أساسية،[3]و إن هذا التخوف من المهاجرين واعتبارهم تهديداً أمنيا للدول الأوروبية أثر سلباً على العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية لكونها تمثل إحدى الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين سواءً مهاجرين جزائريين أوأفارقة، إن تزايد معدل الهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا عن طريق الجزائر فرض على الجزائر تكثيف جهودها للحد من ظاهرة الهجرة.[4]

كما أصدرت وزارة الداخلية الإسبانية تقريراً بالتعاون مع الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود في سنة 2010 حول الهجرة غير الشرعية هذا التقرير وضع الجزائر على رأس قائمة الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين إلى مختلف السواحل الإسبانية وبالخصوص مدينتي غرناطة و ألميريا القريبين من السواحل الغربية الجزائرية،

---

[1]-مصطفى عبد العزيز مرسي،مرجع سابق،ص109.

[2]-عبد المؤمن المجذوب، "ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية" **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 10، جانفي 2014، ص306

[3]-المرجع نفسه،ص307.

[4]-عمر يحى أحمد، "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي المعاصر الجزائر دراسة حالة" متوفر على الرابط التالي:
http//www.maspolitiques.com/mas/index.php ?option=com.contentyview=article تاريخ التصفح 2015-09-11:

وخلص التقرير إلى أن تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين نحو اسبانيا الذين يأتون من الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى النشاط القوي لعصابات الاتجار بالبشر التي تشتغل بين الجزائر واسبانيا وهذا ما يبين محاولة تحميل الجزائر مسؤولية التهاون في محاربة الهجرة السرية[1].

إذن الهجرة غير الشرعية صارت تمثل أحد العوامل المؤثرة بصفة مباشرة على العلاقات بين الدول الأوروبية والجزائر من خلال تأكيد الدول الأوروبية على مسؤولية الدول المتوسطية والتي من بينها دولة الجزائر في مراقبة الهجرة السرية ومنع وصولها إلى حدود الاتحاد الأوروبي .

إنَّ التركيز على الجزائر باعتبارها مسؤولة عن الإخفاق في الإدارة المحكمة لملف الهجرة غير الشرعية يعد غير منطقي ذلك لأن الجزائر لا يمكنها مجابهة هذه الظاهرة المعقدة بمفردها لأنها ظاهرة تخص الجانبين الجانب الأوروبي والجانب الجزائري لهذا وجب التعاون فيما بين الطرفين للحد من الهجرة غير الشرعية والتقليل من مخاطرها.

[1]- عمر يحى أحمد ، المرجع نفسه.

المبحث الثالث: أثر الهجرة غير الشرعية على مستوياتالأمن في الجزائر

الهجرة غير الشرعية لها أثار وانعكاسات على أمن الأفراد والمجتمع وعلى أمن الدولة ككل هذه الانعكاسات تؤثر سلباً على الدول بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة ويمكن أن نذكر هذه الآثار والانعكاسات فيما يلي:

المطلب الأول: أثر الهجرة غير الشرعية على أمن الأفراد

تعد الهجرة غير الشرعية من التهديدات التي لها علاقة بظاهرة العولمة والتي أصبحت تتميز بالسرعة في الانتقال وبارتباطها بالجريمة المنظمة إذ أنها تهدد الأمن الإنساني للمواطنين الذي يشمل الأمن الصحي والأمن الشخصي والأمن الاقتصادي ، فيما يخص أثرها على الأمن الصحي للمواطنين يمكن القول بأن المهاجرين غير الشرعيين قد يكونون مصدراً لنشر الأوئبة والأمراض المعدية [1]فهم يعيشون بطريقة سرية داخل الجزائر ويتهربون من الرقابة والعلاج الصحي خوفاً من الطرد والترحيل وهذا ما يصعب عملية الكشف المبكر للأمراض المعدية وعلاجها أو الوقاية منها.

إنَّ علاقة الهجرة غير الشرعية بالتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وكذلك المخدرات يساهم في تهديد أمن المواطنين حيث تساهم بنشر الأمراض الخطيرة كمرض نقص المناعة وهذا راجع إلى أن بعض المهاجرين غير الشرعيين يشتغلون في أعمال غير مشروعة تساهم في تفشي هذا النوع من الأمراض .الملاحظ هو ارتباط الهجرة غير الشرعية بتجارة المخدرات وتفشيها وعلاقتها بارتفاع نسب الإدمان على هذه المادَّة لأنه في أغلبالأحيان يلجأ المهاجرون غير الشرعيون إلى الاشتغال في بيع المخدرات أو حتى إدخالها معهم بصفة سرية إلى الدولة.

أماً فيما يخص الأمن الشخصي أو الفردي للمواطنين فالهجرة السرية تعتبر تهديداً للأمن الشخصي وذلك عندما ترتبط بمختلف أشكال العنف المادي التي يرتكبها المهاجرون غير الشرعيين ضد المواطنين وكذلك نظراً للترابط الوثيق بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب إذ يتورط المهاجرون السريون في جرائم خطيرة مرتكبة ضد الأشخاص وهذا راجع إلى القيود التي ترفض عليهم إذ يحرمون من مناصب العمل ومن حقوقهم الإنسانية مما يقوض كرامتهم ويصعب ظروف معيشتهم فيتوجهون تحت تأثير الفقر والتهميش إلى ارتكاب جرائم مثل: السرقة و الاعتداء الجسدي على المواطنين وتوجد دراسات تثبت أن تهميش المهاجرين

[1]-عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص 83.

غير الشرعيين يشكل ثلث الأسباب التي تزيد من ارتكاب الجرائم وأن هناك علاقة بين الذين رفض لجوؤهم وبين ارتفاع معدلات الجريمة.

الهجرة غير الشرعية تمثل تهديداً لأمن المواطنين لأن المهاجرين السريين قد يعمدون إلى القيام بجرائم تعرض أمن الأفراد إلى خطر، مما يصعب عملية إدماجهم في المجتمع، كما تؤثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي للأفراد والمواطنين من خلال تهديد الأمن الوظيفي بسبب تواجد اليد العاملة الرخيصة من العمال المهاجرين غير الشرعيين، بحيث تؤثر على الأمن الاقتصادي للمواطنين سلباً وذلك لأنها تتسبب في ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين كما تخل بآليات سوق العمل وهذا بسبب كثرة العمالة غير الشرعية المتسللة للدولة والتي تسرق وظائف المواطنين وتقيد حقهم في العمل وتشكل نوعاً من الضغط الزائد على المرافق العمومية والخدمات الأساسية مما يعود سلباً على الرفاه المعيشي للمواطن، كما يتورط المهاجرون السريون في جرائم غسيل الأموال التي تؤثر هي الأخرى على اقتصاد البلد.[1]

وهناك مشكلة أخرى وهي عدم الاستقرار في العمل بحيث يمكن أن يعوض المهاجرون العمال المواطنينمما يؤثر سلبا على مستوى معيشتهم ويرفع معدلات الفقر لدى المواطنين إذ يقبل المهاجرون غير الشرعيون العمل بأقل أجر في الوظائف الزراعية أو الصناعية، وبسبب البطالة وعدم الاستقرار في العمل الناتج عن سرقة الوظائف من قبل المهاجرين غير الشرعيين تتأثر قدرة المواطنين على تلبية حاجياتهم الأساسية كما تساهم الهجرة غير الشرعية في خفض معدلات الأجور في الدولة وهذا راجع لكونها عمالة رخيصة مستهدفة من قبل بعض القطاعات المتعلقة بأعمال البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وشروط عمل قاسية.

كما أشرنا سابقاً تساهم الهجرة غير الشرعية في رفع معدلات البطالة وتخفيض مستوى الدخل وتشكل ضغطاً على مستوى المعيشة لدى المواطن.

الهجرة غير الشرعية لها أثر سلبي على الأفراد من الناحية الاقتصادية حيث أن عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين عند قيامها بغسيل الأموال المتحصل عليها من تجارتها غير المشروعة فإنها لا تدفع ضرائب على تلك الأموال المبيضة مما يؤدي إلى حرمان الدولة من الموارد المالية التي يمكن توظيفها في مشاريع عامة وأخرى استثمارية وهذا ما يعود بالسلب على المواطنين، كما يمكن أن يستفيد المهاجرون غير الشرعيون ممن البرامج

[1]-أحمد رشاد سلام، مرجع سابق، ص 242.

الاجتماعية والاقتصادية في إطار ما يسمى بالمساعدات الإنسانية داخل الدولة من دون المساهمة في دفع الضرائب وبرامج الميزانية وهذا ما يؤثر سلباً على المواطنين باعتبارها أنهم يدفعون ضرائب الدولة يذهب جزء منها إلى مساعدة هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين وبالتالي التأثير على الدخل الفردي للمواطنين بطريقة سلبية تؤثر على الناتج الوطني الإجمالي للدولة ،إنَّ تأثير الهجرة غير الشرعية على أمن الأفراد يتركز أساساً في الجانب الاقتصادي والصحي وخطورة الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة على أمن المواطنين[1].

المطلب الثاني: أثر الهجرة غير الشرعية على أمن المجتمع.

الهجرة غير الشرعية لها أثار على المجتمع من خلال تفشي ظاهرة الرشوة وهي الطريقة التي يحاول بها المهاجرون غير الشرعيون الحصول على وثائق إدارية مزورة للبقاء في الدولة وهي كذلك تهدد الأمن الثقافي من خلال خلقها لأقليات ثقافية دخيلة على المجتمعات وتطرح مشكلة التنوع الثقافي داخلها.

إنَّ الهجرة غير الشرعية تشكل تهديداً للمجتمع فهي منتجة لأقليات عرقية وثنية مختلفة عن تلك الموجودة فيه، فتزايد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين يخلق مجتمعات صغيرة تعيش في الظل على تشكل أقليات تطرح فيما بعد على المجتمعات والدول إشكالية الاعتراف بها .

بحيث تعتبر الهجرة غير الشرعية مهدد للثقافة القومية وهذا ما يصعب إدماج المهاجرين لاختلاف هوياتهم و ثقافتهم التي تكون ثقافات جديدة في المجتمع مبنية على أسس عرقية ولغوية ودينية من الصعب الاعتراف بالاختلاف الثقافي الموجودة في هذه الجماعات.[2]

نظراً للأعداد الكبيرة من المهاجرين السريين في الدول والمجتمعات فإن هذا الأمر أصبح يشكل تهديداً لهوية المجتمع بسب تأثيرها على الهوية اللغوية والعرقية والثقافية والدينية للمجتمع من جراء الأنماط الحياتية الجديدة و التناقضات في السلوكيات الاجتماعية مما يخلخل الاستقرار الاجتماعي.[3]

إنَّ معاناة المهاجرين السريين من ظاهرة الاغتراب في المجتمع الجديد بسبب عدم شعورهم بالانتماء والولاء له يتسبب في زعزعة استقرار المجتمع نتيجة للعزلة التي يعاني منها هؤلاء المهاجرين السريين و هذا ما يقود هم إلى الجريمة والانجراف والقيام بأعمال تخريبية.

[1]-أحمد رشاد سلام، مرجع سابق، ص 243.
[2]-رؤوف منصوري، مرجع سابق، ص 135.
[3]-المرجع نفسه، ص 136.

كذلك من بين الآثار التي تهدد أمن المجتمع هو ظهور أحياء عشوائية يعيش فيها المهاجرون غير الشرعيون بصفة غير قانونية هذه الأحياء تنعدم فيها الخدمات الضرورية وتنتشر فيها الآفات الاجتماعية كالسرقة و المخدرات .....إلخ.[1]

- انتشار عادات غريبة على المجتمع وأعمال الشعوذة خاصة من طرف المهاجرين الأفارقة الذين يقومون ببيع الأعشاب والعقاقير الخاصة بالشعوذة وأعمال السحر، وهذا ما يساهم في التأثير بطريقة سلبية على المجتمع.

- تؤدي الهجرة عموماً إلى التغيير في التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهجر والمنشأ كنتيجة لما يسمى الانتقاء الهجري *Immigration Choisie* حيث يترتبعلى الهجرة انتقال العناصر الشابة من المجتمع إلى دول المهجر مما يؤثر على التركيبة الاجتماعية للمجتمع .[2]

- إنَّ التعامل مع المهاجر بنظام مختلف عما يتم التعامل به المواطن ينتج عنه الشعور بالاضطهاد نتيجة للتفرقة في المعاملة بغض النظر عن إذا كان المهاجر مؤهل وذو كفاءة أم لا.

- إنَّ الأثر الاجتماعي للهجرة غير الشرعية باعتبارها تؤثر على النسيج الاجتماعي للمجتمع ومن ثم تأثيرها على تكوينه حيث ينتج عن ذلك تفشي ثقافة اللا شرعية والخروج عن القانون وبالتالي كثرة الجرائم والآفات الاجتماعية، هذا وقد أشار تقرير للأمم المتحدة إلى أن أموال عصابات تهريب المهاجرين وعصابات الجريمة المنظمة وتجارتها من مخدرات وسلاح تتجه نحو أضعاف الشباب (عقله وبدنه وصحته) لما في ذلك من مساعدة على الانحطاط والانهيار الأخلاقي في المجتمع وما يترتب عليه من انخفاض للقدرة الإنتاجية والاقتصادية و ما يتبعه من تفكك اجتماعي.[3]

كما تتأثر الناحية الاجتماعية لما تمارسه تلك الجماعات من تحكم في المنظمات الاجتماعية الرسمية وغير الحكومية عن طريق التدخل بطرق غير شرعية (رشوة، تقديم مساعدات، تسهيلات) بغرض إرساء أفكارها وتجنيد ضعاف النفوس القائمين على أمر تلك المنظمات لتنفيذ أغراضها

[1]-عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص 83.
[2]-أحمد رشاد سلام، مرجع سابق، ص 246.
[3]-المرجع نفسه، ص 248.

إنَّ الجماعات المنظمة القائمة على التهجير غير الشرعي للمواطنين تهدد النسيج الاجتماعي للدولة وتمثل خطراً حتى على الأشخاص الذي كانوا هدفاً للهجرة من خلال فقدانهم لحقوقهم الاجتماعية.[1]

تتأثر الهوية الوطنية بالهجرة غير الشرعية بسبب، المهاجرين غير الشرعيين الذين يتم إدماجهم داخل مجتمعات المقصد بحيث يخلقون إشكالية الانتماء في الدولة بحيث يرى باري بوزان": أن الهوية تهددها أمواج المهاجرين والتي تهدد أيضاً الخصوصية الثقافية للدول وتشكل خطراً على أمن دول المركز إذ تهدد هويتها الحضارية".

وهذا ما يفسر أثر الهجرة على أمن المجتمعات بحيث تخلف العديد من الانعكاسات السلبية وهذا ما يؤثر بدوره على المجتمع بطريقة سلبية.

المطلب الثالث:أثر الهجرة غير الشرعية على أمن الدولة.

الهجرة غير الشرعية لها انعكاسات على الدولة سواء كانت الدولة مستقبلة أو بلد عبور ولكن يختلف التأثير بشكل متفاوت فهي تؤثر على الأمن الوطني داخل هذه الدول وذلك لارتباطها بجرائم أخرى مثل: تهريب المهاجرين، المخدرات، الإرهاب ونظراً لطابعها الدولي نتيجة للعولمة وسرعة وسائل النقل فإنها أصبحت تهدد الأمن في العديد من الدول، ومن بينها الجزائر .

إنَّ ارتباط الهجرة غير الشرعية بظواهر أمنية خطيرة على غرار الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين وتجارة المخدرات جعل من الهجرة السرية خطراً أمنيا يهدد استقرار الدولة بحيث نتيجة لانعدام الأمن النسبي لها جعلها مناخاً جيداً تنشط فيه شبكات الجريمة وتهريب المهاجرين والمخدرات بالإضافة إلى شساعة الحدود البرية والبحرية وعدم قدرة الدولة على ضبط حدودها بسبب عدم حيازتها للإمكانيات المادية والتكنولوجية المتطورة التي تمكنها من الحد هذه الظاهرة .[2]

الهجرة غير الشرعية لها علاقة بالأمن فهي تعتبر تهديداً لأمن الدولة وذلك لأنها مرتبطة بمفهوم الخطر وتزايد نسبة الجريمة عند المهاجرين غير الشرعيين من خلال تورطهم في ارتكاب سلوكات إجرامية ضمن العصابات التي يكونها الناشطون فيها [3] ويبرز التأثير السلبي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال ما يلي:

[1]-أحمد رشاد السلام ،المرجع نفسه، ص 249.

[2]- عبدالله سعود السراني،مرجع سابق، ص 115.

[3]-المكان نفسه.

- العلاقة الموجودة بين الإرهاب والشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين غير الشرعيين، حيث أنه هناك تواطئ فيما بين الإرهابيين والمهربين في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن وكذا استخدام المهاجرين غير الشرعيين في نشاطات إرهابية تهدد الأمن والاستقرار.

- إن للهجرة غير الشرعية مجموعة من الآثار الاجتماعية التي تظهر على مستوى الدولة وذلك نتيجة للأعداد الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين ونتيجة للتنوع الإثني المختلف عن ذلك الموجود في الدولة فأفواج المهاجرين غير الشرعيين هم من عرقيات وديانات مختلفة قد تسبب مشكلات الهوية الثقافية وتراجع في القيم والمبادئ الأصلية للدولة إذ أن الهجرة غير الشرعية الفردي أو على مستوى الدولة.

- يمكن اعتبارها أيضاً تهديداً للأمن الوطني من خلال إمكانية زرع عناصر وعملاء وسط المهاجرين منتسبة إلى خلايا إرهابيا زعزعة الاستقرار الأمني بإحداث مشكلات أمنية.[1]

كما أن الهجرة غير الشرعية تكبد الدولة أعباء مادية كبيرة لملاحقة واحتجاز وتسفير المخالفين وإرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية وهذا ما يؤثر على الجانب الاقتصادي.

إنَّ المهاجرين غير الشرعيين الذين ينشطون في المجال الاقتصادي ويعملون بصفة غير شرعية يساهمون في خفض أجور العمل بصفة كبيرة والزيادة في نسب البطالة .بمعدلات مرتفعة نتيجة لقبولهم العمل في شتى المجالات وبأجور منخفضة.

كما أن العبء الاقتصادي الذي تتحمله الدولة الجزائرية من جراء العدد المتزايد للمهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون الجزائر للوصول إلى الدول الأوروبية يشكل تحدياً اقتصادياً تسعى الدولة جاهدة إلى مجابهته، فرغم أنَّالمهاجرين غير الشرعيين يساهمون في الغالب في توفير أيدي عاملة رخيصة، إلاَّ أن ذلك في حد ذاته قد يشكل خللاً في سوق العمل فهذه العمالة الوافدة تشكل منافساً للأيدي العاملة المحلية.

كما أن المهاجرين غير الشرعيين يؤثرون على الأمن من خلال الإخلال بالنواحي الأمنية عن طريق ارتكابجرائم متعددة مع العلم بأن هؤلاء المهاجرين غير مسجلين ولا يحملون بطاقات إثبات الشخصية مما يصعب اكتشاف الأجهزة الأمنية لهم.[2]

[1]-أحمد رشاد سلام، مرجع سابق، ص 250.

[2]-أحمد رشاد سلام، مرجع سابق، ص 252.

إنَّ تنامي ظاهرة الهجرة السرية وعلاقتها بمختلف الأعمال الإجرامية مثل النصب والاحتيال والسرقة وتزوير الوثائق والأموال.....إلخ يشكل خطراً حقيقياً على الأمن والنظام العموميات للدولة.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن للهجرة غير الشرعية تداعيات على أمن واستقرار الجزائر يمكن تلخيصها فيما يلي:

الهجرة غير الشرعية تعمل على زعزعة الاستقرار الوطني خاصة وأنها ينتج عنها الفساد المالي والأخلاقي والصحي بالإضافة إلى الأمراض الخطيرة كالإيدز حيث تشير الإحصائيات إلى انتشار المرض في الصحراء الجزائرية أين يقيم المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين.

وتشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية خطراً على الأمن الوطني الجزائري على مختلف مستوياته من خلال ارتباطها بشبكات التهريب والجرائم المنظمة كالتزوير وتهريب المخدرات، و يتأثر الجانب الاقتصادي والاجتماعي من الظاهرة بارتفاع نسب البطالة ومزاحمة اليد العاملة الأجنبية المتسربة لليد العاملة الوطنية.

كما تؤثر على استقرار الأمني للجزائر بحيث في كثير من الأحيان ترتبط شبكات تهريب المهاجرين بالجماعات الإرهابية التي تعتمد على نقل خلاياها وتمرير أنشطتها عبر قوافل الهجرة السرية وكثيراً ما يقوم المهاجرون غير الشرعيون بأعمال إجرامية تمس استقرار الجزائر كجرائم التهريب وتبييض الأموال وتهريب المخدرات.

إنَّ الجزائر باعتبارها منطقة عبور فإن هذا يؤثر على علاقتها الخارجية خاصة مع الدول المستقبلة لهذه العناصر المهاجرة بصفة غير شرعية والمتمثلة أساساً في دول شمال المتوسط الواقعة جنوب القارة الأوروبية[1] وتحديداً الدول الأوروبية.

نستنتج أنَّ انعكاسات الهجرة غير الشرعية وأثرها على مستويات الأمن كثيرة ولا يمكن إحصاؤها ولهذا وجب العمل على مكافحة هذه الظاهرة من أجل التقليل من أثارها ومخاطرها.

[1]-محمد غربي، مرجع سابق، ص 55.

كخلاصة لهذا الفصل الذي حاولنا من خلاله تفصيل كل ما يتعلق بتأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن في الجزائر، حيث جاء في المبحث الأول تفسير للإطار العام لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر وذلك بتوضيح أسبابها وأنماطها ومنافذ العبور التي يلجأ إليها المهاجرون السريون وكذا الجانب المتعلق بتهريب المهاجرين في الجزائر.

كما أوضحنا في المبحث الثاني مدى أهمية الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الأوروبية من خلال التطرق إلى التطور التاريخي للهجرة نحو أوروبا وإلى هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو الجزائركبلد عبور إلى أوروبا وإلى انعكاسات الهجرة على مسار العلاقات الجزائرية الأوروبية.

وتطرقنا إلى تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الجزائري بحيث أنها تؤثر على مستويات الأمن من مختلف النواحي، الناحية الاقتصادية و الصحية وحتى الأمنية وهذا راجع لكونها ظاهرة خطيرة تشكل تحدِّياً أمنياً وجب مكافحتها للحد من أثارها السلبية على الأمن في الجزائر.

الفصل الثالث
المقاربة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

تعتمد الجزائر في إطار مكافحتها للهجرة غير الشرعية على مقاربة متعددة الأبعاد من خلال اعتماد مجموعة من الإجراءات الأمنية والقانونية والاقتصادية للتعامل مع هذه الظاهرة.

كما أن الجزائر اعتمدت على سياسة التعاون والتنسيق مع الدول الأوروبية في اطار العلاقات الأورومتوسطية سعيا منها إلى تكثيف الجهود للتصدي لها وذلك ضمن مسار برشلونة الذي يتضمن الشراكة الجزائرية الأوروبية والتعاون في إطار مجموعة05+05 وسياسة الجوار الأوروبية.

إن مجابهة تهديد الهجرة غير الشرعية يتطلب تعاونا على المستوى الدولي وعلى المستوى العربي وحتى على المستوى الإفريقي، وذلك بوضع خطط واستراتيجيات واتخاذإجراءات للحد منها والتقليل من أثارها وانعكاساتها السلبية .

المبحث الأول:استراتيجيات التصدي للهجرة غير الشرعية

وضعت الدولة الجزائرية مجموعة من الاستراتيجيات للحد من الهجرة غير الشرعية تتمحور حول ثلاث عناصر رئيسيةأمنية إستراتيجية قانونية إستراتيجية اقتصادية.

المطلب الأول:إستراتيجية أمنية

إن الأضرار التي تسببها الهجرة السرية بدأت تشكل انشغالاً ذو أهمية بالغة وخاصة لمصالح الأمن، كذلك شساعة مساحة الجزائر وطول الحدود البرية والبحرية فرضت على الجزائر تعزير المراقبة على حدودها حيث أو كلت لعدَّة وحدات مهام أمنية بتنظيم العبور وحماية الحدود من بين هذه الوحدات الأمنية نذكر ما يلي:

مجموعة حراس الحدود(GGF):

هي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة و إفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين أو المهاجرين غير الشرعيين، وتمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الأشخاص من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية.[1]

حراس السواحل:

هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساساً بحراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية، حيث أصبح من الصعب اختراف السواحل الجزائرية والإفلات من المراقبة بإفشال محاولات عديدة بالقبض على زوارق وعلى متنها مهاجرين غير شرعيين، كما تقوم بمهام الإنقاذ واكتشاف العديد من الجثث الطافية في البحر أو من يتم إنقاذهم بعد اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر.

[1]-فتيحة كركوش، مرجع سابق، ص 55.

مصالح شرطة الحدود:

مصالح شرطة الحدود دور هام في مراقبة الحدود الجزائرية البرية البحرية والجوية والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود وهي مكلفة أساساً بالمهام التالية:

1- مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود.

2- مكافحة الآفات الإجتماعية كالهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب.

3- مراقبة وثائق السفر وكشف كل الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار.

4- ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة.[1]

كما تتكفل بالأجانب وتقوم بالإجراءات بمجرد صدور قرار إبعادهم وذلك بالتنسيق مع مصالح الشرطة كما تقوم بالتعرفعلى المتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين، ونظراً لتأزم الوضع وتوافد الكثير من الأجانب إلى الجزائر أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية *OCLCTC*وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق ومن مهامه:

1- مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية.

2- مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني

3- مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية .

4- مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.

5- وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.

كما أنشأت الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية *BRIC* و التي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية وذلك عبر:

[1]-الأخضر عمر الدهيمي، مرجع سابق، ص18.

1- التعرف والبحث والتوقيف والمتابعة بمقتضى القانون لأفراد الشبكات الموزعة والناقلة للمهاجرين غير الشرعيين

2- البحث والتعرف والتوقيف لأفراد مزوري وثائق السفر الموجهة للمهاجرين غير الشرعيين.

3- البحث والتعرف والتوقيف للأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية.

4- تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي للتراب الوطني.[1]

5- تسجيل وتتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة غير الشرعية.

6- المساهمة في تطبيق إجراءات ردعية ضد الأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية في الجزائر (إماً بالطرد أو الترحيل).

إن هذه الوحدات الأمنية تساهم في تطبيق الإستراتيجية الأمنية الرامية إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية، كما تسعى الدولة الجزائرية إلى التنسيق بين الأجهزة الأمنية(حرس الحدود، الجمارك، الشرطة)باعتبار أن التعاون بين هذه الهيئات يسهم بشكل رئيسي في الحد من ظاهرة التسلل وتهريب المهاجرين السريين.

كما تكثف الدولة من جهودها لتطوير الوسائل التكنولوجية المستخدمة في إصدار جوازات ووثائق السفر على نحو يجعلها مستوفية لأقصى ما يمكن من عناصر الحماية ضد التزوير.

تزويد المراكز الحدودية بالتقنيات الحديثة وأجهزة الاتصال المتطورة بما يساعد في تدعيم التنسيق بين المراكز المنتشرة على طول حدود الدولة بما يكفل عمليات التسلل والهجرة غير الشرعية.

إقامة مراكز انتظار للمهاجرين غير الشرعيين تحت رقابة الأجهزة الأمنية وفي هذا الصدد فقد قامت الحكومة الجزائرية بتخصيص56 مركز لاستقبال المهاجرين غير الشرعييينيمكثون بها إلى حين ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية في إطار وضع إجراءات ترحيل الرعايا المقيمين بصفة غير بالاتفاق مع سلطات بلدانهم.[2]

---

[1]-الأخضر عمر الدهيمي، مرجع سابق، ص19.

[2]-عثمان لحياني،" **الجزائر تحذر من استمرار الهجرة غير الشرعية**" متوفر على الرابط:

mlhttp//www.Alarabiya.net /ar /north africa/Algeria/2015/04/ 02ht (2015-09-15 (تاريخ التصفح:

كما تسعى الدولة الجزائرية جاهدة إلى الكشف عن ممرات الدخول والخروج المستعملة من قبل المهاجرين غير الشرعيين والتعرف على الجماعات المختصة بالتهريب من خلال جمع المعلومات وتقصي الحقائق في أماكن تجمع المهاجرين ونقاط التقائهم لكشف شبكات التهريب، كما تقوم بدوريات مستمرة على محيط المطارات والموانئ وعلى الموانئ وعلى طول الحدود البرية لاستشعار أي حركة مشبوهة للمرور، المراقبة الدائمة والمستمرة بصفة آلية ونظامية للحدود البرية والبحرية، تكثيف المراقبة المستمرة للمهاجرين ومضاعفة الحواجز الأمنية عبر الطرق البرية خاصة في ولايات الجنوب الجزائري.[1]

إن الإستراتيجيةالأمنية للجزائر في محاربة الهجرة غير الشرعية تساعد على الحد من هذه الظاهرة لكن بالرغم من كل المجهودات الأمنية إلاَّ أنها لازالت مستمرة، وهذا ما استوجب تبني العديد من الخطط والآليات للتصدي لها.

المطلب الثاني: إستراتيجية قانونية.

عملت الجزائر على اعتماد تشريعات وقوانين تجرم الهجرة غير الشرعية وتشدد العقوبات بشأن مرتكبيها أهمها (القانون رقم 09-01المتضمن تعديل قانون العقوبات المؤرخ في 25فيفري 2009م) بنص المادة 175مكر01 الذي جاء تحت عنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني.[2]

جاء في مضمون المادَّة مايلي:" دون الأخلاق بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر أو بإحدى العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحال هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أية وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإيقليم عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود".[3]

[1]-الأخضر عمر الدهيمي، مرجع سابق، ص20.

[2]-عبد المالك صايش،"مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات"،**المجلة الأكاديمية للبحثالقانوني**، جامعةعبد الرحمان ميرة بجاية،عدد01،2011،ص12

[3]-عبد المالك صايش، المرجع نفسه، ص13

إن المشرع الجزائري جرم المغادرة غير الشرعية للتراب الوطني أياً كانت الطريقة المستعملة في ذلك بر أو بحر أو جو وأياً كانت الوسيلة الاحتيالية المستعملة تزوير الوثائق الرسمية أو عدم القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة، في هذا الإطار لقد وضع المشرع الجزائري فعل الهجرة غير الشرعية في مصاف الجنح وأفرد له نوعين من العقوبات أحدهما بدني وهو الحبس من شهرين إلى ستة أشهر والثانية مالية وهي الغرامة من عشرين ألف إلى ستون ألف دج والملاحظ أن مرد هذا التجريم هو القضاء على هذه الآفة بمحاولة إخافة المقبلين على الهجرة غير الشرعية عن طريق العقوبات، وفيما يخص العقوبات المالية فيمكن أن يحكم بها إضافة إلى النطق بالعقوبة البدنية أو أن يتم النطق بها منفردة ويلاحظ أنها جاءت متلائمة مع المبالغ التي تكلف المهاجر السري سواء لتزوير الوثائق أو لحجز مكان في القارب المعد لاجتياز الحدود.[1]

كما نص المشرع الجزائري على تجريم تهريب المهاجرين بنص المواد 303 مكرر30 إلى غاية 303 مكرر 41 من نفس القانون حيث أعطى تعريف لتهريب المهاجرين وقال بأنه القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو مجموعة من الأشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى.

كما نص على عقوبة تهريب المهاجرين والتي قدرها الحبس لمدَّة تتراوح مابين 03سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تقدر بـــ300000دج إلى 500000دج وجعل هذه العقوبة خاضعة لظروف التشديد إذا كان بين الأشخاص المهربين قاصر أو تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له أو معاملتهم معاملة لا إنسانية أو مهنية وذلك بعقوبة05سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 500000دج إلى 1000000دج، حسب المادة303 مكرر 31

أماً المادَّة 303 مكرر 32 فجاءت بظروف أخرى مشددة لكنها لا تتعلق بالمهاجر و إنما تتعلق بالمهرب وجاءت بأربعة حالات ترتفع فيها العقوبة إلى السجن من عشرة إلى عشرون سنة وغرامة من مليون إلى مليونين دينار وهذه الحالات هي:

[1]-عبد المالك صايش،المرجع نفسه، ص 14.

- إذا سهلت وظيفة الفاعل ارتكاب الجريمة ، كأن يكون الفاعل يشتغل في سلك حرس الحدود أو الجمارك أو ربان طائرة أو باخرة وغير ذلك من الوظائف .

- إذا ارتكبت الجريمة من طرف أكثر من شخص من دون أن يكون بينهم اتفاق مسبق حول ارتكاب الجريمة.

- إذا ارتكبت الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعماله.

- إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة أي أن يكون الفعل مبرمجاً من طرف شخصين أو أكثر مع وجود اتفاق مسبق للإتيان بهذا السلوك الإجرامي ونوع من التنظيم يسمح بتوزيع المهام بشكل محدد ما بين الأعضاء.[1]

ويلاحظ أن المشرع ميز بين الجريمة لمّاً يتعدد فيها الأشخاص من دون وجود طابع التنظيم بينهم وحالة أن تتم الجريمة من طرف جماعة منظمة ونتساءل عن هدف وأهمية هذا التمييز ما دام أنه قد سَّوى بينهما في العقوبة مع أن حالة ارتكاب الجريمة من طرف جماعة منظمة تكون أشد خطورة من الحالة الأولى وأن نشاطها يتميز بالاستمرارية والتنظيم، وعادة ما يرافق نشاطها الظروف المشددة الأخرى التي أشار إليها المشرع كحمل السلاح أو التهديد باستعماله وتعريض حياة المهاجرين للخطر والمعاملة الإنسانية والمهنية كسلب الأموال أو اغتصاب النساء ورميهم في البحر، وهذه الشبكات هي التي جاء بها البرتوكول الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والذي سمي ببرتوكول مكافحة تهريب المهاجرين السريين عن طريق البر والبحر والجو*[2] والذي يلزم الدول الأطراف فيه حسب المادة 06 منه على ضرورة تجريم فعل تدبير الدخول للأجانب إلى أقاليم دول أخرى وتسهيله.

وحسب المادَّة 303 مكرر 36 فإن المشرع جعل الإعفاء من العقوبة لصالح من يبلغ السلطات الإدارية أو القضائية عن جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها أو الشروع فيها، وتخفض العقوبة إلى النصف إذا تم

[1] -عبد المالك صايش، المرجع نفسه، ص 19.

* -اعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2000 ودخل حيز التنفيذ في جانفي 2004 وصادقت عليه 137 دولة من بينها الجزائر.

الإبلاغ بعد إنتهاء تنفيذ الجريمة أو الشروع فيها، وقبل تحريك الدعوى العمومية، أو إذا أمكن بعد تحريك الدعوى العمومية من إيقاف الفاعل الأصلي أو الشركاء في نفس الجريمة.[1]

في الأخير نصل إلى الأحكام التي جاء بها القانون 01/09 والمتعلقة بجريمة الهجرة غير الشرعية وبتهريب المهاجرين، تعبر فعلاً عن النية الصادقة للجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية في وقت بلغت فيه سيول المهاجرين أوجها و الأصوات أصبحت تنادي من هنا وهناك بضرورة تدخل الدولة لإنقاذ آلاف الشباب الذين يموتون غرقاً في سبيل الوصول إلى الضفة الأخرى للمتوسط، لكن ربما يجب أن نفهم من خلال الأحكام التي تضمنها هذا القانون أن هناك تغير في قناعات الجزائر التي لطالما أعطت أبعاداً اقتصادية واجتماعية وإنسانية للهجرة، وعليهيمكن أن نعتبر هذا القانون بمثابة إستراتيجية قانونية معقولة ومدروسة لمكافحة الهجرة السرية كنتيجة لتزايد إقبال الجزائريين على الهجرة بطرق سرية.

إن نجاعة هذه الإستراتيجية وفعاليتها تمكن في مدى التطبيق السليم لقانون العقوبات والذي غايته الأساسية هو منع الجريمة الهجرة غير الشرعية والحد من تدفقات المهاجرين سواءً الجزائريين أو المهاجرون الأفارقة الذين يسعون إلى الوصول إلى أوروبا.

إن تجريم الهجرة غير الشرعية يعد في مصلحة الجزائر بعدما باتت تشكله من تهديد للأمن الجزائري بسبب ارتباطهابالجريمةالمنظمة عبر الحدودية سيما من ساحل الإفريقي، فقد صرح وزير الداخلية والجماعاتالمحلية الأسبق نور الدين

يزيد زرهوني:" كان من الحتمي لنا تكييف ترسانتنا القانونية مع المعطيات الجديدة في مجال الأمن والتي شهدتتطوراً منذ أعداد القوانين المتصلة بدخول الأجانب إلى بلدنا خاصة مع تفاقم الجريمة المنظمة عبر الوطنية وظاهرة الإرهاب، ضمن الأجدى ومن الضروري لنا تجريم الهجرة غير الشرعية".[2]

من خلال هذا التصريح يتضح لنا أن الجزائر اعتمدت على الإجراءات التشريعية كآلية للتصدي للهجرة غير الشرعية لكونها تشكل خطراً على الأمن في الجزائر.

---

[1]-محمد زغو،" **المعالجة القانونية لظاهرة الهجرة غير القانونية في الجزائر**".متوفر على الرابط
http//www.elfth.4 alg. com/2011/10/29 html, (تاريخ التصفح2015-09-22)

[2]-سمير قط، مرجع سابق، ص14.

المطلب الثالث: إستراتيجية اقتصادية.

تبنت الجزائر إستراتيجية اقتصادية في إطار مكافحتها للهجرة غير الشرعية باعتبارها أن العامل الاقتصادي يشكل أبرز أسباب الهجرة نحو الخارج وخصوصاً البطالة وعدم الحصول على العمل وبالتالي إختيار الهجرة غير الشرعية كحل للهروب من الوضع الاقتصادي المزري وإيجاد فرص عمل في الخارج لتحقيق متطلبات الحياة.

سعت الجزائر لمكافحة البطالة من خلال توفير مناصب تشغل على أساس العقود للشباب وكذا أجهزة تشغيل تقوم بتنمية ودعم التشغيل الذاتي.

فيما يخص أجهزة التشغيلالقائمة على أساس العقود فإنها تعمل على توفير مناصب الشغل للشباب العاطل عن العمل والشباب طالبي العمل لأول مرَّة.

01-الوكالة الوطنية للتشغيل *ANEM*:

هذه الوكالة تقوم بمعرفة وضعية سوق العمل (الطلب والعرض) للوصول إلى أفضل تكامل بين الآليتين كما أنها تلعب دوراً استشارياً من حيث التشغيل والتأهيل وبالتالي: فإنها تشارك في العملية الحقيقية لخلق الوظائف بمعنى التسويق في مجال التشغيل.[1]

02-دعم ترقية الشغل المأجور:

عن طريق تسهيل الاستفادة من مناصب عمل دائمة للشباب طالبي العمل لأول مرَّة المسجلينلدى الوكالة الوطنية للتشغيل بإدماجهم في القطاع العمومي والخاص، حيث تتولى الوكالة الوطنية للتشغيلبالاتصال مع مديريات التشغيل الولائية لضمان تسيير ومتابعة وترقية ومراقبة هذا الجهاز ويتضمن هذا الجهاز ثلاث عقود للإدماج .

- عقود إدماج حاملي الشهادات *(CID)* موجهة لخريجي التعليمالعالي (الطور القصير والطور الطويل المدى) وكذلك التقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

[1]-رشيد ساعد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، (مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية)، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص99.

– عقود الإدماج المهني (CIP) موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرَّة خرجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني.

– عقود تكوين ادماج*(CFI)*موجهة لطالبي الشغل بدون تكون و لا تأهيل يتم تشغيلهم في ورشات الأشغال المختلفة التي تبادر بها الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط أو لدى حرفيين معلمين لمتابعة التكوين.

03- برنامج عقود ما قبل التشغيل:

نتيجة لتزايد خريجي الجامعات وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية والاقتصادية وللحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل موجهة للعاطلين عن العمل من حاملي الشهادات الجامعية.[1]

أماً فيما يخص أجهزة التشغيل القائمة على أساس تنمية ودعم التشغيل الذاتي فإنها تعمل على إنشاء مؤسسات ومشاريع فردية وجماعية قادرة على البقاء والاستمرارية من جهة، وعلى رفع المردودية لمختلف عوامل الإنتاج من جهة أخرى كما تساهم في خلق مناصب شغل للعديد من الشباب وبالتالي مكافحة البطالة ولعلً أهم جهاز هو الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *ANSEJ*والتي تعمل على تقديم إعانات يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب بنسب فوائد مخفضة للذين يسعون إلى خلق مشاريع استثمارية تساهم في تشغيل اليد العاملة، كما تقوم هذه الوكالة بمتابعة الإستثمار التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الإستثمار وكذا تشجيع كل شكل أخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية وإحداث الأنشطة الإقتصاديةو توسيعها.[2]

هناك أيضاً الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وهو جهاز موجه للبطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30و50سنة، يعمل هذا الصندوق على تدعيم الإتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية وإعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونياً من أداءات التأمين عن البطالة ويساهم الصندوق في إطار مهامه

[1]–مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية**، (ط01)، عمان: دار حامد للنشر و التوزيع، 2008، ص 285.
[2]–مدني بن شهرة، المرجع نفسه، ص 290.

وبالإتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني للترقية والتشغيل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين وتقديم مساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل.[1]

كما يوجد أيضاً الوكالة الوطنية لتطوير الاستثماراتANDI وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقني وتعتبر أداة أساسية للتعريف بفرص الإستثمار القائمة وتشجيع الشباب من أجل الإستثمار وذلك عن طريق الخدمات والمزايا الضريبية و التي تقدمها والتي تنعكس إيجابياً على إحداث مناصب شغل.

إن توفير مناصب شغل للشباب العاطل عن العمل يساهم في محاربة البطالة التي تعد سبباً رئيسياً للهجرة غير الشرعية، ومن جانب أخر نجد أن الدولة الجزائرية بذلت مجهودات كبيرة من أجل تحقيق التنمية التي تساعد على تحسين الظروف المعيشية وبالتالي التقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالجزائر قامت بإصلاحات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث شكلت برامج التنمية المختلفة والتي كلفت 207 مليار دولار عوامل مهمة لإحداث النمو الاقتصادي، فعلى مدى الفترة الممتدة بين 1999و 2007 تطور الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي متوسط قدره 04% إن اهتمام الدولة بالقطاع الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي وتفعيل البرامج التنموية الشاملة ساهم في محاربة الهجرة السرية.[2]

في إطار التنمية الإجتماعية وضعت الحكومة إستراتيجية وطنية لمكافحة الأمية والحد من الفوارق الجهوية ومحاربة الفقر والتهميش وتطوير القطاع الصحي وتقوية الرعاية الصحية، كما عملت الدولة على الارتقاء بظروف الفقراء المعيشية عن طريق تطوير البنية التحتية في البيئة التي يعيشون فيها.

إن تبني الجزائر لإستراتيجية اقتصادية قائمة أساساً على التنمية يعتبر توجهاً اتبعته للتصدي للهجرة غير الشرعية وهذا ما أكده الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية السيد عبد القادر مساهل بأن الأولوية في البحث عن حل للهجرة يجب أن يعطي للتنمية التي تعد مركز الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة سواء الشرعية منها أو غير الشرعية.[3]

---

[1]–مدني بن شهرة، المرجع نفسه، ص 294.

[2]–محمد المهدي شنين، عصام بن شيخ، "**دراسة حول الآليات الإفريقية للتقسيم من قبل النظراء**": متوفر على الرابط:
http :// bohothe , blogspot. com/2010/04/blog-post 8316 html(2015-10-01)

[3]– بوعلام غمراسة:" **الجزائر تدعو أوروبا إلى مقاربة واقعية وإنسانية لملف الهجرة**": متوفر على الرابط التالي
http//www.awsat.com/details,asp ?section=48article=5216708,issueno=11144 (2015- 10-09).

إن عملية التنمية تساهم في التغيير الهادف و الشامل لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أجل الزيادة في معدلات النمو لضمان تلبية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية التي تساهم في تحسين الظروف المعيشية وبالتالي بقاء الأفراد في بلدانهم الأصلية وعدم التفكير في الهجرة غير الشرعية، من هنا تتضح أهمية الإستراتيجية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في سبيل مكافحتها للهجرة السرية.

المبحث الثاني: التعاون الأورو متوسطي كآلية للتصدي للهجرة غير الشرعية.

إن الهجرة غير الشرعية ظاهرة خطيرة تهدد الأمن والاستقرار في الدول سواءاً المصدرة أو المستقبلة وأمام التحديات الكبيرة التي تشكلها كان لابد من التعاون في المجال الأورومتوسطي لإيجاد حلول للحد منها باعتبارها مشكلة مشتركة تمس الدولة الأوروبية والدول المتوسطية التي تعد الجزائر واحدة منها.

المطلب الأول: التعاون في إطار مسار برشلونة.

انبثق ميثاق برشلونة من الاجتماع الذي انعقد باسبانيا بمدينة برشلونة في 27و28 نوفمبر 1995 شاركت فيه 27 دولة من بينها 15 دولة المكونة للإتحاد الأوروبي و 08 دول عربية(تونس، المغرب، الجزائر، مصر، سوريا، الأردن، لبنان، السلطة الفلسطينية)04 دول متوسطية غير عربية(إسرائيل، تركيا،قبرص، مالطا).[1]

إن صيغة ميثاق برشلونة مثلث اقترابا شاملاً لقضايا منطقة البحر الأبيض المتوسط بأبعاده المختلفة وقد صنف الإعلان هذه الأبعاد وفق منظور الأمني السياسي، المحور الاقتصادي والمالي، و أخيراً المحور الاجتماعي والثقافي الذي حمل عنوان الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية تنمية الموارد البشرية والتشجيع على التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية.

إن أهم النقاط الواردة في الفقرة التمهيدية لهذا المحور هو تنظيم حركات الهجرة التي أصبحت تشكل تهديداً أمنياً لأوروبا، إذ ميز المشاركون في هذا الميثاق بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية وقد مثلت الهجرة الشرعية في سنوات التسعينات القادمة من بلدان الشراكة المتوسطية ما بين 8% إلى 10% فقط من إجمالي الهجرة المتجهة إلى بلدان الاتحاد في حين مثلت الهجرة غير النظامية غالبية التدفقات ، وبالرغم من اعتراف الأعضاء في بيان برشلونة بالدور المهم الذي تؤديه الهجرة في علاقاتهم إلاَّ أنهم أضافوا أنه من الضروري التعاون من أجل تخفيف ضغوط الهجرة من خلال برامج التكوين المهني والمساعدات المالية خاصة عبر برامج ميدا كأهم برامج للدعم المالي الأوروبي لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط[2]

[1]- علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص202.
[2]-عبد المالك صايش، **التعاون الاورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**،مرجع سابق،72 .

ففي الفترة مابين (1995-1999) خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 4,685 مليارأورو، وفي الفترة (2000- 2006) قدر الغلاف المالي المخصص له بـــ 5360 مليار أورو وهذا من أجل خلق فرص العمل للتخفيف من حدة البطالة الدافعة للهجرة[1].

أماً فيما يخص حماية حقوق المهاجرين المقيمين بأوروبا فيجب أن يعاملوا معاملة مساواة مع المواطنين الأوروبيين وفي محاولته لإدماجهم ضمن المجتمع الأوروبي فإنالإتحاد يتعهد بمحاربة كافة السياسات التمييزية وإيجاد فرص حياة تكون متساوية مع المواطنين خاصة في مجال العمل والأجر والصحة والتعليم، كما يشجع هذا الجانب المبادلات البشرية الخاصة بالموظفين والعلماء والجامعيين بتبسيط الإجراءات الإدارية وإلغاء ما هو ضروري.

إن الإشارة الصريحة للهجرة في وثيقة برشلونة جاءت في الجزء الأخير المتعلق بالشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية و الإنسانية حيث نصت على أنها تعترف بأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم وعلى أنهم يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج تساعد على خلق فرص للعمل، كما تتعهد الدول الحاضرة بحماية مجمل الحقوق المعترف بها في ظل التشريعات الحالية للمهاجرين المقيمين قانوناً على أراضيهم وفي مجال الهجرة غير الشرعية يقررون زيادة التعاون فيما بينهم بالوعي الخاص عن مسؤوليتهم في إعادة قبول المهاجرين، فقد وافق المشاركون على تبني خطوات وإجراءات عن طريق الاتفاقيات والترتيبات الثنائية لإعادة قبول المواطنين الذين هم في وضع غير شرعي.

إن أهم ما أشارت إليه الوثيقة هو أنه سيتم عقد اجتماعات دورية للوصول إلى مقترحات تتعلق بمحاربة الجريمة المنظمة عبر الوظيفة وتنسيق الجهود لإيجاد لحل المشاكل المتعلقة بهذه الظاهرة كما أشار إليها الملحق الخاص بالوثيقة المنبثقة عن قمة برشلونة إلى أنه ستعقد اجتماعات بين الموظفين دورياً وذلك من أجل تحديد التدابير العملية التي يمكن إتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة والقضاء والجمارك والسلطات الإدارية وغيرها من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية، وسيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتماشى

1-فايزة حتو،**البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في اطار العلاقات الاورو مغاربية1995 –2010**، (مذكرةماجستير تخصص دراسات استراتيجية وأمنية)، جامعة الجزائر03 ،**2010** ،ص 110 .

مع الوضع الخاص لكل دولة، كما أشارت الديباجة بطريقة ضمنية إلى الهجرة السرية من خلال حثها على ضرورة التعاون من أجل محاربة الجريمة المنظمة والتي لها علاقة مباشرة بالهجرة غير الشرعية.[1]

إن مشروع برشلونة ركز على التوجه الأمني لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية رغم أنها أدرجت ضمن المحور المتعلق بالشراكة الإجتماعية والثقافية والإنسانية بحيث اقتصر طرحها على الحل الردعي للمشكلة بتعزيز مراقبة حركة الأشخاص وتبادل الخبرات للتصدي لهذه المشكلة.

لقد تطرق مشروع برشلونة إلى ضرورة التحكم في ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحترام حقوق المهاجرين الشرعيين وإلى إقامة تعاون مكثف يضم جهود كل دول المتوسط مجتمعة، للحد من شدة تدفق وضغط الهجرة على الدول الأوروبية، إن المشاركين في ندوة برشلونة اتفقوا على إعطاء الأولوية للشراكة الإقتصادية والمالية من أجل تخفيف الفوارق والهوة الموجودة بين أطراف الشراكة وكذا معالجة أسباب الهجرة غير الشرعية كالتخلف والاضطرابات السياسة والفقر والبطالة وهي أسباب أساسية تساهم في زيادة نسبة الهجرة غير الشرعية،نشيرإلى أن الجزائر وقعت على اتفاقيةالشراكةضمنماجاء به مشروع برشلونة في افريل2002 هذه الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر2005 تضمنت تدعيم التعاون في ميادين مختلفة أبرزها الجانب الاقتصادي كما تم التطرق إلى ملف الهجرة غير الشرعية ببعديه السياسي والاجتماعي ،حيث اتفق كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر على التعاون من أجل مجابهة أخطارها .

في إطار مسار برشلونة نجد أن ترتيبات مكافحة الهجرة غير الشرعية باتت أكثر تعقيداً على مدار السنوات، فمع نهاية المؤتمر الأورومتوسطي الذي عقد في مرسيليا عام 2000أثار الوزراء لأول مرة برنامجاً إقليماً لتنظيم عملية الرقابة المشتركة في البحار عام 2001 يهدف إلى تشجيع بناء منظومة رقابة قوية على حدود أوروبا، وفي قمة برشلونة سنة 2005 تم تقديم فصل رابع من التعاون فيما يتعلق بالهجرة والتكامل الإجتماعي والعدالة والأمن حيث تم عقد هذه القمة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإعلان برشلونة واهتمت هذه القمة بشكل خاص بتطوير برامج التعاون الاقتصادي والاجتماعي وبرامج التعاون حول الهجرة.[2]

[1]- عبد المالك صايش، **التعاون الأورومتوسطي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**، مرجع سابق، ص 73.

[2]- خضربشارة، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008**، (ط01)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010، ص 112.

بناءاً على ما مسبق يتضح أن الهاجس الأمني هو الذي يقود مشروع برشلونة بالرغم من إدراج الهجرة غير الشرعية ضمن المحور الثالث المتعلق بالتعاون الاجتماعي والثقافي والإنساني، كما أن اعتبار المنطقة المتوسطية مصدراً للتحديات الأمنية التي تهدد الأمن الأوروبي جعل من مسار برشلونة مشروعاً لبناء الأمن أكثر منه شراكة أورو متوسطية.

وضمن هذا المنظور فإن مستقبل مسار برشلونة مرهون بإجراءات التعديل التي تسمح لدول جنوب المتوسط بالمشاركة في هذا المشروع مع الحفاظ على هويتها الخاصة كما يجب إدراج إجراءات لإضفاء الثقة في العلاقات بين الضفتين وذلك لإقامة شراكة سياسية وأمنية حقيقة تتجسد فيها التصورات المتعلقة بالتنمية المشتركة والأمن المشترك.

المطلب الثاني: التعاون في إطار حوار مجموعة 05+05

يعتبر حوار مجموعة 05+05 من أهم الآليات التي ساهمت في مناقشة موضوع الهجرة غير الشرعية، ينبغي الإشارة إلى أن فكرة إنشاء هذه المجموعة تعود إلى الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران أثناء زيارته إلى المغرب1983 اقترح عقد اجتماع متوسطي يضم دول شمال وجنوب المتوسط الغربي لكن هذا المبادرة فشلت بعدها أعاد الرئيس الإيطالي طرح الفكرة سنة 1986 بعد ما عبرت الدول المغاربية عن نيتها في مثل هذه اللقاءات التي قد تساعدها في الخروج من أوضاعها الاقتصادية المتدنية ، لقد تم برمجة العديد من اللقاءات والمنتديات كمنتدى مرسيليا في فيفري 1988، [1]نشير إلى أنه في لقاء روما 10أكتوبر 1990أصبحت المجموعة بصيغة 05+ 05 بضمها للدول المغاربية الخمسة إضافة إلى البرتغال و مالطا وبذلك أصبح يضم 05 دول أوروبية هي فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال ومالطا و05 دول مغاربية هي تونس،الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا، إن أغلب حوارات هذه المجموعة غلب عليها الطابع الاقتصادي لكن فيما بعد تجمدت الحوارات لعشرية كاملة من 1991ــ 2001 لكن وبتظافر مجموعة من العوامل بما فيها تصاعد وتيرة الهجرة تم إعادة بعثها وتنشيطها من جديد من خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العشر يومي 25 و26 نوفمبر 2001 بلشبونة البرتغالية، انتهى هذا الاجتماع

[1]- ميلاد مفتاح الحراثي، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط ــ دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنيةوديناميكيتها في إقليم غرب المتوسط** السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013،ص 87.

ببرمجة اجتماع أخر احتضنته تونس يومي05و06ديسمبر 2003 [1]، حيث تم التطرق لمشكلة الهجرة السرية وعلاقتها بالأمن في المنطقة الأورومتوسطية وهذه أهم الأفكار التي جاءت فيه:

– إن تقوية وتشديد الإجراءات الأمنية لن يكون حلاً للقضاء على الهجرة السرية إذ أنه بالرغم من مضاعفة إجراءات المراقبة على الحدود و طرد المهاجرين السريين إلاّ أن هذا لم يعمل على إحباط الرغبة في الهجرة نحو أوروبا.

– المطالبة بالمزيد من المساعدات والإمكانيات للتمكن من مواجهة هذه الظاهرة، فمراقبة التدفقات وموجات المهاجرين يتطلب جهوداً مشتركة.

كما دعت الدول المغاربية خلال هذا الاجتماع إلى ضرورة إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل التي تكون من خلال تعاون حقيقي ومنسق لمعالجة الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة في نطاق احترام مبادئ الكرامة الإنسانية وأجمعوا كذلك على أهمية تدعيم اندماج المهاجرين المقيمينبصفة شرعية في البلدان الأوروبية والعمل على حماية حقوقهم وفقاً للتشريعات الوطنية المعمول بها في تلك البلدان.[2]

وفي الاجتماع المنعقد بالجزائر وهران 23و24نوفمبر 2004 تطرق الأعضاء إلى ثلاثة مواضيع رئيسية وهامة متعلقة بالاستقرار في منطقة غرب المتوسط وهي: العلاقات الاقتصادية في غرب المتوسط والأمن و الاستقرار في المنطقة والهجرة والتحركات البشرية وربطها بالتنمية كما تم التركيز على تحميل الدول المغاربية مسؤولية التشديد على مراقبة الأعداد الهائلة للمهاجرين الوافدة من إفريقيا، باعتبار هذه الدول تمثل منطقة عبور نحو أوروبا.

بعدها جاء اجتماع وزراء الدفاع لمجموعة 05+05 بباريس في 21 ديسمبر 2004 وتم الاتفاق فيه على مخطط عمل لمواجهة الهجرة غير شرعية.

[1] – ميلاد مفتاح الحراثي، المرجع نفسه ، ص 88.

[2] -**H**amida**B**en **S**alah, **« Immigration Clandestine et sécurité, défis majeurs du sommet euro-maghrébin ».**disponible sur le site suivant : http// www. Survivreausida. net /a 5643, immigration, clandistine et sécurité- défis - m -html (10-10-2015).

الملاحظ هو طغيان البعد الأمني على الحوار 05+05 وهذا ما يظهر من خلال اجتماعاته التي تدور أساساً حول مسألتي الإرهاب والهجرة السرية التي أصبحت محور اهتمام الطرف الأوروبي في تعامله مع دول جنوب المتوسط.

كما تم في إطار مجموعة 05+05 وتحت ضغط أوروبي اتخاذ إجراءات صارمة لقمع المهاجرين غير الشرعيين في محاولتهم عبور المتوسط باتجاه الدول الأوروبية إضافة إلى اقتراح إقامة مراكز حجز للمهاجرين غير الشرعيين في دول الضفة الجنوبية للمتوسط ويندرج هذا الاقتراح ضمن سياسة الاتحاد في تصدير حدوده للخارج أي بمعنى إبقاء التهديد الهجرة في الدول المصدرة لحماية الأمن الأوروبي عن بعد، وهذا ما طرح إشكالية الأمن الإقليمي في غرب المتوسط وحماية الطرف الأوروبي على حساب الطرف الأخر دول المغرب العربي.

يمكننا القول من جهة أخرى بأن حوار مجموعة 05+05 جاء كآلية للتصدي للهجرة غير الشرعية وذلك أساساً من خلال:

- العمل المشترك بين الدول المكونة للمجموعة لمراقبة الحدود البحرية وتنظيم دوريات مشتركة للمراقبة.[1]

- تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات السرية العاملة في هذا الإطار وإحداث مركز المعلومات بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية.

- احداث مجموعة تريفي *TREVI* التي تضم وزراء العدل والداخلية وتستهدف إتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطية لمراقبة الحدود وتحديث المنظومة القانونية لردع المهاجرين السريين وكذلك الشبكات المختلفة العاملة في هذا المجال، والناقلين سواء منهم البريين أو البحريين أو الجويين الذي أصبحوا مدعوين إلى الإلتزام باليقظة في مراقبة الأشخاص الذين يتم نقلهم بين الدول.[2]

- السعي إلى تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين انطلاقاً من بعض الشروط في ظل ما يسمى بنظام الحصص وذلك لإدماجهم في النسيج الإجتماعي والتخفيف من معاناتهم داخل المجتمع الذي يقيمون فيه بشكل غير قانوني

[1]-رتيبة برد، **الحوار الأورو متوسطي من برشلونةإلى منتدى 05+05**، (مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دبلوماسية وتعاوندولي)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بنخدة الجزائر، 2009، ص 196.

[2]- رتيبة برد، المرجع نفسه، ص 197.

والملاحظ أن هذه الخطواتتبقى محدودة ويصعب أن تكون فعالة للحد من الهجرة السرية إلاَّ من خلال:- تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يخص الهجرة والتي تنصب على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها الدول المتوسطية المتقدمة رغم محدودية الحصة فإنها قد تشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة والحيلولة دون تنامي وكثافة الهجرة غير الشرعية.

- العمل على مواجهة أسباب الهجرة غير الشرعية والتي تعود غالباً إلى الفقر وازدياد الفوارق وتنامي البطالة ومن ثم ضرورة وضع إستراتيجية اقتصادية بعيدة المدى تؤدي إلى خلق فرص العمل مما يسمح باستقرار المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية[1].

إنَّ أبرز ما يلاحظ على اجتماعات مجموعة 05+05 بمستوياتها المتعددة هو افتقارها للملف الاجتماعي والثقافي و التنموي وتركيزها على الهاجس الأمني الذي يمثل مركز الصدارة لعمليات التعاون والتنسيق في المجموعة في حين أن موقف دول جنوب غرب المتوسط تعكس الموقف الأضعف في هذه العمليات وبالتالي يلاحظ أنها دائما ما تستجيب للرؤية الأوروبية مقابل استجابة أوروبية ضعيفة للطرف الجنوبي، بحيث أن الطرف الأوروبي للمجموعة يتخذ من قضية الهجرة هدفاً وملفاً حاضراً في أغلب لقاءات هذه المجموعة.

المطلب الثالث: التعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبي.

إن سياسة الجوار الأوروبي هي عبارة عن إستراتيجية خاصة بالإتحاد الأوروبي بادربهااتحاد الدول المجاورة له بهدف حماية المصالح المشتركة ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية المعنويةبـــ"أوربا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب"، وسميت بعد ذلك في 2004 بسياسة الجوار الأوروبي الجديدة[2].

احتوت هذه الوثيقة مجموعة من الأفكار لتعزيز التعاون مع دول الجوار في مختلف المجالات السياسية والأمنية والإقتصاديةوالإجتماعية وذلك انطلاقاً من ركيزة أساسية وهي أن الجوار الجغرافي يتيح فرص أكبر للتعاون كما

[1]. -رتيبة برد ،المرجع نفسه،ص198

[2]. -فايزة ختو،مرجع سابق، ص170

جاء في الوثيقة تأكيد على وجود قيام الإتحاد الأوروبي بالعمل على دعم علاقاته بدول الجوار وتركيز سياساته خلال العقد القادم على نقطتين أساسيتين هما:

- العمل مع الشركاء لتقليص الفقر وخلق منطقة رخاء مشترك قائمة على تكامل اقتصادي أعمق وعلامات ثقافية وسياسية معززة وتكثيف التعاون عبر الحدود.

- ربط عروض الإتحاد الأوروبي لمزايا وعلاقات تفضيلية لدول الجوار بمدى التقدم الذي يحرزه الشركاء في المجالين السياسي والإقتصادي.

يمكن تقسيم المحاور التي تناولتها الوثيقة إلى ثلاثة أقسام:

الشق الأمني والسياسي: ويتضمن الأفكار التالية.

تدعيم الحوار السياسي بين الضفتين وأهمية التعاون ومناقشة العديد من الموضوعات مثل التهديدات للأمن المتبادل

سواء من ناحية التأشيرات البيئية لانتشار الأسلحة النووية أو الهجرة غير الشرعية والتهريب والجريمة المنظمة و الإرهاب لأن التعاون التام من طرف دول الجنوب في تقديم المعلومات المتوفرة حول هذه النشاطات يقابله دور الدول الأوروبية في توفير جميع الشروط الضرورية من أدوات ووسائل مالية ولوجيستكية وبهذه الطريقة يمكن التحكم والحد من خطورة انتشار الإرهاب والهجرة السرية.[1]

- التأكيد على الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية التي تعد الشرط المسبق للاستقرار السياسي والتنمية الإقتصادية و الإحتماعية المستدامة.

- أهمية عدم إغفال الأثر السلبي للصراعات على النمو الإقتصادي و السياسي في منطقة المتوسط.

- ضرورة انخراط الإتحاد الأوروبي بشكل أكبر في منع وإدارة الأزمات وذلك استجابة للتحديات الإيقليمية.

الشق الثقافي والإجتماعي:

أهمية قيام الإتحاد بدور المساهم في تنمية المجتمع المدني لدول الجوار بهدف تعزيز الحريات الأساسية مثل حرية التعبير وضرورة العمل على مكافحة الأفكار المسبقة عن دول الجوار والسائدة داخل المجتمع الأوروبي ويمكن تحقيق

[1] - فايزة ختو،لمرجع نفسه، ص172.

ذلك من خلال توسيع الأنشطة في مجالات البحوث والتعليم وتبادل الشباب وأن يكون التعاون في هذا المجال في منطقة المتوسط من خلال المؤسسة الأورومتوسطية.

إعادة التأكيد على أن التقدم المحرز في مجال الإصلاح المؤسسي والإقتصادي والسياسي سيكون له مردود إيجابي على دول الجوار من حيث حصولها على حصة في السوق الداخلية الأوروبي.

الشق الإقتصادي:

إن التكامل الإقليمي والتجارة يمثلان هدفاً رئيسياً للسياسة الأوروبية تجاه المتوسط وذلك نظراً لمردودها الإيجابي على الإستقرار السياسي والإقتصاديالإقليمي والذي يؤدي بدوره إلى خلق سوق متوسطي أوسع.

- أهمية أن يمتد تنفيذ اتفاقيات المشاركة مع دول جنوب المتوسط إلى السلع بالكامل أو قطاع الخدمات، وضرورة زيادة الإستثمارات في المتوسط والإهتمام بمجالات التعليم والصحة والتدريب.

- إزالة الحواجز والعراقيل التي مازالت تقف في وجه السوق الإقتصادية في المنطقة، وهذا حتى يتمكنوا من تجسيد مشروع المنطقة الحرَّة في 2010 كما تم الإتفاق عليه في مفاوضات الشراكة[1]

- توسيع السوق الداخلي وإيجاد معايير مشتركة بهدف تسهيل نفاذ سلع دول الحوار والإستفادة من السوق الأوروبي الداخلي، وخلق مناخ ملائم للنمو الإقتصادي.

إنشاء وسائل تمويل جديدة مثل البنك الأورومتوسطي من أجل تنمية القطاع الخاص في المنطقة والجوار الأوروبي وأداة المشاركة وهي أداة مالية جديدة ستحل محل برنامج ميدا في الدول المشاركة لسياسة الجوار بداية عام 2007، زيادة حجم المبادلات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والشركاء المنضمين لهذه السياسة.

إن أهم القضايا التي حاولت سياسة الجوار التعامل معها هي قضية الهجرة فخطط العمل التي تشكل به سياسة الجوار الأوروبي لتساعد على إقامة الحوار وترسيخ التعاون حول القضايا المتعلقة بالهجرة واللجوء السياسي وهذا طبيعي لأن الهجرة أصبحت تحدياً مشتركاً للإتحاد الأوروبي وشركائه من دول البحر الأبيض المتوسط و خاصة دول شمال إفريقيا التي أصبحت عبارة عن دول عبور للمهاجرين من دول إفريقيا.

[1] - فايزة ختو،المرجع نفسه،ص174

إن الخطاب الأوروبي حول الهجرة شهد تعديلاً كبيراً حيث تعترف وثائق المفوضية الأوروبية بفشل التوجه الأمني الصرف وبضرورة إستقبال المهاجرين في أوروبا من أجل الإستجابةللإحتياجاتالإقتصادية وللحاجة إلى الأيدي العاملة[1] ، وهكذا فإن خطة العمل لسياسة الجوار الخاصة بالدول المغاربية ومن بينها الجزائر تحتوي على حملة إعلامية حول الهجرة الشرعية، فرص العمل في أوروبا ما يستوجب على المفوضية الأوروبية رفع شأن الجوانب الإيجابية للهجرة المغاربية إلى أوروبا.

كما تقوم سياسة الجوار بوضع برنامج خاص بمراقبة الحدود حيث يسمح بإنشاء نظام إدارة مشتركة للحدود والذي يتركز على المراقبة الخارجية لدخول المهاجرين للإتحاد الأوروبي، إضافة إلى تدريب شرطة الدول الشريكة والتعاون الإقليمي في مجال منع الهجرة غير الشرعية،[2]كما قام الإتحاد الأوروبي بإبرام اتفاقيات مع دول الجوار المغاربي ومنها الجزائر تعرف باتفاقيات القبول بالعودة تمكن أي دولة عضو بالإتحاد الأوروبي من طرد أي أجنبي متواجد بطريقة غير شرعية فوق ترابها وترحيله إلى بلده الأصلي أو إلى أخر بلد عبره وانطلق منه نحو أوروبا.

وفي هذا السياق فقد طرحت الدول الأوروبية العديد من الوسائل لمواجهة الظاهرة من أهمها:

- إقامة مراكز استقبال خارج حدود دول الاتحاد.[3]
- الطرد والترحيل الجماعي للمهاجرين غير الشرعيين.
- السعي للحد من مزايا الهجرة غير الشرعية من خلال مكافحة ظاهرة التشغيل غير القانوني للمهاجرين.

أخيراً يمكن أن نستخلص بأن جوهر السياسة الأوروبية يتمثل في ضبط التهديدات الأمنية المتأتية من دول الجوار ومحاولة معالجتها، ومنه فإن الرؤية الأمنية لسياسة الجوار بالرغم من أنها تعتبر مشروعاً مشتركاً ولكن في حقيقته الأمر هي رؤية مركزة على الجانب الأوروبي لكونه يمثل الطرف المعني بأكبر قدر من المصالح فهو يحاول جعل جيرانه بمثابة الدرع الذي يقيه من أي تهديد خارجي وخصوصاً من تهديد الهجرة غير الشرعية من خلال التركيز على سياسة مراقبة الحدود.

[1]-رشيد ساعد، مرجع سابق ، ص137.

[2]- المرجع نفسه، ص138.

[3]-المرجع نفسه، ص139.

المبحث الثالث: مستويات التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

إن التعامل مع الهجرة غير الشرعية كظاهرة عابرة للحدود يستوجب اعتماد آليات تعاون على جميع المستويات سواء المستوى الدولي أو العربي أو الإفريقي وذلك من أجل فعالية أكبر لمواجهة أخطارها وانعكاساتها.

المطلب الأول: التعاون على المستوى الدولي

إن مكافحة الهجرة غير الشرعية تتطلب تضافر الجهود الدولية للحد من انتشارها و من هذا المنطلق يجب أن تكون هناك إستراتيجية عالمية ترتكز على دعم التنسيق والتعاون فيما بين الدول للتصدي لهذه الظاهرة.

إن الأمم المتحدة باعتبارها هيئة دولية هدفها الأساسي هو تحقيق الأمن والسلم العالمين ونظراً لأن الهجرة غير الشرعية أصبحت تشكل خطراً وتهديداً أمنياً للدول، قامت بإصدار اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولها المكمل المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو في نوفمبر 2000،[1] فيما يخص الاتفاقية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة فهي تمثل الإطار العالم للتصدي لكل الجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تشكل خطراً كبيراً على المجتمع الدولي إذ يمكن تطبيقها في مجال المخدرات والإرهاب والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، كما اهتمت هذه المعاهدة بالجانب التعاوني وخصصت مقتضيات لشؤون المساعدة القانونية المتبادلة، بحيث أعطت مجموعة من الأساليب العملية التي تساعد على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومنها القواعد المتعلقة بإجراءات الحد من الظاهرة والإجراءات التي من شأنها حماية الشهود الذين يتعرضون للتهريب والتخويف، كما نجد في هذه الاتفاقية أسس تتعلق بالوقاية من الجريمة.

تعتبر هذه الاتفاقية المحور الأساسي لإستراتيجيةدولية لمكافحة الجريمة المنظمة فمقتضياتها تمثل آليات ترسى عليها الأهداف التي يتعين على الدول أن تتضافر فيما بينها لفائدة الإنسانية وهي قاعدة صلبة للتعاون الدولي، ولتعزيز هذه الأهداف الاتفاقية صدر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لها وتشير أحكام البروتوكول في المادة (02) أن الغرض من هذا البروتوكول هو منع ومكافحة تهريب المهاجرين وكذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف تحقيقاً لتلك الغاية مع حماية حقوق المهاجرين المهربين.

[1]-عزت حمد الشيشني، مرجع سابق، ص147

وقد جاء في المادَّة (06) من البروتوكول: أنه تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية في حال ارتكابها عمداً ومن أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى:

أ- تهريب المهاجرين

ب- القيام بغرض تسهيل تهريب المهاجرين عن طريق إعداد وثيقة سفر أو هوية مزورة وتدبير الحصول على وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها.

ج- تمكين شخص ليس مواطناً ومقيماً دائماً في الدولة المعنية من البقاء فيها دون تقيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة.[1]

تيسير وتقبل دون إبطاء لا مبرر له أو غير معقول إعادة الشخص الذي يكون هدفاً للسلوك المبين في المادَّة(06) من هذا البروتوكول والتي هو من رعاياها أو يتمتع بحق الإقامة الدائمة في إيقليمها وقت إعادته."[2]

كما يؤكد هذا البروتوكول على ضرورة وضع مخطط شامل بما في ذلك التعاون وتبادل المعلومات واتخاذ التدابير المناسبة الاجتماعية والاقتصادية مع الحث على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة ومنها خاصة آفة الفقر وازدياد تهريب المهاجرين وانتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

يمكن أن نستنتج بأن أحكام البروتوكول تدور حول ثلاثة محاور رئيسية: تعريف جريمة تهريب المهاجرين، حماية الضحايا، التعاون الدولي في مجال مكافحة هذه الجريمة

في هذا الصدد نشير إلى أن الجزائر صادقت على هذا البروتوكول بموجب المرسوم الرئاسي رقم 148/03المؤرخ في 14 رمضان 1424 الموافق لـــ 09 نوفمبر 2003 وبهذا فإنها تكون ملزمة بتطبيق أحكام هذا البروتوكول.

في إطار التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية أنشئت اللجنة العالمية للهجرة الدولية بقرار من الأمين العام للأمم المتحدة في أواخر 2003 من أجل جمع المناقشات الدولية حول الهجرة وتقديم إرشادات بشأن

[1]- عزت حمد الشيشني، المرجع نفسه،ص 148.
[2]- المرجع نفسه،ص 149.

سياسات الهجرة وتضم هذه اللجنة 19 خبير في شؤون الهجرة من كافة أنحاء العالم وقد بدأت أعمالها في 2004 وكلفت بعدَّة مهام منها:

– السعي من أجل تنظيم حوار حول الهجرة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص و الأطراف الأخرى المتهمة بشؤون الهجرة.

– تحليل أوجه النقص في مناهج معالجة الهجرة الحالية و الروابط بين الهجرة والسياسات المتعلقة بالقضايا العالمية الأخرى.

– تقديم التوصيات للمجتمع الدولي حول كيفية تعزيز الإدارة الوطنية والإقليمية والعالمية للهجرة الدولية وتعظيم فوائد الهجرة والتقليل من سلبياتها المحتملة.[1]

– قامت اللجنة خلال فترة عملها بتنظيم عدَّ اجتماعات إقليمية لمناقشة موضوعات الهجرة، كما قامت بعمل تحليلات وبرامج بحثية و أوضحت نشاطها بتقديم تقرير في أكتوبر 2005 إلى السكرتير العام للأمم المتحدة.

جاء في هذا التقرير أن المجتمع الدولي عجز عن إدراك الإمكانات الكاملة للهجرة و لم يرتفع إلى مستوى الفرص والتحديات العديدة التي تمثلها وطالب التقرير بمزيد من التنسيق والتعاون ودعم القدرات من أجل إدارة أكثر فاعلية للهجرة على المستويات الوطنية والإيقلمية والعالمية وتضمن التقرير أيضاً استنتاجات اللجنة وتوصياتها حول دور المهاجرين في سوق العمل الدولي وقضايا الهجرة والتنمية والهجرة غير الشرعية والمهاجرين و حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين وتنظيم الهجرة.[2]

لقد أشارت اللجنة العالمية للهجرة الدولية في تقريرها إلى أنه" على الدول عند ممارستها لحقها السيادي في تنظيم الدخول إلى أراضيها أن تتحمل مسؤوليتها في حماية حقوق المهاجرين وأن تسهل عملية إرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية وعلى الدول التعاون فيما بينها في التعامل مع الهجرة غير الشرعية دون تعريض الحقوق الإنسانية للخطر، كما عليها أن تشرك أرباب العمل والنقابات والمجتمع المدني في النقاشات والسياسات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية".[3]

[1]– عزت حمد الشيشني، المرجع نفسه،ص157.

[2]–المرجع نفسه،ص158.

[1]- Rapport de la commission Mondiale de la Migrations Internationals, **« Les Migrations dans Un Monde Interconnecte: Nouvelles perspectives d'action »** OP.Cit, P 38.

وأضافت اللجنة أيضاً ضرورة وجود مقاربة شاملة ومستديمة بحيث ينبغي أن تكون سياسات مراقبة الحدود جزءاً من مقاربة مستديمة لمسألة الهجرة غير الشرعية مع معالجة العجز في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحكم الراشد وكذلك حقوق الإنسان المرتبطة بالمهاجرين وبهذا تكون هذه المقاربة مبنية على التعاون والحوار بين الدول.

لذلك يجب على الدول أن تتبنى تفعيل التعاون والعمل على وضع إستراتيجية للمواجهة والحد من الهجرة غير الشرعية مع الحفاظ على حقوق الإنسان للمهاجرين وحتى أبعد من ذلك بتبني إستراتيجيات للإدماج في المجتمعات للتخفيف من العبىء ودعماً للاستقرار، أيضاً يجب الإستفادة من الهجرة الدولية في عملية التنمية في البلدان المنشأ والمقصد مع ضرورة العمل على تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي و فتح المجال للحوار الدولي بين كل دول العالم حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

يمكن أن نستنتج بأن التعاون الدولي يُساهم في تكوين سياسات متعلقة بالهجرة ترتكز على مجموعة من الأسس:

- إتباعإستراتيجياتمن شأنها التوفيق بين سيادة الدول وحقوق الأفراد.
- إتباع تدابير لمراقبة تدفقات الهجرة غير الشرعية.
- إيجاد حلول تأخذ بعينالاعتبار أسباب وآثار الهجرة غير الشرعية و إعطاء أهمية للجانب الاقتصادي وتعزيز التنمية في البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين وفتح المجال للهجرة الشرعية كحل بديل لسياسات غلق الحدود والتي تؤدي إلى ازدياد أعداد المهاجرين بطريقة غير شرعية.

المطلب الثاني:التعاون على المستوى العربي.

يتركز التعاون بين الدول العربية في تنسيق الجهود لمواجهة الهجرة غير الشرعية وفي هذا الإطار تم إنشاء المرصد العربي للهجرة سنة 2008 بهدف تكوين قاعدة بيانات تغطي البلدان العربية وتيارات الهجرة العربية وتشمل البيانات الإحصائية للهجرة وتوزيعاها والتشريعات التي تحكم الهجرة والإجراءات التي تنظمها في بلدان الإرسال و الاستقبال والتواصل بين المعينين بالهجرة والتشاور مع جمعيات المهاجرين في بلدان الاستقبال.[1]

[1]-عزت حمد الشيشني، مرجع السابق، ص160.

كما نشير إلى الدور الإيجابي لجامعة الدول العربية والمتمثل في قيام منظمة العمل العربية بإصدار العديد من اتفاقيات العمل العربية التي تولي الاهتمام بالعمالة الوطنية والعمالة العربية أخيراً الأجنبية في حدود التخصصات النادرة غير المتوافرة في العمالة العربية.[1]

دورها في إقامة العديد من الندوات الإيقليمية والعربية لتبصير شباب الدول العربية بواقع الهجرة داخل وخارج الوطن العربي وتكثيف الحملات الإعلامية للتوعية بخطورتها على المهاجر و على بلده ، وكذا مساهمتها في إيجاد حلول للأزمات التي تواجه أوضاع المهاجرين (بطالة- تدني أجور) عن طريق تفعيل دور منظمة العمل العربية وجهود الدول في إبرام الاتفاقيات والمعاهدات التي تتيح الهجرة الشرعية والمحافظة على كرامة وحق المهاجر.

كما قامت بوضع منهجية لمتابعة سياسات الهجرة وتشريعاتها والإجراءات الإدارية المنظمة لها والعمل على اقتراح صياغة تشريع موحد لمعالجة قضية الاتجار بالأفراد يتناول أحكام مكافحة الاتجار في الأفراد من ناحية التجريم والحماية والوقاية مع الوضع في الاعتبار تماشيه مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلةبالموضوع،[2] وحرصها الشديد على المساهمة مع الجهات الدولية والعربية في إعداد التقارير الشاملة بشأن الهجرة واقتراح إجراءات المساعدة وكذا تبادل المعلومات و البيانات والإحصاءات للتعرف على الأبعاد الحقيقية للظاهرة، ودورها في تفعيل التعاون الدولي العربي عن طريق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرها من الجهات المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر.

أمَّا في الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية التي نظمها المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لمجلس وزراء العدل العرب بالجامعة العربية بـــ بيروت يومي 04و2011/07/05 فقد تم الإشارة إلى أن غياب مقاربة واسعة وشاملة متعددة الجوانب بين أجهزة الدولة المعنية بموضوع الهجرة وسياساتها وفرض القيود الصعبة على الهجرة الشرعية أفرزت على وجه الخصوص نتائج وخيمة جعلت المهاجرين غير الشرعيين أكثر عرضة للإقصاء وسوء المعاملة والتهميش مما تسبب في تصرفات إجرامية معاقب عليها على غرار الاتجار بالبشر والجرائم المخلة بالشرف والجرائم الناتجة عن كرة تولد نتيجة لسوء المعاملة".[3]

---

[1]-أحمد رشاد سلام، مرجع السابق، ص260.

[2]- المرجع نفسه، ص 261.

[3]-المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، **الندوة العلمية حول الهجرة غير المشروعة**، بيروت: يومي 04و06 جويلية 2011، ص06 متوفر على الرابط: http // carjj, org % D9%86% D8% AF%D9%88%D 8%A9/1102 consulté le: 10-10-2015

لهذا فإن المشاركين يرون ضرورة تبني مقاربة شاملة من جميع جوانبه مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإيجابية في مسألة الهجرة من حيث تبادل الثقافات والحوار و الإستفادةمن الطاقات في بناء اقتصاد الدولة والمجتمع والتبادل الحضاري في سعي حثيث لإيجاد حلول تحفظ الكرامة والحقوق للإنسان ولذلك هم يوصون بمايلي:

-إعادة دراسة الهجرة برمتها وبلورة قناعة مشتركة بأن محاربة الهجرة غير المشروعة تتطلب على المدى المتوسط و الطويل مواجهة الأسباب المؤدية لها كالفقر، البطالة، الحروب والكوارث، وذلك بخلق سياسة تنموية عربية تستفيد من طاقات البشر والإمكانات والموارد الأولية الموجودة في الدول العربية.[1]

- تنسيق التعاون الأمني بين الدول العربية وتبادل المعلومات لتفكيك الشبكات والأطر العاملة في تسهيل الهجرة غير الشرعية عبر الحدود والتمني على السادة أصحاب المعالي ووزراء العدل والداخلية العرب إيجاد آليات ومسائل مشتركة حول مراقبة الحدود والمياه مع تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لردع شبكات التهريب والنقل البرية والبحرية ولردع المهاجرين. [2]

- التأكيد على تسوية النزاعات والخلافات بالحوار و التفاوض لإيجاد الحلول اللازمة بما يحفظ كرامة الإنسان وحياته وأمنه من أجل تقليص الرغبة في الهجرة .

- الاعتراف بالأهمية الثقافية والاقتصادية للهجرة وتشجيع الاستثمارات في المشروعات المتوسطة والطويلة الأجل التي من شأنها توفير فرص عمل في الدول التي قد تكون مصدراًللهجرة غير المشروعة.

- إيجاد آليات وطنية في كل دولة أو على صعيد الدول لاستقطاب المهاجرين في الخارج ومدخراتهم للمشاركة في المشاريع الاستثمارية سعياً لمحاولة استعادة هذه القوة الإقتصادية البشرية ومحاولة استعادة الأدمغة المهاجرة ونشر الوعي بين هذه الطاقات ولاستفادة منها في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية.

- ضرورةإشراك جميع أجهزة وقطاعات الدولة في التعامل مع قضية الهجرة غير المشروعة والحد منها على قاعدة أن الهجرة المنظمة يمكن أن يكون لها آثار إيجابية وأن التشديد في منع الهجرة وسد الحدود يمكن أن تكون لها آثار سلبية.[3]

---

[1]-المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، المرجع نفسه، ص 08.

[2]-االمركز العربي للبحوث ،لمرجع نفسه، ص 09.

3-المركز العربي للبحوث،المرجع نفسه، ص 10.

- العمل والسعي لإيجاد إطار عربي كجهاز من أجهزة جامعة الدول العربية يكون مقره في إحدى دول الخليج المستعدة لاستقباله يعمل على وضع سياسات الاستثمار الصالحة لمعالجة الهجرة غير الشرعية ومعالجتها ومعالجة آثارها وظواهرها كاستقطاب الطاقات والأدمغة العربية واستثمارها في صالح الأمة العربية.

إن ما يمكن ملاحظته على المستوى العربي هو غياب إستراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد ترتكز على العامل الإقتصادي كحل للهجرة غير الشرعية.

إن التعاون على المستوى العربي يغلب عليه التركيز على مراقبة الحدود واتخاذ، إجراءات ردعية تجرم الهجرة غير الشرعية، وهذا بالإضافة إلى أن معظم التوصيات التي تخرج بها اللقاءات العربية تبقى مجرد مقترحات ولا تتعدى ذلك إلى التطبيق الفعلي وهذا ما يشكل عائقاً نحو تطوير التعاون العربي للتصدي للهجرة غير الشرعية، ولهذا وجب تفعيل التنسيق بين سياسات الدول العربية وإيجاد حلول مشتركة لمواجهة هذه الظاهرة.

المطلب الثالث: التعاون على المستوى الإفريقي

الهجرة غير الشرعية تمثل مصدراً الانشغال القارة الإفريقية فهناك الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة الذين تدفعهم ظروف وأسباب أمنية بالإضافة إلى أسباب اقتصادية متعلقة بالبطالة وعدم إيجاد فرص العمل إلى البحث عن حياة أفضل عن طريق الهجرة إلى الضفة الشمالية للمتوسط.

لذلك كان لا بد من التعاون بين الدول الإفريقية لاعتماد إطار مرجعي يهدف إلى التنسيق الجِّدي والفعال في مجال الهجرة غير الشرعية.

إن بداية التفكير إفريقياً في إيجاد إستراتيجية لمواجهة الهجرة السّرية كان منذ أن اعتمد مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية*سابقاً في اجتماعه المنعقد بلوزاكا في جويلية 2001 مقرراً تضمن" إنشاء إطار إستراتيجي من أجل سياسة متكاملة بشأن الهجرة الإفريقية".[1]

وشجع الدول الأعضاء على تنفيذه، بعد أن اعتبر السياق الإفريقي لا يزال متسما بعدم كفاية القدرة المؤسسية للبلدان الإفريقية على الاستجابة الفردية والجماعية الفاعلة للمشاكل الناجمة عن ذلك وأن ظاهرة الهجرة السّرية

* - منظمة الوحدة الإفريقية تأسست في 25 ماي 1963.

[1] - رؤوف منصوري، مرجع سابق، ص 225.

بدأت تأخذ أبعادًا خطيرة ومقلقة، يتطلب التكفل بها اعتماد نهج شامل ومتفق عليه يهدف إلى تحديد تدابير من شأنها القضاء على أسباب هذه الظاهرة أو الحد منها.

كما تم دعوة البلدان المشاركة في هذا الاجتماع إلى تحسين تعاونها و مواءمة سياساتها في مجال مكافحة الهجرة السرية بما يتماشى مع احترام حقوق الإنسان وكرامته إلى جانب التعاون الإقليمي والدولي والمسؤولية المتبادلة بين دول المنشأ أو الدول المصدرة والدول المقصودة.

إن التعاون في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي*يتركز على مجموعة من الخطط للتصدي للهجرة السرية نذكر أهمها:

- إنشاء قاعدة بيانات للخبراء الإفريقيين في المهجر و ذلك للمساعدة في إيجاد حلول للهجرة.
- ضمان التعليم للجميع والتنمية الصحية بتعزيز الأنظمة الصحية وتكثيف مكافحة الأوئبة.
- رفض الهجرة الانتقائية للكفاءات الإفريقية من قبل الدول الأوروبية.
- تشجيع التعاون بين مصالح الأمن من أجل ضمان مراقبة أفضل للحدود.
- تشجيع التعاون بين البلدان الإفريقية من أجل مكافحة شبكات استغلال البشر والشبكات المهربة للمهاجرين.
- إنشاء قواعد بيانات حول طبيعة وأهمية إدارة الهجرة غير الشرعية.
- تشجيع جميع المبادرات التي من شأنها تحسين حياة الأفارقة مع التركيز الخاص على الجوانب الاقتصادية والثقافية، [1]كما تم في اجتماع خبراء الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي حول الهجرة والتنمية أيام 03و05 أفريل2006 بالجزائر تبني خطة العمل الموحدة من أجل سياسة إفريقية مشتركة في مجالي الهجرة والتنمية فعلى المستوى الوطني يجب اعتماد سياسة فيما يخص مكافحة الهجرة غير الشرعية وتوعية الشباب بمخاطرها وتحديد الجهات الوطنية المختصة المكلفة بجمع كافة المعلومات ذات الصلة والمتعلقة بمدى انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتعزيز آليات مكافحة شبكات الاتجار بالبشر وضمان مراقبة أكثر فعالية على مستوى الحدود والتطرق

* - تأسس في 26 ماي 2001 خلفاً لمنظمة الوحدة الإفريقية ،بعد أن تم التصديق على القانون التأسيسي للإتحاد الدي حاز على نقاش واهتمام كبيرين في قمة سرت بليبيا في مارس2001 وماسبقها في العاصمة التوجولية لومي في يوليو 2001 إلاّ أن تأسيسه عمليا أجّل إلى أخر مؤتمر لمنظمة الوحدة الإفريقية التي تقررت أعمالها في09 يوليو2001 في العاصمة الزامبية لوزاكا ،حيث تم الإعلان رسميا عن نشأة الإتحاد الإفريقي.

[1]- الأخضر عمر الدهيمي، مرجع سابق، ص 22.

إلى الأسباب المباشرة للظاهرة وتحديداً الفقر والبطالة،أمَّا على المستوى القاري فيجب اعتماد سياسات موحدة وتدابير فعالة لمكافحة الهجرة السرية وإدارتها وتشجيع إبرام الاتفاقيات الثنائية لإدارة الهجرة غير الشرعية ومتابعة مسارات توسيع وتعميق الفضاءاتالديمقراطية وإنشاء آلية مناسبة تجمع الجهات الوطنية المختصة المكلفة بالهجرة ووضع الأطر القانونية الثنائية و الإيقليمية في إطار المجموعات الاقتصادية الإيقليمية قصد ضمان تنظيم أفضل لتنقل الأشخاص، وتعزيز الانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال حماية المهاجرين وحتى تشجيع التعاون بين مصالح الأمن من أجل ضمان مراقبة أفضل للحدود ، وتشجيع التعاون بين البلدان الإفريقية من أجل مكافحة شبكات استغلال المهاجرين والحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية نحو الخارج و بالخصوص نحو الدول الأوروبية.[1]

إن الجزائر تكثف من مجهوداتها في إطار التعاون الإفريقي لمكافحة الهجرة غير الشرعية لذلك قامت بالاتفاق مع دولة مالي على تعزيز التعاون الأمني خصوصاً في المناطق الحدودية وضرورة تشديد الرقابة على الحدود، كما وقعت على محضر تعاون بين الجمارك الجزائرية والنيجيرية في 2014يتعلق بتعزيز التعاون الثنائي في مجال مكافحة الغش وتبادل الخبرات في مجال التكوين والنظام المعلوماتي و مكافحة التهريب، والهجرة غير الشرعية.

كما أقيم مؤخراً بمصر المؤتمر الإقليمي الثاني لمبادرة الاتحاد الإفريقي والقرن حول مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين يومي 13و14سبتمبر 2015 اعتمدت فيه بيان ختامي أكدت فيه الدول الإفريقية على إلتزامهابالتصدي للهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وتضمن أيضاً خطوات وآليات محددة لتعزيز التنسيق والتعاون الإقليمي بين الدول الإفريقية، لمواجهة ما تخلفه من ظواهر سلبية وتحديات في مقدمتها تهريب المهاجرين.[2]

إنَّ التعاون على مستوى الدول الإفريقية يساهم في إيجاد حلول لمجابهة الهجرة السرية وإيجاد إستراتيجيات مشتركة وخطط مستقبلة للتعامل معها والحد منها.

1- رؤوف منصوري، مرجع سابق، ص 226

2- ياسر عامر ،"**بدء فعاليات مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية بشرم الشيخ**" متوفر على الرابط التالي:

http //www , foxeguptnews -blogspot.com/ 2015/09/blog- post -784.html

(تاريخ التصفح: 15-10-2015).

إن أهم ما توصلنا إليه من نتائج في هذا الفصل هوأن الجزائر اعتمدت مجموعة من الإستراتيجيات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية فركزت على الجانب الأمني وتعزيز قدراتها الأمنية وتشديد الرقابة على الحدود بالإضافة إلى اعتمادها إستراتيجية قانونية تعلقت أساساً بتجريم تهريب المهاجرين غير الشرعيين واتخاذ إجراءات عقابية كجزء من سياستها للحد من الهجرة غير الشرعية كما اعتمدت أيضاً على وضع خطط اقتصادية تتعلق بتشغيل الشباب البطال ورفع مستوى التنمية وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

كما قامت أيضاً بالتعاون مع الدول الأوروبية من خلال مجموعة من الأطر التعاونية (مسار برشلونة،مجموعة 05+05، سياسة الجوار الأوروبي)وذلك لتكثيف الجهود الأورومتوسطية لمكافحة هذه الظاهرة باعتبارها تمس الطرفين الأوروبي والجزائر.

إنَّ تفعيل التعاون على مختلف المستويات يساهم في إيجاد حلول مشتركة وتنسيق الآليات والخطط للحد من الهجرة غير الشرعية أو على الأقل التقليل منها.

خـــاتمـــــة

خاتمـــــــة:

ما يمكن التوصل إليه في الختام هو أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تتحكم فيها مجموعة من الأسباب و الدوافع أمنية سياسة اقتصادية.....إلخ غير أننا نميل إلى الرأي القائل بأن الدوافع الرئيسية للظاهرة هي ذات طابع اقتصادي لكونه يمثل أهم عامل للهجرة نحو الخارج بدافع إيجاد العمل وتحسين الظروف المعيشية.

إنَّ الهجرة غير الشرعية تؤثر على العلاقات الجزائرية الأوروبية و ذلك لأن الجزائر تمثل منطقة عبور رئيسية يمر عبرها المهاجرون غير الشرعيون و بالخصوص المهاجرون الأفارقة للوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط وهذا ما ساهم في التأثير على العلاقات حيث أن الدول الأوروبية أصبحت تحمل الجزائر مسؤولية عبور هؤلاء المهاجرين وتطالبها بتشديد الرقابة على حدودها للحد من تدفقات الهجرة نحو أوروبا.

كما أن الهجرة السرية تؤثر على الأمن في الجزائر على مختلف المستويات فهي تؤثر على أمن الأفراد من خلال الأخطار الصحية التي تهدد الأمن الصحي كما تساهم في رفع مستويات البطالة الأمر الذي يؤثر على الأمن الاقتصادي للمواطنين، وتؤثر أيضاً على أمن المجتمع نظراً للأعداد الكبيرة للمهاجرين السريين الذين يعتبرون الجزائر منطقة استقرار مما يشكل تهديداً على هوية المجتمع الجزائرخصوصاً في المناطق الصحراوية للبلاد، كما أنها تزيد من نسب انتشار الجريمة و المخدرات مما يؤدي إلى ظهور الآفات الإجتماعية في المجتمع ،كما أنها تؤثر أيضا على أمن الدولة ككل من خلال ارتباطها بشبكات تهريب المهاجرين والجرائم المنظمة كتهريب المخدرات وتزوير العملة الوطنية إلى جانب أن الاقتصاد الوطني يتأثر من الظاهرة بارتفاع نسبة البطالة ومزاحمة اليد العاملة الأجنبية لليد العاملة الوطنية كما أنها تكبد الدولة أعباء مادية كبيرة لمراقبة الحدود وتسفير المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية مما يؤثر على الجانب الإقتصادي.

إنَّ هذه التأثيرات تشكل تحديات أمنية خطيرة تسعى الجزائر إلى مجابهتها من خلال تبني مقاربة متعددة الأبعاد لمكافحة الهجرة غير الشرعية، تشمل مجموعة من الإستراتيجيات أبرزها الإستراتيجية الأمنية التي تتضمن تشديد الرقابة الحدود وتطوير الوسائل التكنولوجية واستخدام الوسائل الحديثة ومكافحة شبكات التهريب كما اعتمدت على إستراتيجية قانونية تعلقت أساساً بإصدار إجراءات قانونية أهمها القانون رقم 09 /01المتضمن تعديل قانون العقوبات المؤرخ في 25فيفري 2009 والذي جرَّم فعل تهريب المهاجرين وتضمن مجموعة من المواد حددت أنواع العقوبات المفروضة ، كما اعتمدت الدولة الجزائرية أيضاً على إستراتيجية اقتصادية ركزت فيها على الشباب

وتوفير مناصب الشغل لهم لمكافحة البطالة التي تعد عاملاً رئيسياً في الهجرة غير الشرعية وركزت على تحقيق التنمية كبديل للسياسات الردعية لأنها الحل الأمثل لمكافحة هذه الظاهرة .

إنَّ الجزائر وفي إطار جهودها لمجابهة التحديات الأمنية للهجرةغير الشرعية اعتمدت على التعاون كآلية للتصدي لها من خلال التعاون مع الدول الأوروبية لكونها طرفاً رئيسياً في القضية وذلك عبر مجموعة من الأطر ابتداءاً بمسار برشلونة ومشروع الشراكة الأوروبية الجزائرية التي أسست لسياسات تعاونية اقتصادية ومالية واجتماعية تضمنت التعاون في مجال الهجرةغير الشرعية، كما أن التعاون في إطار مجموعة 05+05 ساهم في تكثيف التنسيق بين الدول المكونة له لمحاربة هذه الظاهرة، أمَّا فيما يخص سياسة الجوار فهي أيضاً مثلت مشروعاً للشراكة في مختلف المجالات من بينها الهجرة غير الشرعية لكن ما يمكن استخلاصه من هذه الأطر التعاونية هو أنها في حقيقة الأمر تهدف إلى الحفاظ على أمن أوروبا بالأساس من خطر الهجرةغير الشرعية.

كما اعتمدت أيضاً على التعاون الدولي والعربي بين الدول العربية وكذلك على التعاون ضمن المستوى الإفريقي، وكل ذلك من أجل إيجاد خطط وسياسات مشتركة تساهم في معالجة هذا الموضوع.

من خلال ما تم التطرق إليه يمكن القول بأن الهجرةغير الشرعية تشكل تهديداً أمنياً للجزائر وللتصدي لهذا التهديد وجب عليها أن تتعامل مع ظاهرة الهجرة بالاستناد إلى مقاربة شاملة تتركز أساساً على معالجة مسبباتها الحقيقية والتركيز على الجانب الاقتصادي المتعلق بالتنمية،كما يجب تفعيل دور اتحاد المغرب العربي في المساعدة على التصدي للهجرة غير الشرعية التي تعاني منها جميع بلدانه كوسيلة تعاون مغاربية رئيسية للوصول إلى سياسات وحلول مشتركة تساهم في معالجة هذه الظاهرة، كما يجب أيضاً تكثيف العمل المشترك من خلال التعاون بين الجزائر والدول الأوروبية على أساس شراكة حقيقية مبنية على أطر تعاونية تهدف إلى تبادل المعلومات لتفكيك شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين وتنسيق الجهود للحد من أخطارها.

ضرورة اعتماد آليات وطنية للاستفادة من الكفاءات العلمية الجزائرية وتفعيل دور الوسائل الإعلامية في نشر الوعي بالنسبة للانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة ،وعليه فإن سياسة وطنية شاملة تضم جميع الجوانب الاقتصادية والأمنية وتعاونا مشتركاً بين الدول هي فقط القادرة على إيجاد حلول طويلة المدى لمواجهة التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية.

قائمة المصادر والمراجع

❖ أولا:الكتـــــب

❖ باللغة العربية.

1- الأصفر، عبد الحميد،**الهجرة غير المشروعة ،الانتشار و الأشكال و الأساليب المتبعة**. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،2010.

2- الإقداحي، هشام محمود ،**تحديات الأمن القومي (مدخل تاريخي سياسي)**. الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ،2009.

3- البداينة، ذياب موسى، **الأمن الوطني في عصر العولمة**.الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011.

4-البطوش،معاذ ،**تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق و اثره على الأمن القومي العربي**.الاردن:دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012.

5-الجندلي، عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** .الجزائر :دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2011.

6- الحاج، علي،**سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005.

7- الحراثي، ميلاد مفتاح،**تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط دراسة نقدية للأمننة و تحديات البيئة الأمنية و ديناميكيتها في إقليم غرب المتوسط**. السليمانية:مركزكردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013.

8- المخادمي، عبد الرزيق،**الهجرة السرية و اللجوء السياسي**.الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،2012.

9- (ـــــــــ، ـــــــ)،**الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة و حلم العودة**. الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2010.

10-السراني، عبد الله سعود،**العلاقة بين الهجرة غير المشروعة و جريمة تهريب البشر و الإتجار بهم**.الرياض:جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010.

11-الرياشي سليمان، فيلالي صالح و آخرون،**الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية**.(ط02)،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

12-الشاوش، خليفة عبد السلام ،**الإرهاب و العلاقات العربية الغربية**. الأردن:دارجريرللنشر و التوزيع ،2008.

13-الشيشني،عزتمحمد،**المعاهدات و الصكوك و المواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،2010.

14- الخزرجي ، ثامر كامل ،**العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات**.الأردن:دار مجد لاوي للنشر و التوزيع ، 2005.

15-الخشن،محمد عبد المطلب،**تعريف الإرهاب الدولي بين الإعتبارات السياسية و الاعتبارات الموضوعية**.الاسكندرية:دار الجامعة الجديدة،2007.

16-الغراوي ، فاضل عبد الزهرة،**المهجرون و القانون الدولي الإنساني**. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.

17-بوسكين،ادريس،**أوروبا و الهجرة الإسلام في أوروبا**.الأردن:دار الحامد للنشر و التوزيع،2013.

18-بن شهرة،مدني،**الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل:التجربة الجزائرية**. (ط01)، عمان : دار حامد للنشر و التوزيع ،2008.

19-بشارة، خضر،**أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995–2008**.(ط01)، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2010.

20-دورتي جيمس، بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**.(ترجمة:وليد عبد الحي)، الكويت: كاظمة للنشر و التوزيع ، 1985.

21-زوزو، عبدالحميد،**الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914–1939**.الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،2007.

22-حسن علي، عادل،**الإتجار بالبشر بين التجريم و آليات المواجهة.** الرياض:جامعة نايف للعلوم الأمنية،2012.

23-طشطوش، هايل عبد المولى، **الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد.** عمان:دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012.

24-محمدالبهجي ،ايناس،**الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي و الإنساني بين الدول.**القاهرة:المكز القومي للإصدارات القانونية،2013.

25- محمد نور عثمان حسن، مبارك ياسر عوض الكريم ،**الهجرة غير المشروعةوالجريمة.**الرياض:جامعةنابف للعلوم الامنية،2008.

26-مصباح ، عامر،**نظريةالعلاقات الدوليةالحوارات النظرية الكبرى.**القاهرة:دار الكتاب الحديث ، 2011.

27-مصطفى فهمي، خالد،**النظام القانوني لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر في ضوء القانون و الاتفاقيات الدولية و التشريعات العربية.**الاسكندرية:دار الفكر الجامعي ،2011.

28-مرسي، مصطفى عبد العزيز،**قضايا المهاجرين العرب في أوربا.**أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2010.

29-سيد احمد، ابراهيم،**قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر و اتفاقيات الأممالمتحدة.**الاسكندرية:دار الكتاب القانوني ،2009.

30-سيد كامل، شريف،**الجريمة المنظمة في القانون المقارن.**القاهرة:دار النهضة، 2001.

31-سلام، أحمد رشاد،**الأخطار الظاهرة و الكامنة للهجرة غير المشروعة.** الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،2010.

32- عرفة محمد امين ، خديجة،**الأمن الإنساني المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي.**الرياض:جامعة نايف للعلوم الأمنية ،2009.

33-فرج ، أنور محمد ،**النظرية الواقعية في العلاقات الدولية**.السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية 2007.

34- فرج يوسف،أمير، **الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية**، القاهرة:دار الكتاب الحديث،2012.

35- صاغور، هشام ،**السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي إتجاهالجزائر**.الاسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية ،2010.

36-شيبي ،لخميسي،**الأمن الدولي و العلاقات بين منظمة حلف الشمالالأطلسي و الدول العربية فترة مابعد الحرب الباردة(1991–2008)**. الجيزة:المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ، 2010.

❖ **باللغة الفرنسية:**

1-**Ph**ilippe**D**avide**Ch**arles, **R**oche**J**ean**J**acques, ***Théories de la sécurité : définition, approches et concept dela sécuritéinternationale.***

Paris : Edition Montchrestien ,2002

❖ **باللغة الإنجليزية:**

1-**C**ollinson,**S**arah, ***the politics of migration in Euro-Maghreb Relation.****London:The Royal Institute of International Affairs, 1996.*

2-**D**. **W**illiams, **P**aul, ***Security Studies :An Introduction.***

London, rout ledge, 2008.

❖ **ثانيا:المقـــــــــــالات**

❖ **باللغة العربية:**

1- الحربي، سليمان عبد الله،"مفهومالأمن:مستويات وصيغه وتهديداته."**المجلة العربية للعلوم السياسية**،العدد 19، 2008.

2- المجذوب، عبد المؤمن ،"ظاهرة الهجرة السرية و الإرهاب و أثرها على العلاقات الأورومغاربية".**مجلة دفاتر و القانون**،العدد10،جانفي 2014.

3- أمعضشو، فريد ،"الهجرة المغربية إلى أوروبا في الحاجة إلى مقاربات بديلة".**مجلة مسالك في السياسة و الإقتصاد** ، العدد23، 2013.

4- زقاع، عادل،"المعضلة الأمنية المجتمعية:خطابالأمننة و صناعة السياسة العامة ".**مجلة دفاتر السياسة و القانون**"،العدد 05، 2011.

5-حروري، سهام،"الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي". **مجلةالمفكر**:جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد 2012،05

6-طيبي،رتيبة،"البطالة و علاقتها بالهجرة غير الشرعية في الجزائر".**مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية**،منشورات جامعة سعد دحلب ،العدد 08، 2012

7-طلبة،مصطفىكمال،"الأخطارالبيئية و مسؤولية المجتمع الدولي".**مجلة السياسة الدولية**،القاهرة: العدد163جانفي 2006

8-كركوش،فتيحة،"الهجرة غير الشرعية في الجزائر في الجزائر دراسة تحليلية نفسية إجتماعية".**مجلة دراسات نفسية**،جامعة سعد دحلبالعدد04،جوان 2010.

9-مباركية ،منير،"نحو سياسة عامة جزائرية فعالة في مجال الهجرة".**المجلة الجزائرية للسياسة العامة** ،جامعة الجزائر،العدد01، سبتمبر 2011.

10-مبروك ،مهدي،"الهجرة السرية بالمغرب العربي:الشباب،الشبكات وثقافة الهروب".**مجلة المغرب الموحد** ،العدد04 ،2010 .

11- صايش، عبد المالك،"مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات".**المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**،جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية،العدد01، 2011.رمضان

12- رمضان،محمد،"الهجرة السرية في المجتمع الجزائري أبعادها و علاقاتها بالإغترابالإجتماعي" .**مجلة العلوم الإنسانية**، العدد43 ،2009.

13- غربي،محمد،"التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط:الجزائرأنموذجا".

المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد08، 2012.

❖ **باللغة الفرنسية:**

1–Guillant, **M**ichelle,"**la mosaïque de Migration Africaines**". **Revue Esprit**, Paris, N° 160 ,**2005**.

2–Schiray**M**iche**l**,"**Introduction** :**trafic drogues organisation criminelles etpolitiquesde contrôle** ".Revue internationaledes sciences sociales, N° 169, **2002**.

3–Mehdi, **M**abrouk, "**Emigration clandestine en Tunisie organisation etfilières**". Revue NaQd d'études et de lacritique sociale, automne, **2009**.

❖ **التقارير:**

❖ **باللغة الفرنسية:**

1–Rapport de la commission Mondiale de les MigrationsInternationales sur:"**Les Migrations dans un monde Interconnecté** : **Nouvelles Perspectives D'action**". octobre, **2005**.

– المذكرات و الرسائل الجامعية:

1-برد رتيبة،**الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى05+05**،مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص ديبلوماسية و تعاون ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،2009.

2-زروقي ابراهيم ،**الهجرة السرية و الامن القومي ،دراسة في الإنعكاسات و استراتيجية المواجهة "المجتمع الجزائري أنموذجا"**،مذكرة ماجستير علوم إجتماعية تخصص أنثروبولوجيا الجريمة، قسم الثقافة الشعبية،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2009.

3-حمزاوي جويدة،**التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط** ،مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الامن،قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011.

4-منصوري رؤوف ،**الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني**،مذكرة ماجستير قانون عام تخصص حقوق الإنسان و الامن الإنساني ،قسم الحقوق ،جامعة سطيف02، 2014.

5-ساعد رشيد،**واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية،قسم العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012.

6-سويعدينجيب،**إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي**،مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص إدراة الجماعات المحلية و الإقليمية،قسم العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012.

7-صايش عبد المالك ،**التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**،مذكرة ماجستير حقوق تخصص قانون دولي و علاقات دولية،قسم القانون العام،جامعة باجي مختار عنابة،2007.

8-تباني وهيبة،**الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسيدراسة حالة: ظاهرة الإرهاب** ،مذكرة ماجيستير علوم سياسية تخصص دراسات متوسطية و مغاربية، قسم العلوم السياسية ،جامعة مولود معمري تيزي وزو،2014.

9-ختو فايزة،**البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في اطار العلاقات الأورومغاربية1995-2010**،مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دراسات إستراتيجيةوأمنية،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر03،2010.

❖ – الملتقيات و الندوات العلمية:

1-الدهيمي الأخضر عمر،**دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**،الندوة العلمية حول :"التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية"، جامعة نايف للعلوم الأمنية،2010/02/08.

2- السرياني محمد محمود،**هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب و الشمال**،الندوة العلمية حول:"مكافحة الهجرة غير المشروعة"، جامعة نايف للعلوم الأمنية ،أيام 08-2010/02/10.

3- عيد محمد فتحي ،**التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة** ، الندوة العلمية حول:"مكافحة الهجرة غير المشروعة" ،جامعة نايف للعلوم الأمنية،أيام 08-2010/02/10.

4- قط سمير،**الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل و الصحراء نحو /عبر الجزائر بين المناولة الامنية مع أوروبا و المخاوف الدولية**، الملتقى الدولي الأول حول:"المقاربة الامنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، قسم العلوم السياسية،جامعة 08 ماي قالمة،يومي 24-25 نوفمبر 2013.

❖ – الوثائق الإلكترونية :

❖ باللغة العربية:

1- المركز العربي للبحوث القانونية و القضائية ،"**الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية**".بيروت، يومي 04 و 06 جويلية 2015 متوفر على الرابط التالي:

http//carjj.org%D9%86%L8%AF%D9%88%D8%A9/1102(تاريخ التصفح:10-10-2015)

2-الديوان الوطني للإحصاء، متوفر على الرابط التالي:

moradia.dz/arab/Algèrie/Economie/èconomie.htm(2015-09-13)

3-بوطالبي سميرة ،"**الجزائر محطة استقرارآلاف المهاجرين الأفارقة**". متوفر على الرابط التالي :

(تاريخ التصفح:11-09-2015)*http//www.Palmoon.net/2/topic-1247-19html*

4-بن عائشة محمد الأمين،"**مفهوم الأمن** "،متوفر على
الرابط: (2015-09-12)www.maqalaty.com43640html

5-زغومحمد،"**المعالجة القانونية لظاهرة الهجرة غير القانونية في الجزائر**". متوفر على الرابط التالي:

(تاريخ التصفح: 22-09-2015)-*http//elfeth4alg.com/2011/10/29html*

6-يحي أحمد عمر، "**الهجرة غير الشرعية و أثرها على الأمن الأوروبي المعاصرالجزائر دراسة حالة** ". متوفر على الرابط التالي :

http//www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com- conten&view=article

(تاريخ التصفح: 11-09-2015)

7-لحياني عثمان،"**الجزائر تحذر من استمرار الهجرة غير الشرعية**". متوفر على الرابط التالي:

http//www.alarabiya.net/ar/northafrica/algeria/2015/04/02html

(تاريخ التصفح :15-09-2015)

8-عامر ياسر،"**بدء فعاليات مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية بشرم الشيخ**"متوفر على الرابط التالي:

http//www.foxeguptnews.blogspot.com/2015/09/blog-post-784.html

(تاريخ التصفح:15-10-2015)

9-شنين محمد المهدي،عصام بن شيخ،"**دراسة حول الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء**". متوفر على الرابط التالي :*http//bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-post-8316.html*

(تاريخ التصفح:01-10-2015)

10-غمراسةبوعلام،"**الجزائر تدعو أوروبا إلى مقاربة واقعية و إنسانية لملف الهجرة**". متوفر على الرابط التالي :

http //www.awsat.com/details.asp?section=4&article=521670&.issueno=111447

(تاريخ التصفح:09-10-2015)

❖ باللغة الفرنسية:

- Les site d' Internet *:*

1-**B**en**S**alah**H**mida,*"**Immigration clandestine et sécurité défis majeurs du sommet euromaghrébin**". Disponible sur le site suivant :*

http//www.survivre ausida.net/5643.immigration-clandestineet sécurité-défis mhtml(consulté le 10-10-2015)

2-**H**ammouda**N**acer**E**ddine*, **"La Migration irrégulière vers et à travers L'Algérie".** Disponible sur :*

http//cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/10508/CARIMAS%26N200875pd ?

Sequence=01(consulté le 10-09-2015).

❖ – قائمة الجداول والخرائط:

1– قائمة الجداول: الصفحة

- جدول رقم (01): يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) 42

-جدول رقم (02): يوضح نسبة الهجرة غير الشرعية من افريقيا جنوب الصحراء وتوزيعهم حسب المناطق في الجزائر 53

-جدول رقم (03): يوضح نسبة المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة المتواجدين في الجزائر حسب الجنسيات. 54

2– قائمة الخرائط: الصفحة

- خريطة رقم (01): توضح مسار المهاجرين غير الشرعيين بمنطقة الصحراء الكبرى نحو أوروبا.... 55

الفهرس

العناوين **الصفحة**

مقدمة:..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة مفهومي الأمن والهجرة غير الشرعية..... 01

المبحث الأول:تأصيل مفاهيمي للأمن..... 02

المطلب الأول: تعريف الأمن..... 02

المطلب الثاني:النظريات المفسرة للأمن 04

المطلب الثالث:مستويات وأبعاد الأمن..... 10

المبحث الثاني:تأصيل مفاهيمي للهجرة غير الشرعية..... 17

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية..... 17

المطلب الثاني:النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية..... 20

المطلب الثالث:محددات الهجرة غير الشرعية..... 25

المبحث الثالث:الهجرةغير الشرعية وارتباطها بالتهديدات الأمنية..... 30

المطلب الأول: ارتباط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب والجريمة المنظمة..... 30

المطلب الثاني: ارتباط الهجرة غير الشرعية بتهريب المهاجرين..... 33

المطلب الثالث:ارتباط الهجرة غير الشرعية بالاتجار بالبشر..... 35

الفصل الثاني: الهجرة غيرالشرعية وأثرها على الأمن في الجزائر..... 39

المبحث الأول:الإطار العام للهجرةغير الشرعيةفي الجزائر..... 40

المطلب الأول:أسباب وعوامل الهجرة غيرالشرعية..... 40

المطلب الثاني:أنماط الهجرة غير الشرعية ومنافذ العبور..... 44

المطلب الثالث:تهريب المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر..... 47

المبحث الثاني:الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الأوروبية..... 50

المطلب الأول:التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا..... 50

المطلب الثاني: الهجرة الإفريقية نحو أوروبا (الجزائر كبلد عبور)..... 52

المطلب الثالث: تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الجزائرية الأوروبية..... 56

المبحث الثالث: أثر الهجرة غير الشرعية على مستويات الأمن في الجزائر..... 59

المطلب الأول: أثر الهجرة غير الشرعية على أمن الأفراد..... 59

المطلب الثاني: أثرالهجرة غير الشرعية على أمن المجتمع..... 61
المطلب الثالث: أثر الهجرة غيرالشرعية على أمن الدولة..... 63
الفصل الثالث: المقاربةالجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية..... 67
المبحث الأول: استراتيجيات التصدي للهجرة غير الشرعية..... 68
المطلب الأول:إستراتيجيةأمنية 68
المطلب الثاني:إستراتيجية قانونية..... 71
المطلب الثالث:إستراتيجية اقتصادية..... 75
المبحث الثاني:التعاون الأورومتوسطي كآلية للتصدي للهجرة غير الشرعية..... 79
المطلب الأول: التعاون في إطار مسار برشلونة..... 79
المطلب الثاني:التعاون في إطار حوار مجموعة 05+05..... 82
المطلب الثالث:التعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبي..... 85
المبحث الثالث:مستويات التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية..... 89
المطلب الأول: التعاون على المستوى لدولي..... 89
المطلب الثاني:التعاون على المستوى العربي..... 92
المطلب الثالث:التعاون على المستوى الإفريقي..... 95
خاتمة:..... 99
قائمةالمصادروالمراجع:..... 101
الفهرس:.....

الملـــــخـــــــص:

يدور موضوع الدراسة حول التهديد الأمني للهجرة غير الشرعية وما تشكله من تحدي للدولة الجزائرية باعتبارها ظاهرة عالمية تؤثر على أمن واستقرار الدول.

إن الجزائر بحكم موقعها الجغرافي وباعتبارها نقطة تقاطع محورية بين أوروبا وإفريقيا جعل ذلك منها محطة لتوافد أعداد معتبرة من المهاجرين بشكل غير شرعي خاصة من دول الجوار الإفريقي وهذا ماساهم في التأثير على علاقاتها مع الدول الأوروبية.

كما هدفت هذه الدراسة إلى إبراز كيفية تعامل الجزائر مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومختلف الاستراتيجيات التي تعتمدها في مواجهة وإحتواء الأخطار الأمنية ومكافحة التأثيرات السلبية للهجرة غير الشرعية على مختلف مستويات الأمن.

Résumé De l'etude:

Cette étude est pour définir le risque sécuritaire de l'immigration illégale ainsi que son défi pour l'état algérien, comme étant un phénomène international ayant un impact sur la sécurité et la stabilité des états.

L'Algérie en vertu de son emplacement géographique, comme étant un point d'intersection entre l'Europe et l'Afrique, lui mettant une station d'embarquement des nombres importants des immigrants de façon illégale arrivant-spécialement- des pays africains voisins, ce qui provoque des effets néfastes sur ses relations avec les pays européens.

Aussi cette études est pour éclairssir la façon dont l'Algérie traite ce phénomène, et les diverses stratégies prises en charge face aux dangers sécuritaires et pour lutter aussi contres les conséquences négatives de l'immigration illégale sur tous les nivaux sécuritaire.